الباب الثالث

الصناعة

كانت الصناعة المصرية خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على درجة كبيرة من التأخر[1]، فقد اقتصر أمرها حينذاك على بعض صناعات استهلاكية، كان من أخصها الغزل والنسيج وعصير الزيوت والسكر وصنع الأوانى ... إلخ .

وكانت تلك الصناعات تطبق طرقا بدائية فى الإنتاج ، ولم تكن فى الأصل تستخدم الآلات أو القوى المحركة التى كان استعمالها قد بدأ فى أوربا الغربية فى ذلك الحين. كما كانت الصناعات المذكورة تزاول أحيانا فى المنازل أو فى مصانع صغيرة الحجم ضعيفة رأس المال ، قليلة الأيدى العاملة ، حتى أن العمل كان يقتصر فيها غالبا على شخص صاحبها، أو يتم بمعونة بعض العمال القليلين ، ولا ينفى ذلك أن من تلك المصانع ما كان كبير الحجم نسبيا . وكان العمال وأصحاب العمل المشتغلون بمهنة معينة ينتظمون جميعا فى سلك طائفة تلك المهنة . كذلك فقد كانت الصناعات المذكورة تنتج عادة للسوق المحلية المحيطة بها ، وذلك لصعوبة المواصلات واضطراب الأمن وكثرة التكاليف ، لكن منها ما كان يصرف إنتاجه فى السوق الوطنى ، بل وما كان يصدر بعض إنتاجه أحيانا إلى الخارج .

فلما استقر الحكم لمحمد على ، عمد إلى الإشراف على الصناعات الصغيرة التى كانت قائمة فى البلاد ، وذلك كصناعة النشوق والغزل والنسيج والقطانى ومعاصر الزيوت

---

(١) أنظر الدكتور على الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، سنة ١٩٥٢ ، ص ١٦ ــ ٢٥ .

وصناعة الحصير وماء الورد . وهدف الوالى بذلك أساسا إلى الحصول على إيراد مالى ، كما هدف إلى تمكين الجيش من الحصول على بعض حاجياته من تلك المصنوعات .

ويتبين هذا الإشراف الذى فرضه محمد على على تلك الصناعات فى أخذه بالنسبة لها بنظام الاحتكار أو « التحجير » . ويتلخص هذا النظام فى أن الوالى كان يشترى المواد الأولية من أصحابها بأثمان معينة ، ويبيعها للصناع كى يقوموا بتصنيعها على النحو وطبقا للمواصفات التى يحددها هو ، ثم يشترى منهم المادة المصنوعة ، ويتولى بيعها للجمهور لحسابه ، مراعياً فى هذه العمليات جميعها تحقيق أكبر ربح لنفسه . وكان يحرم على أولئك الصناع إنتاج شىء من تلك المصنوعات لحسابهم الخاص ، كما كان يحرم على المستهلكين شراء أية سلعة « برّانى » ، أى لم تنتج طبقا لنظام الاحتكار الذى رسمه لها . وكان يفرض لهذا الغرض رقابة شديدة على عمليات الإنتاج والمبادلة ، وذلك كى يضمن منع التهريب ، ومن قبيل ذلك جمعه صناع السلعة الواحدة فى مكان واحد ، حتى تسهل مراقبة إنتاجهم ، وكذلك وضع علامة مميزة على هذا الإنتاج ، كما كان الوالى يرسل عيونه على الناس للتحرى عن الإنتاج البرانى .

وقد ألحق نظام التحجير المذكور ضررا بليغا بالصناعات التى طبق عليها ، إذ ضيّق فرص الربح على أهلها ، وأضعف عندهم روح الابتكار والتجديد ، وجرّ عليهم ألوانا من الظلم والقسوة والتعسف ، حتى هجر كثير منهم الصناعة على نحو مافعل الزراع حين هجروا أرضهم بسبب التعسف معهم . كذلك فإنه رغم ماحققه هذا النظام من ربح للوالى ، فقد كبده نفقات كثيرة ، بسبب كثرة الموظفين الذين تطلبهم تطبيقه ، ولم تفلح الرقابة الشديدة التى فرضها على الإنتاج فى منع التهرب من الاحتكار ، بل كان هذا التهرب قائما على نطاق واسع ، وساعد فيه ضعف الأداة القائمة بالرقابة ، وانتشار الرشوة بين أفرادها .

ويلخص بعض الكتاب هذا الموقف الذى وقفته حكومة محمد على من الصناعات

الصغيرة بقولهم إنه لم يحدث أى تغيير ملحوظ فى طرائق الإنتاج البدائية فى الصناعات الصغيرة ، فقد بقى فيها كل قديم على قدمه . ولم تحاول الحكومة تقديم النصح أو القدوة الحسنة للصناع ، ولم ترشدهم إلى الوسائل الحديثة لزيادة الإنتاج ، أو تزودهم بالائتمان الذى كانوا يفتقرون إليه . كما لم تساعدهم فى تسويق المنتجات . ولقد كان تذليل تلك العقبات كفيلا برفع مستوى الصناعات الصغيرة . وكان فى وسع الحكومة الاكتفاء بزيادة الضرائب على المنتجات الصناعية ، على أن يترك أمر توزيع راجعية تلك الضرائب بين الصناع والمستهلكين إلى قوى الطلب والعرض . غير أن محمد على كان ينظر إلى الصناعة الصغيرة نظرة خاطئة ، وأغلب الظن أنه لم يأسف لما لحقها من تدهور ، إذ كان اضمحلالها يفسح المجال لتصريف منتجات المصانع الحكومية ، كما أن اضطرار أرباب الصناعة الصغيرة إلى تركها كان يزيد العرض من العمال القادرين على العمل فى المصانع الحكومية[1] .

ذلك أن محمد على لم يكتف بفرض إشرافه هذا على الصناعات الصغيرة التى كانت قائمة من قبل ، بل عمد منذ سنة ١٨١٦ إلى إقامة مصانع حديثة تشتغل فى أنواع مختلفة من الإنتاج[2] ، كان من أهمها الصناعات القطنية والصوفية والكتانية والحريرية (بما فى ذلك الغزل والنسج والتبييض والصبغ والطبع) ، وصناعة الطرابيش ، والورق ، وصب الحروف ، والطباعة ، والجلد ، والزجاج ، وبعض الصناعات الغذائية ، وأخصها السكر والروم والملح والزيت وضرب الأرز والدقيق ، ثم بعض صناعات معدنية ، كسبك الحديد وصنع النحاس والآلات ، وصناعات حربية خاصة ببناء السفن وإنتاج

---

(١) على الجرتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٢) يقول بورنج إن القنصل السويدى بوكتى Bokty هو الذى أوعز إلى محمد على بفكرة إنشاء المشروعات الصناعية فى البلاد ، وأنه يعزى إلى هذا القنصل ، إلى حد ما ، إنشاء مصانع القطن فيها ، أنظر بورنج ، المرجع السابق ، ص ٤٣٦ .

المدافع والبنادق والأسلحة الصغيرة ، وكذلك صنع الأدوات وقطع الغيار اللازمة للصناعات المختلفة .

وكانت هذه الصناعات كلها مملوكة تماما للوالى ، كما كانت تدار لحسابه. وقدهدف محمد على من ورائها أساسا إلى تزويد جيشه بحاجته من المنتجات الصناعية المختلفة[١] ، كما هدف أيضا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى للاقتصاد المصرى[٢] . ومسايرة النهضة الصناعية فى أوربا[٣] .

وكانت هذه المصانع التى أقامها محمد على كبيرة الحجم على وجه العموم . والواقع فقدكان الوالى مولعا بالمصانع الكبيرة التى يشتغل بها مئات العمال ، ومن أخصهامشروع الترسانة لبناء السفن . كذلك فقد كان الإنتاج فى تلك المصانع يعتمد على الآلات المستوردة من أوربا ، أو المصنوعة فى مصر[٤] . كما كان يستعان أحيانا فى إدارة الآلات المذكورة بقوة البخار ، على أنهم كثيرا ما اضطروا إلى استخدام الحيوان ، أو حتى الرجال ، كقوة محركة[٥] .

وكان إنتاج المصانع المذكورة يخصص للاستهلاك المحلى ، الحربى أو المدنى . كما كان بعض هذا الإنتاج يصدر إلى الخارج ، ومن قبيل ذلك المنسوجات الكتانية التى كانت تصدر إلى تريستا وليفورنة[٦] ، وكذلك بعض المنسوجات القطنية[٧] ، وملح البارود[٨] .

---

(١) بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .
(٢) دهاميل ، المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .
(٣) بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .
(٤) على الجرتلى ، المرجع السابق ، ص ٩١ ــ ٩٢ .
(٥) بورنج ، المرجع السابق ، ص ٤٤٩ و ٤٥٦ .
(٦) كامبل ، المرجع السابق ، ص ٧٨٠ .
(٧) بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .
(٨) كامبل ، المرجع السابق ، ص ٧٨١ .

أما عن وسائل تمويل محمد على للاستثمار الصناعى ، فيلخصها الدكتور الجرتلى [١] فى عدة مصادر أهمها :

١ ـ الربح من التجارة والاحتكار أو من المشروعات الصناعية القائمة .

٢ ـ الضرائب والقروض الإجبارية والتلاعب فى قيمة العملة .

ويبين من ذلك أن محمد على استخدم التلاعب فى قيمة العملة كوسيلة للحصول على المال ، وذلك إلى جانب الموارد الأخرى التى اعتمد عليها . فقد كان يعمد إلى مزج العملات الذهبية والفضية بالمعادن الواطئة ، أو خفض ما تحتويه النقود من المعدن النفيس ، كما قام بعمليات المراجحة بين أسعار العملات المختلفة سعيا إلى تحقيق كسب من وراء ذلك ، فكان يرفع سعر بعض هذه العملات إذا أراد بيع ما يمتلكه منه ، ويخفض سعر البعض الآخر إذا رغب فى شرائه ، كما كان يخفض سعر تداول العملات المستخدمة فى دفع الضرائب ، ويرفع بالعكس سعر تداول العملات التى تدفعها الخزانة وفاء بديونها ، كما كان يلجأ أحيانا إلى دفع هذه الديون عينا ، أو إلى تأجيل دفعها . ويذكر الدكتور الجرتلى أنه صاحَبَ الاستثمار الحكومى تضخم نقدى لم يكن منه مفر فى الظروف القائمة . فقد كان الباشا مضطرا إلى الحصول على الموارد الضرورية بأية وسيلة . ولم يكن فى استطاعته عقد قروض داخلية فى سوق نقدية بدائية ، كما أنه لم يرغب فى عقد قروض خارجية خوفا من المضاعفات السياسية لمثل هذه القروض ، وما تجلبه من تدخل الدول الدائنة فى الشئون الداخلية للبلاد المقترضة ، ومن ثم لم يصاحب ازدياد الاستثمار الحكومى ادخار اختيارى ، أى نقص فى الإنفاق الفردى ، كما أنه لم يقترن بزيادة فى الموارد عن طريق تكوين فائض من الواردات من سلع الاستثمار يسدد ثمنا من حصيلة القروض . ومن هنا كان الالتجاء إلى الاستيلاء المباشر على الموارد والالتجاء إلى السخرة والقروض الإجبارية ، وغير ذلك من

---

(١) الجرتلى ، المرجع السابق ، ص ٩٧ ـ ٩٨ .

الوسائل العنيفة لتقييد الاستهلاك والاستثمار من قبل الأفراد . ولقد ساهم التضخم النقدى بنصيبه الوافر فى إحداث ذلك الادخار[١] .

وأيا كانت الظروف التى دعت إلى تحديد طرق التمويل على هـذا النحو ، فإنا لانلحظ من بينها طريقة التمويل الذاتى ، أى استخدام الأرباح التى تحققها الصناعة فى فترة معينة فى عمليات التنمية الصناعية التى تتم فى مرحلة لاحقة . ولعل السبب فى ذلك أن الأرباح المذكورة لم تكن موجودة ، فإن معاصرى محمد على يذكرون أن المصانع التى أنشأها انتهت بخسارة فى السنين الأولى من إنشائها ، ثم تعادلت الإيرادات بالمصروفات ، على الأقل فى بعض تلك المصانع ، وأظهر بعضها ربحا أحيانا ، وإن كان هذا الربح نفسه موضع شك بعض الكتاب ، بسبب فساد طرق المحاسبة التى أدت إلى إظهاره . كذلك يلاحظ أن التمويل عن طريق الضرائب أو نحوها يعد أمرا لا غبار عليه لو أن أعباء تلك الضرائب وزعت على الناس بالعدل ، لكن ذلك ما لم يحصل ، كما أن تلك الحركة الصناعية لم تترك أثرها فى حياة البلاد ، رغم التضحيات التى تطلبتها الحركة المذكورة .

ومهما يكن من أمر ، فمن المعروف أن هذه الحركة الصناعية التى بدأت فى عهد محمد على لم تستمر طويلا . بل أصابها الركود والضعف حتى قبل نهاية حكم ذلك الوالى ، ثم لم تلبث المصانع التى أنشأها أن اختفت تماما ، كأن لم تغن من قبل .

ولا شك أن توقف تلك الحركة كان أمرا مؤسفا ، إذ لو كان قد قدر لها النجاح والاستمرار ، لكان من المحتمل أن يكون لها بالغ الأثر فى حياة البلاد ، وأن تصبح مصر بها دولة صناعية قديمة .

فإذا تساءلنا عن أسباب توقف الحركة المذكورة ، فإنا نجدها عديدة ، ومن

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٣ — ١٠٤ .

أخصها مقاومة دول أوربا الغربية لها ، وهى المقاومة التى نستشعر صداها فى الحملة العنيفة التى وجهتها تلك الدول نحو تصنيع مصر ، على ماتشهد به تقارير القناصل الأجانب فى ذلك الوقت . كما حرمت الصناعة المصرية حينذاك من كل حماية جمركية رغم كونها صناعة ناشئة تحتاج إلى الرعاية ، فلم تقو على منافسة المنتجات الأوربية التى كانت قد اجتازت مرحلة الطفولة هذه .

وإذا كانت المنتجات المصرية قد لقيت على هذا النحو منافسة شديدة من البضائع الأجنبية فى السوق المصرية ذاتها ، فإنه كان يصعب عليها أيضا منافسة هذه البضائع فى الأسواق الأجنبية . على أن الصعوبات التى لقيتها صناعتنا المحلية حينذاك لم تكن خاصة بالتسويق فحسب ، بل إنها كانت تمتد إلى سوء التقدير ، وتعذر الحصول على المواد الأولية والوقود وقطع الغيار اللازمة ، وإلى ارتفاع تكاليف الإنتاج فى المصانع ، وعدم الاهتمام فيها بأعمال الصيانة ، وسوء إدارتها وانخفاض مستوى الكفاية الفنية والخلقية عند كثير من المشتغلين فيها ، واتباعهم الوسائل البيروقراطية فى العمل ، وكذلك سوء حال العمال المشتغلين بها ، حتى كان السوط يستخدم أحيانا فى تشغيلهم ، مع عدم رغبة الفنيين الأوربيين فى تمرينهم ، حتى لا يحلُّوا محلهم ، كذلك كانت أمور تلك المصانع تتركز عند الوالى نفسه ، فهو الذى كان يقرر إنشاءها ويعين لها مديريها ويشرف على سير العمل فيها . ولا شك أنه كان يستعين فى ذلك برأى مستشاريه من الأجانب ، إلا أن هؤلاء لم يكونوا دائما من المخلصين أو ذوى الكفاية العالية ، كما لم يكن الوالى رجل صناعة أو اقتصاد ، بل إنه لم يكن متفرغا للصناعة ، وإنما كان مشغولا بغيرها من أمور الدولة . ولا شك أن تركيز شئون الصناعة فى شخص الوالى على هذا النحو كان أحد أسباب فشلها ، كما كان سببا فى أنها لم تترك فى أرض مصر بذورا صالحة . ولا شك عندنا أن الأمر ما كان يتم فى هذه الصورة لو كان الشعب قد أشرك ، رغم فقره وجهله ، فى عملية التصنيع هذه على نحو أو آخر[1] .

(١) وفى هذا الخصوص ، لاحظ بعض معاصرى محمد على « أن الإدارة مهما كانت قوتها =

كما أنا نعتقد أن كثيراً من نقائص الحركة الصناعية فى عهد محمد على كان من قبيل تلك العيوب التى تلحظ عادة فى الصناعة عند نشوئها ، والتى تزول تدريجيا إذا ما توافرت لتلك الصناعة أسباب النمو والاستمرار .

أما عن الصناعات الحرفية القديمة ، التى سبقت الإشارة إليها حالا ، فقد أضعفها الاحتكار الذى فرضه عليها محمد على ، ثم خف أمر هذا الاحتكار فى أواخر حكم هذا الوالى[1] ، على أن ذلك لم يبعث فى هـذه الصناعات الروح من جديد ، فإنها كانت قد دخلت مرحلة الركود الطويل ، خاصة فإنها لم تلق عناية ما من السلطات المحلية ، ولم تستطع التغلب على الصعوبات التى كانت تعترضها ، ومن أهمها صعوبات الحصول على المواد الأولية والتمويل ، كما لم تقو على مقاومة الصناعة الأوروبية الحديثة التى غزت السوق المصرية فى ظل مبدأ حرية التجارة ، والتى أقبل عليها المستهلك بسبب رخص ثمنها، ومتانتها ، وأنها كانت أكثر موافقة للعادات الاستهلاكية التى قلد فيها الشرق الغرب[2] .

= لا تستطيع أن تحيل شعبا يعيش على الرعى إلى شعب صناعى . كما أن مجرد استخدام آلات باهظة النفقات معقدة التركيب كاملة الأجزاء لا يكفى مطلقا لخلق صناعة ناجحة .. » . من تقرير القنصل الإنجليزى « كامبل » فى سنة ١٨٤٠ ، المرجع السابق ، ص ٧٥٩ .

(١) أنظر الجرتلى، المرجع السابق ، ص ٨٠ . وتقرير ديهامل ، المرجع السابق، ص٣٢٥.

(٢) وفى هذا الخصوص ، لاحظ بورنج ، أنه « لما كانت الملابس الشرقية ، وما يرتديه النساء منها خاصة ، غالية الثمن عادة ، فإن حظها من التجديد أقل كثيرا منـه فى أوربا . ومن ثم كان تغيير الأزياء محصور النطاق ، بل إنه ليحدث فى بعض الأحيان حتى بين ذوات اليسار أن ترتدى ملابس العرس عدة أجيال . غير أن هناك اتجاها فى بلاد الليفانت نحو ارتداء ملابس أقل فى زينتها وأرخص فى ثمنها مما كانت عليه الحال فى سوالف الأزمان ، ذلك بأن مصنوعات أوربا قداستطاعت بفضل جمالها وتنوعها وقلة نفقاتها أن تفرض نفسها رويدا رويدا على حرائر الشرق الثقيلة ومنسوجاته المذهبة وعلى شيلان كشمير وما يرد من القسطنطينية وبلاد الشام من فاخر الثياب . أما فيما يتصل بالرجال فقد كان من أثر إدخال الزى العسكرى أن حل اللباس الأوربى محل الأثواب الطويلة الفضفاضة التى كانت تصنع عادة من حرير الشرق ، فى حين أن الملابس الداخلية كانت تصنع من تلك الحرائر دائما .. » . المرجع السابق ، ص٥١٢ . وأنظر أيضا فى بيان اتجاه المصريين منذ أواخر القرن الماضى إلى تقليد الأوربيين ، أرمنجون المرجع السابق ، ص ١٧٣ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر ، فقد بقيت هذه الصناعة الحرفية على ضآلتها سائدة فى مصر حتى أواخر القرن الماضى ، وإن تلقت ضربة جديدة فى ذلك التاريخ ، حين قرر قانون ضريبة الباطنطا سنة ١٨٩١ حرية العمل ومزاولة الحرف فى مصر ، فقد أدى ذلك القانون إلى القضاء على طوائف المهن التى كانت تنظم المشتغلين بهذه الصناعات وتحافظ على تقاليدهم المهنية وتعتبر همزة الوصل بينهم وبين السلطات العامة . أما الصناعات الحديثة ، فقد تأخر ظهورها فى ذلك الحين ، وذلك باستثناء بعض صناعات ، كان أهمها صناعة السكر والغزل والنسج والطرابيش والورق والصناعات الحربية التى أقامها إسماعيل لحسابه الخاص ، أو التى أقامها بعض الأجانب حينذاك ، والتى باء معظمها بالفشل . ولا شك أن بقاء مصر هذه الحقبة الطويلة دون صناعة حديثة قوية يبدو غريبا أول وهلة ، إذ من الممكن أن يتوقع المرء نشوء بعض هذه الصناعات فيها ، وعلى الأخص ما كان منها سهل المأخذ نسبيا ، أو ما كانت مادته الأولية أو أسواقه متوافرة فى البلاد .

على أن شيئا من ذلك لم يحدث ، والواقع فقد تضافرت عدة عوامل على تأخر ظهور الصناعة الحديثة فى مصر خلال الفترة المذكورة ، إذ لم يكن الأفراد ، وقد جبلوا على الزراعة ، ليلقوا إلى الصناعة بالا . كما كان معظمهم من الفقر بحيث لا يستطيع ولوج باب الصناعة . ولم تكن هنالك أجهزة تجمع المدخرات والودائع وتوجهها نحو الاستثمار الصناعى ، كما كان مستوى الثقافة العامة ، بله الثقافة المهنية ، منخفضا إلى حد كبير ، مما لم يكن يسمح بتدبير الفنيين والعمال المدربين اللازمين . كذلك فقد بقى باب الاستيراد مفتوحا أمام السلع الأوربية ، مما جعل منافسة السلع الوطنية لها ، بفرض وجود هذه الأخيرة ، أمراً متعذراً . ولا شك أنه كان من المستطاع تذليل شىء كثير من هذه المصاعب لو أن الحكومة عملت على خلق الصناعة فى البلاد ، إما بنفسها أو بتهيئة الظروف المناسبة لقيامها ، لكنها كانت منصرفة عن هذا التفكير ، وكان نشاطها محصوراً فى بعض وظائف أساسية أهمها المحافظة على الأمن فى الداخل

والخارج ، وتنفيذ بعض مشروعات الرى والمواصلات وما إليها ، كذلك فقد أصبحت الحكومة تعانى ضائقة مالية شديدة منذ عهد إسماعيل ، وقد استمرت هذه الضائقة فترة طويلة بعد ذلك ، فلم يكن فى استطاعتها والحالة هذه أن تستثمر شيئا من الأموال العامة فى ميدان الصناعة . كل ذلك فضلا عن أن الزراعة كانت تستوعب أعداداً وفيرة من الأيدى العاملة ، مما أغنى جزئيا عن التفكير جديا فى الصناعة.

وفى أواخر القرن الماضى ، وكذلك فى أوائل القرن الحالى ، قامت فى مصر بعض المصانع الحديثة التى كانت تشتغل فى صناعة السكر والسجاير وحلج وكبس وغزل ونسج القطن والأسمنت والملح والصودا . . الخ . وكانت هذه المصانع تعمل برؤوس أموال أجنبية .

ذلك مجمل حال الصناعة فى مصر فى مستهل القرن العشرين ، ورغم ضعف حالها على هذا النحو ، فقد أصبح لها بعض الأهمية من الناحية الاقتصادية ، فقد بلغ عدد المشتغلين بالصناعة ، طبقا لإحصاء سنة ١٩٠٧ ، ٣٧٦ر٣٤١ نسمة (منهم ٢٠ر٠٠٠ من النساء) ، بينما قدر المشتغلون بالزراعة بـ ٢ر٣١٥ر١٤٩ نسمة ، كذلك قدر عدد الذين كانوا يعتمدون فى معاشهم على الصناعة فى ذلك الحين بحوالى مليون شخص[١] .

ولما جاءت الحرب العالمية الأولى ، قلّ الوارد من الخارج من السلع المصنوعة ، وعانت البلاد صعوبات جمة من جراء ذلك ، فنبه ذلك الأذهان إلى وجوب بذل العناية للصناعة المحلية ، فكونت الحكومة فى سنة ١٩١٧ لجنة لدراسة أحوال هذه الصناعة وتقديم المقترحات الخاصة بالنهوض بها . كذلك كان من شأن تلك الحرب ظهور بعض صناعات جديدة ، وتقوية الصناعات القديمة ، حيث كانت الحرب بمثابة حماية جمركية غير مباشرة تمتعت بها الصناعات المذكورة[٢] . ومن جهة أخرى ، فقد ظهرت

---

(١) أنظر أرمنجون ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ ـ ١٧٤ .

(٢) شارل عيسوى ، المرجع السابق ، ص ١٤٠

فى مصر ، قبيل نشوب الحرب المذكورة ، بعض شركات تشتغل فى الصناعات الاستخراجية الخاصة بالبترول أو ببعض المعادن الأخرى .

وفى سنة ١٩٢٠ ، كون بعض الرأسماليين المصريين « بنك مصر » ، برأس مال مصرى خالص . وكان إنشاء هذا البنك نقطة تحول كبيرفى تاريخ الصناعة المصرية، إذ قام هذا البنك، بفضل مؤسسه «طلعت حرب»، بتكوين شركات صناعية عديدة، كصناعة حلج القطن وغزله ونسجه ، وصناعة الحرير والمناجم ، ومصايد الأسماك الخ، وذلك فضلا عن شركات أخرى للتجارة والنقل والتأمين . وبذلك كان هذا البنك رائد المصريين فى ميدان الأعمال ، كما أنه قام ، باعتراف الجميع ، ورغم الصعوبات التى لاقاها بسبب جرأته على ارتياد هذه الميادين الجديدة ، بدور هام فى النظام المصرفى فى مصر وفى تمويل الصناعة وسد حاجاتها ، ومن ثم عمل على تلافى مساوئ النظام الاقتصادى القائم على الزراعة وحدها[1].

وفى سنة ١٩٣٠، بدأت مرحلة تطور هامة أخرى فى صناعتنا المصرية . فقد انتهى فى تلك السنة أجل آخر الوفاقات التجارية التى كانت تربطنا بالدول الأجنبية ، والتى كانت تحدد تعريفتنا الجمركية عند حد معين ، لم تكن فى الأصل لتخرج عليه . وانتهز مشرعنا هذه الفرصة لوضع تعريفة جمركية مستقلة ، راعى فيها حماية الصناعة الوطنية وتشجيعها ، مع تمكين الخزانة فى نفس الوقت من الحصول على مورد مالى غزير من ورائها ، وذلك برفع سعر الرسوم نسبيا على المنتجات الأجنبية التى لها مثيل فى الإنتاج المحلى ، وخفض ذلك السعر بالعكس على المواد الأولية والآلات وقطع الغيار التى تستوردها الصناعة الوطنية من الخارج ، كل ذلك مع التفرقة، من حيث الرسوم أيضا، بين السلع الضرورية أو المعدة للاستهلاك الشعبى ، وغيرها من سلع الكماليات ،

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، ١٨٩٨ — ١٩٢٨ ، مؤلف أصدره البنك الأهلى بمناسبة عيده الخمسينى ، ص ٦٨ .

وإلغاء الضريبة على الصادرات ، إلا ما أخضع لها بنص خاص ، ولم تكد هذه التعريفة توضع موضع التطبيق حتى أخذت التعديلات تطرأ عليها من آن إلى آخر ، وذلك تحت ضغط حاجة الدولة إلى المال ، أو بغرض حماية الصناعة وتشجيعها ، على ما سلف بيانه .

وقد كان من آثار صدور هذه التعريفة ، وغير ذلك من الظروف الموافقة التى سادت الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، أن زادت رؤوس الأموال المستغلة فى الصناعة ، فارتفع رأس مال الشركات المساهمة الصناعية من حوالى ٨ مليون سنة ١٩٢١ إلى ١٥ مليون سنة ١٩٤٠[١] ، وأحرز كثير من الصناعات الهامة تقدما كبيرا[٢] ، حتى أن منها ما أصبح فى الفترة السابقة توا على تلك الحرب ، يكفى أو يكاد حاجة الاستهلاك الداخلى ، فأغنت السوق الداخلية ، فى هذه الحدود ، عن منتجات تلك المصنوعات من الخارج ، كما زاد استيرادنا من الآلات والمواد الأولية ومواد الوقود والمواد نصف المصنوعة ، ومن أهم هذه الصناعات الغزل والنسيج والملابس القطنية ، والأسمنت ، والكبريت ، والبيرة ، والصابون ، والصناعات الجلدية ، والسجاير ، والزيوت النباتية .

وقد كان للحرب العالمية الثانية فى صناعتنا المحلية أثر شبيه بأثر الحرب العالمية الأولى فيها ، فقد ازداد الاعتماد عليها فى سد حاجة الطلب الداخلى فى مصر على السلع المصنوعة . وكان هذا الطلب متزايدا بسبب وجود الجيوش المتحاربة فى بلادنا ، وبسبب

---

(١) كما يعزى هذا التقدم إلى إجراءات أخرى اتخذتها الحكومة لتشجيع الصناعة ، وذلك إلى جانب الحماية الجمركية — ومن هذه الإجراءات تخفيض أجور نقل المنتجات الصناعية المحلية بالسكك الحديدية وتفضيلها فى المشتريات الحكومية وتقديم القروض اللازمة للصناعة عن طريق بنك مصر . . إلخ . النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، المجلد الأول ، العدد الثالث ، ١٩٤٨ ، ص ١٣٥ .

(٢) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

تضخم الدخول الذى كان ملاحظا بوضوح وقتذاك . كذلك كان بعض منتجاتنا المصنوعة يستخدم فى سد حاجة بعض البلدان المجاورة التى خلق منها مركز تموين الشرق الأوسط حينذاك منطقة تموينية واحدة من بعض الوجوه[١] . وكان من أثر هذا كله أن توسعت الصناعات التى كانت قائمة من قبل ، كما ظهرت صناعات أخرى جديدة ، وكان معظم هذه الصناعات يعمل بطاقته الإنتاجية الكاملة ، حتى لقد تعرضت آلاتها وأصولها الثابتة الأخرى بسبب ذلك لاستهلاك استثنائى كبير ، وإن جنت فى نفس الوقت أرباحا طائلة مكنتها من القيام بتوزيعات كبيرة على مساهميها وتكوين احتياطيات كبيرة لها فى نفس الوقت . فلما انتهت الحرب ، وعادت التجارة الدولية إلى مجاريها ، بدأت منافسة البضائع الأجنبية لمنتجاتنا الوطنية من جديد . وترتب على ذلك اختفاء بعض الصناعات. كما كان على الصناعات الباقية أن تعيد النظر فى موقفها على أساس الوضع الجديد . على أن عودة السلام لم يفقد الصناعة المصرية المكاسب التى كانت قد حصلت عليها بسبب الحرب ، بل احتفظت الصناعة على وجه العموم بهذه المكاسب ، وثبتت أقدامها ، وعمل أصحابها فى سبيل ذلك على استيراد المواد الخام اللازمة وتجديد آلاتهم ومعداتهم التى كانت الحرب قد أنهكتها ، كما عملوا على توسيع منشآتهم بإضافة وحدات جديدة إليها ، واجتذبت الصناعة إليها طبقات جديدة من الرأسماليين المصريين والأجانب.

---

(١) تذهب بعض المراجع إلى القول إن النمو الصناعى الذى حدث فى مصر (وفى تركيا) خلال الحرب العالمية الثانية « يعود فى المقام الأول إلى ما قدمه مركز تموين الشرق الأوسط إلى رجال الصناعة المحليين من مساعدة للحصول على المواد الخام وقطع الغيار ، ولمعالجة المشاكل التى تعوق الإنتاج ، وذلك رغبة منه فى رفع إنتاجهم لمواجهة الطلب المتزايد الذى نجم بعضه عن المصروفات العسكرية للقوات الحليفة . وقد عانت بعض الصناعات (فى مصر : النجارة والأثاث ومنتجات الورق) نقصا فى المواد الخام المستوردة . ولكن ما حققته صناعات أخرى من توسع وما استحدث من صناعات جديدة لتزويد السوق المحلية والقوات الحليفة على السواء قد عوض من ذلك النقص ، بل وفاق ذلك » . وقد سجلت مصر زيادة كبيرة فى الإنتاج ، ولا سيما إنتاج المشروبات والأسمنت والمنتجات البترولية والمنسوجات القطنية » . أنظر ، تطور الصناعة التمويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، الأمم المتحدة، سنة ١٩٥٨، ص ٤٩ .

أما الدولة ، فقد عملت من جانبها على تشجيع هذه الصناعة الفنية ، وتم لها ذلك على الأخص بإضفاء الحماية الجمركية عليها ، وإنشاء البنك الصناعى سنة ١٩٤٧ ، بغرض مد الصناعة بالأموال والقروض، وإن بقيت عمليات هذا البنك، على الأخص فى البداية، محصورة فى حدود ضيقة نسبيا .

ولما جاءت الثورة ، وجهت عناية خاصة نحو الصناعة ، وتجاوبت فى ذلك مع رغبة الرأى العام ، فقد أحس الجميع بخطر انخفاض مستوى المعيشة فى مصر انخفاضا ذريعا بسبب تكاثر السكان وعجز الزراعة عن سد مطالبهم المتزايدة ، كما أحسوا مدى حرمان الاقتصاد المصرى من المزايا الأخرى التى تترتب على قيام صناعة حديثة قوية فى البلاد .

وكان من بين الخطوات التى بادرت الحكومة إلى اتخاذها فى هذا الشأن تكوين مجلس الإنتاج القومى ، سنة ١٩٥٣ ، الذى كانت مهمته العناية بشئون التنمية الاقتصادية على وجه العموم ، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص . وقد عمد هذا المجلس إلى دراسة أحوال الصناعة وتنفيذ بعض مشروعاتها ، إما بنفسه أو بالاشتراك مع سواه . وكان من أهم الصناعات التى اهتم بها المجلس صناعة الحديد والصلب ، وقد أنشئت للقيام بها شركة خاصة هى الشركة المعروفة بهذا الاسم ، والتى ساهمت فيها بعض رؤوس الأموال الألمانية (شركة ديماج) إلى جانب رأس المال الحكومى والخاص . وكذلك شركة الأسمدة (كيما) ، وصناعة إطارات الكاوتشوك، وصناعة عربات السكك الحديدية ، وصناعة الكابلات الكهربائية . ومن جهة أخرى ، فقد طورت الحكومة المصانع الحربية ، بغرض توفير حاجات الدفاع والمساعدة فى نفس الوقت فى تدعيم الإنتاج المدنى فى الأحوال التى تقل فيها الحاجة إلى المصنوعات الحربية، كذلك منحت الحكومة إعفاءات من ضرائب الدخول للشركات الصناعية وغيرها من الشركات المشتغلة فى فروع تهم الاقتصاد القومى بصفة خاصة ، وذلك بمقتضى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ . كما وسعت الحكومة نطاق الحماية الجمركية فى شأن

الصناعة ، وزادت قدرة البنك الصناعى على تمويل الصناعة وإقراضها زيادة كبيرة . كذلك عمل المشرع على تيسير توظيف رأس المال الأجنبى فى الصناعة ، وتم ذلك بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ الذى قضى بخفض النسبة المخصصة للأموال المصرية فى رأس مال الشركات إلى ٤٩ ٪ بدلا من ٥١ ٪ كما كان الحال قبلا . كما منح القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ميزات معينة لرأس المال الأجنبى عند استثماره فى مصر ، إذ قضى بإمكان إعادة تحويل هذا المال إلى الخارج ، (فى حدود خمس القيمة المسجل بها نهائيا) بعد خمس سنوات من تاريخ وروده ، على أن يتم هذا التحويل بنفس العملة التى ورد بها المال وبسعر التحويل ، كما قرر إمكان إعادة تحويل هذا المال بأكمله فى بحر سنة إذا لم يمكن استثماره فى الناحية التى ورد خصيصا لها ... إلخ .

كذلك عمل المشرع على تشجيع الاستثمار على وجه العموم عن طريق إصدار قانون الشركات المساهمة سنة ١٩٥٤ (وقد تناوله التعديل فيما بعد) ، الذى خفض الحد الأدنى لقيمة السهم فى الشركات المساهمة إلى جنيهين (وقد خفض هذا الحد فيما بعد إلى جنيه واحد) ، ونظم نوعا جديدا من الشركات فى مصر ، هى الشركات ذات المسئولية المحدودة . ومن جهة أخرى ، فقد نالت بعض فروع الإنتاج عناية خاصة ، كما هو الحال فى أعمال البحث عن المعادن واستغلالها ، إذ أعيد لهذا الغرض تنظيم القوانين الخاصة بها ، وتم ذلك فى سنتى ١٩٥٣ و ١٩٥٦ .

وكان من شأن هذه التدابير وغيرها من الإجراءات التى اتخذتها الحكومة ، كالإصلاح الزراعى ، وتنظيم تشييد المبانى ، زيادة رؤوس الأموال المشتغلة بالصناعة . ومن أدلة ذلك أنه تأسست فى سنة ١٩٥٤ وحدها ٢٤ شركة مساهمة مجموع رأسمالها ٥ر٥ مليون جنيه ، كما زادت الشركات القائمة رأس مالها فى تلك السنة أيضا بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات .

كما يذكر بعض المصادر أنه فى خلال السنوات ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ كان نصيب كل مجموعة من مجموعات الشركات المساهمة (صناعة ـ تجارة ـ بنوك وتأمين ـ مبانى وأراضى ـ نقل) فى رؤوس الأموال الجديدة ما يلى :

	بآلاف الجنيهات	النسبة المئوية
الصناعة	١٧٫٧٧٣	٧٣٫٢
التجارة	٣٫٩٣٠	١٦٫٢
البنوك والتأمين	٨٠٠	٣٫٣
المبانى والأراضى	١٫١٩٠	٤٫٩
النقـل	٥٧٨	٢٫٤
المجموع	٢٤٫٢٧١	١٠٠٫٠

ويستنتج من هذه الإحصائية أن الصناعة حصلت خلال الفترة المشار إليها على ثلاثة أرباع رؤوس الأموال الجديدة[١] .

وفى سنة ١٩٥٦ أنشئت وزارة للصناعة ، وعهد إليها بالإشراف على شئون الصناعة والتعدين والوقود ، فكان ذلك نقطة تحول فى تاريخ الصناعة المصرية . وقد وجهت الوزارة الجديدة بعض عنايتها نحو خلق بعض الأجهزة الفنيـة لتنشيط الصناعة ، ومن أخصها إنشاء جهاز خاص للمواصفات والمعايرة ، يختص بوضع مواصفات قياسية للخامات والمنتجات بحيث تتلاءم مع إمكانيات البلاد وتلتقى مع الأوضاع العالمية ، مع تنظيم وسائل المعايرة الضرورية لمراجعة أجهزة القياس بالمصانع. كما عملت الوزارة المذكورة على تشجيع البحث عن المعادن واستغلالها ، والتنقيب

---

(١) النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، ١٩٥٥ ـ ص ١١٥ ـ ١١٦ .

عن البترول واستخراجه وتكريره ونقله، وتوفير القوى الكهربائية اللازمة للمصانع. كما ساعدت فى تكوين شركات كثيرة للقيام بالاستغلالات الصناعية والتعدينية والبترولية المختلفة . وأولت عنايتها كذلك نحو رفع الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى . كذلك فإنها استصدرت فى سنة ١٩٥٨ قانون التنظيم الصناعى ، وبمقتضاه نظم إشراف السلطة العامة على النشاط الصناعى فى البلاد ، كما نظمت بعض الهيئات المشتغلة بشئون الصناعة ، تقررت بعض وسائل تشجيع النشاط الصناعى. كذلك فقد وضعت الوزارة المذكورة برنامجا للصناعات التى رأت أن صالح الاقتصاد القومى يقضى بإنشائها أو توسيعها خلال سنوات خمس (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) ، وقصرت هذه المدة فيما بعد إلى ثلاث سنوات .

ولوحظ فى رسم البرنامج الصناعى المذكور ، بالنسبة للصناعات التحويلية ، أن تكون هذه الصناعات بحيث تحقق البلاد الاكتفاء الذاتى فى كل ما يمكن إنتاجه محليا من المنتجات الصناعية التى يستهلكها السوق المحلى وتستورد حاليا من الخارج، وذلك مع التوسع فى الصناعات التى يمكن أن تجد سوقا للتصدير إلى الخارج . كذلك لوحظ فيه الرغبة فى تحقيق عائد سريع من تنفيذ المراحل الأولى من البرنامج ، حتى يمول البرنامج نفسه فى أقصر مدة ممكنة [1] . أما بالنسبة للتعدين ، فقد اشتمل البرنامج على تزويد المصالح الحكومية المختصة بآلات الكشف والتنقيب عن المعادن، كما اشتمل على تزويد كثير من الشركات القائمة ، كشركات الفوسفات والمنجنيز والألمنيت والرمال السوداء ، بما تحتاجه من آلات ومهمات ، سواء لمباشرة نشاطها (بالنسبة للشركات الجديدة) ، أو لتوسيعه .

كذلك اشتمل البرنامج المشار إليه على أعمال للبحث والتنقيب عن البترول وإنتاجه وإنشاء ومد الأنابيب الخاصة به ، وإنشاء المستودعات والناقلات ومراسى

---

(١) وزارة الصناعة : الصناعة فى عهد الثورة ومشروع السنوات الخمس ، يوليو سنة ١٩٥٧، ص ٨٦

النيل اللازمة له ، وتوسيع المعامل اللازمة لتكريره ، كل ذلك مع مشروع للزيوت المعدنية، وآخر لتفحيم المازوت ، ومشروعات أخرى لإنتاج كيماويات البترول .

وأخيرا ، فقد تضمن البرنامج أيضا إنشاء عدد من مراكز التدريب على الصناعات المختلفة .

وقد قدر المبلغ اللازم لتنفيذ البرنامج بحوالى ٢٥٥ مليونا من الجنيهات ، يدفع منها جزء بالعملات الأجنبية (وقدر هذا الجزء بالنسبة للصناعات التحويلية بـ ٦٦٪ من المبلغ الكلى اللازم لهذه الصناعات ، أما الباقى فيعتمد فيه على التمويل المحلى .

وفى سنة ١٩٦٠، وضع برنامج ثان للصناعة ، روعى فيه «... ما اكتسب من خبرة فى وضع البرنامج الأول وتنفيذه ، كما أخذ فى الاعتبار تكامل مشروعاته مع مشروعات البرنامج الأول، بما يحقق أكبر قدر من الزيادة فى الدخل القومى ، وكذلك مواجهة احتياجات الاستهلاك والتصدير، مع تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج، والتمكين لصناعات الخامات الرئيسية واستغلال الطاقات المعطلة والفائضة فى بعض المشروعات القائمة .. »[١] .

وقد حدد لتنفيذ هذا البرنامج الثانى المدة من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٤ . وخصص له مبلغ ٤٣٤ مليون جنيه . وتمثل هذه الاستثمارات ما سينفق فعلا خلال سنوات الخطة للوفاء بالالتزامات المتبقية من البرنامج الأول ، وكذلك تنفيذ المشروعات الجديدة التى أدرجت بالبرنامج الثانى، والتى قدرت تكاليفها الكلية بنحو ٣٤٨ مليون جنيه موزعة على الصناعات المختلفة[٢] .

---

(١) أنظر وزارة الصناعة ، خطة التنمية الصناعية وبرنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة ، سنة ١٩٦٠ ، ص ٤ .

(٢) وهى تشمل صناعات تندرج تحت الصناعات البترولية والتعدينية والكيماوية والدوائية =

ولاشك أن سيكون من أمره تنفيذ المشروعات الواردة فى البرنامجين آنفى الذكر إحداث تغير جوهرى فى اقتصادنا الصناعى كله . وذلك سواء من حيث حجمه أو مكوناته أو اتجاهاته أو ملكيته أو كيفية تمويله أو أثره فى الاقتصاد المصرى فى مجمله. والواقع فإنه لم يحدث تاريخ مصر أو فى تاريخ غيرها من بلاد الشرق العربى أن وقع مثل هذا التوسع الصناعى الذى تضمنه البرنامجان المشار إليهما حالا .

على أنه يجب ، قبل تناول هذه المسائل بالكلام ، أن نشير إشارة مقتضبة إلى بعض الصناعات الهامة فى مصر . وذلك لفهم بعض التطورات الأساسية التى لحقت الصناعات المذكورة .

= والغذائية، وصناعات الغزل والنسيج والصناعات المعدنية الأساسية والهندسية والريفية ، كما تشمل التدريب المهنى والمعمل المركزى للمعايرة واختبار المواد ، وبعض الصناعات التكميلية ، زائدا مبلغا معينا (قدره ٣٠ مليون جنيه) للتجديدات . المرجع السابق ، ص ٤ و ٥ .

١ — لمحة عن تطور بعض الصناعات الهامة فى مصر الحديثة

١ ـ صناعة المنسوجات

تعتبر هذه الصناعة من أقدم الصناعات فى مصر ، كما أنها تحتل مكان الصدارة فى صناعتنا المحلية فى الوقت الراهن ، حتى ليمثل الدخل المتولد منها ، حاليا حوالى ١٨ ٪ من إجمالى الدخل الصناعى ، كما يعمل بها حوالى ٢٠٪ من المشتغلين بالصناعة . وتعتمد صناعة المنسوجات أساسا على القطن كمادة أولية لها ، لكنها تشمل أيضا الحرير والصوف والكتان . كما يلاحظ أن القطن تقوم عليه صناعات عدة متكاملة فيما بينها ، هى صناعات الحليج[١] والغزل والنسج والتبييض والتجهيز .

وصناعة حليج القطن صناعة موسمية ، ويقوم بها عدد[٢] من المحالج منتشر فى أرجاء القطر المختلفة ، بالقرب من مناطق زراعة المحصول ، وهذه المحالج مزودة بالماكينات والآلات ، وإن كان الكثير منها قديما ، والطاقة الإنتاجية للمحالج الموجودة تفوق كمية المحصول الحالى ، لذلك يبقى جزء من هذه الطاقة عاطلا[٣] .

---

(١) تجب الإشارة أيضا إلى صناعة كبس القطن المعد للتصدير إلى الخارج . وتقوم بهذه العملية حاليا أربع شركات مساهمة مصرية كبيرة ، مقرها كلها فى الإسكندرية . ويرجع تاريخ تأسيس اثنتين منها إلى أكثر من سبع وستين سنة ، أما الاثنتان الأخريتان فيرجع تاريخهما إلى أكثر من خمس وثلاثين سنة . أنظر الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ، ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ص ٣٩ .

(٢) بلغ عدد المحالج العاملة فى موسم ١٩٥٨/١٩٥٩ : ٩٨ محلجا بها ٥٩٤٢ دولابا . الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ص ٣٧ .

(٣) وليست هذه الملاحظة قاصرة على حلج القطن وحسب ، بل إنها قائمة فى بعض فروع الإنتاج الأخرى فى مصر ، كضرب الأرز ، وبعض الصناعات الهندسية والمعدنية وغيرها . أنظر استغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة فى الصناعات المصرية ، نشرة البنك الصناعى ، المجلد الأول ، العدد الثانى ، سنة ١٩٥٧ ، ص ٨١ .

وقد أنشىء أول مصنع ميكانيكى للغزل والنسج فى سنة ١٨٩٩ . إلا أنه توقف عن العمل بعد سنوات قليلة ، ويقال إن ذلك كان بسبب منافسة المستورد من المنتجات القطنية الأجنبية، وفرض الحكومة رسم إنتاج قدره ٨٪ على منتجات المصنع المذكور. وكان هذا الرسم يعادل الرسوم الجمركية المفروضة على الوارد من الغزل والمنسوجات الأجنبية .

وقد أعيد هذا المصنع إلى العمل سنة ١٩١١ ، ثم تأسست بعده مصانع أخرى فى سنة ١٩٢٧ ، وازدادت هذه الصناعة قوة بعد صدور التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠، التى تمتعت فى ظلها صناعة الغزل والنسيج ، ولا زالت تتمتع ، بحماية جمركية كبيرة ، ومن ذلك الحين ، تطورت الصناعة المذكورة فى مصر تطورا كبيرا ، وكان ذلك على الأخص فى السنوات من ١٩٥٠ حتى الآن .

ويتضح هذا التطور فى صناعة الغزل ، من الإحصائية التالية :

السنة	إنتاج الغزل (بالطن)
١٩٣٩	٢٣٫٩٠٠
١٩٤٥	٣٨٫٨٨٠
١٩٥٠	٤٨٫٧٠٠
١٩٥٢	٥٥٫٦٥٠
١٩٥٣	٥٩٫٤٠٠
١٩٥٤	٦٤٫٤٠٠
١٩٥٥	٧٢٫١٠٠
١٩٥٦	٧٥٫٠٠٨
١٩٥٧	٨٠٫٥٣٦
١٩٥٨	٨٧٫١٠٤
١٩٥٩	٩١٫١١١

obeikan.com

ويعـد الجزء الأكبر من الغزل المنتج للاستهلاك المحلى (حوالى ٧٦ ألف طن فى سنة ١٩٥٩)، بينما يعد الباقى لتصديره إلى الخارج . على أن هـــذا التصدير لاقى فى السنوات اللاحقة على الحرب صعوبات جمة ، بسبب ارتفاع ثمن القطن المصرى المستخدم فى صنع الغزل المحلى ، وذلك بمقارنته بالأقطان الرخيصة المستخدمة فى إنتاج الغزل الأجنبى . وقد عملت الحكومة على مساعدة الشركات المحلية على التصدير ، وكان ذلك على الأخص بإنشائها فى سنة ١٩٥٧ صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية . وفى إثر ذلك تزايد الصادر من الغزل على النحو الآتى :

السنة[1]	صادرات الغزل
	طن
١٩٥٤/٥٣	٨٥٤٠
١٩٥٥/٥٤	١١٣٤٧
١٩٥٦/٥٥	١١٥٥٤
١٩٥٧/٥٦	٩٤٨٥
١٩٥٧	١٠٦٨٧[2]
١٩٥٨	١٣٨٠٤
١٩٥٩	١٢٨٠٧

ولم يقتصر تطور صناعة الغزل على كثرة عدد المغازل وزيادة كميـة إنتاجها وصادراتها وحسب ، بل شمل أيضا ارتفاعا تدريجيا فى متوسط نمرة الغزل المنتج ، وذلك على ما يتضح من أرقام الجدول السابق ، الخاص بالخيوط المصدرة ، وكذلك أرقام الجدول التالى، الخاص بالخيوط المنتجة على وجه العموم :

---

(١) الصناعة القطنية فى الجمهورية العربية المتحـدة : الإقليم المصرى ، صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ، النشرة الشهرية ، مارس سنة ١٩٥٨ :

(٢) الـكتاب السنوى لاتحاد الصناعات سنة ٥٩/٦٠ ، ص .

الموسم[١]	النمرة المتوسطة
١٩٥٤/٥٣	١٨ر١
١٩٥٥/٥٤	١٨ر٥
١٩٥٦/٥٥	١٨ر٤
١٩٥٧/٥٦	٢٠ر٥
١٩٥٨	٢١ر٣
١٩٥٩[٢]	٢٠ر٥

ورغم هذا التحسن التدريجى فى متوسط نمرة الغزل ، فلا يزال الجزء الأكبر من إنتاجنا يعد من قبيل الغزل متوسط السميك ، ولا يزيد الإنتاج الحالى من الأصناف الرفيعة عن قدر ضئيل من الإنتاج الكلى . وقد ذهبت بعض الجهات المختصة إلى وجوب الوقوف عند عدد المغازل التى تشتغل محليا فى الغزل السميك (خاصة إذا ما أضيف إليها المغازل تحت التركيب أو المرتبط باستيراده) ، وأن من الضار زيادة هذا العدد ، لعدم الحاجة إليه ، سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير ، لأن زيادة تصريف هذا النوع من الغزل يبدو ، على الأقل فى الوقت الراهن ، أمرا متعذرا ، وذلك لارتفاع ثمن القطن المصرى عموما ، وإقبال كثير من الدول الحديثة العهد بالتصنيع على إنتاج النمر الواطئة من الغزل ، لعدم اعتمادها على الدقة والمهارة ، عكس الغزل الرفيع ، الذى يتزايد الطلب عليه من الخارج . والذى يعتبر إنتاجه متمشيا مع

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) الرقمان الأخيران مأخوذان عن الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ص ٤٧ . وقد ورد فى هذا المرجع أنه « بلغت نسبة الزيادة فى إنتاج النمر الرفيعة ٤ر١٠ ٪ بالقياس إلى إنتاج العام السابق ، بينما زاد إنتاج النمر المتوسطة بنسبة ٥ر٦ ٪ ، والنمر السميكة بنسبة ٤ ٪ ، وهذا يفصح عن اطراد إقبال المصانع على إنتاج النمر الرفيعة التى يشتد عليها الطلب فى الخارج » . المرجع السابق ، ص ٤٦ .

درجة تطورنا الصناعى الراهن . لذلك تتجه سياسة التصنيع الحديثة إلى قصر المصانع الجديدة أساساً على الأصناف المتوسطة والرفيعة ، كما تتجه إلى الغزل « رفيع الرفيع » . وتطبيقاً لذلك تضمن برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة[١] أن تصنيع القطن طويل التيلة يحتاج إلى ١٠٠ر٠٠٠ مغزل سنوياً لمدة عشر سنوات ، ثم ٢٠٠ر٠٠٠ مغزل سنوياً لمدة عشر سنوات أخرى ، ويحتاج تنفيذ هذا البرنامج إلى رأس مال سنوى لمدة العشر سنوات الأولى ، قدره ٥½ مليون جنيه . وبذلك يكون البرنامج قد وضع لتصنيع نصف القطن المصرى طويل التيلة .

وقد لاحظ البعض[٢] أن استعمال المصانع المحلية والقطن المصرى فى إنتاج الأقمشة السميكة « الخيام والبفتة السمراء وغيرها » يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتبديد الأموال ، حيث تنتج المصانع الأجنبية هذه الأقمشة بتكاليف تقل كثيراً عن تكاليفنا، وذلك لاستخدامها القطن الهندى الرخيص . وقالوا إن ذلك كان سبباً فى عدم استطاعة الإنتاج المحلى الاستغناء عن الحماية الجمركية ، وفى صعوبة التصدير إلى الخارج، لذلك نصحوا بتأسيس بعض مصانع تتخصص فى الخيوط لغاية نمرة ٢٠، وتستخدم القطن الهندى فى إنتاج الأقمشة السميكة ، فيقوى بذلك مركز الصناعة المحلية ، ويزداد التصريف فى الأسواق الخارجية ، فضلا عن الربح الذى تجنيه البلاد من الفرق بين بيع القطن المصرى الطويل التيلة للخارج واستيراد القطن الهندى بثمن يقل كثيراً عن سعر البيع ، وذلك اتباعا لما تقوم به الهند من شراء القطن المصرى لاستخدامه فى إنتاج الخيوط الرفيعة .

هذا ، ويتجه رأى آخر إلى استحسان تخصص المصانع فى الإقليم الشمالى فى إنتاج

---

(١) ص ٢٦٧ ـ ٢٧٠ .

(٢) وزارة التجارة والصناعة ، تقرير لجنة الصناعات ، سنة ١٩٤٨ ، ص ٢٣ . وأنظر تقرير مجلس إدارة شركة « فرغلى » للأقطان ، ٢ فبراير سنة ١٩٦١ .

الغزل السميك والمتوسط ، وتخصص المصانع فى الإقليم الجنـــوبى فى إنتاج الغزل الرفيع والمتوسط[١] .

كما يلاحظ أصحاب الرأى الأخير أنه إذا كان من المستطاع مضاعفة إنتاج الغزل على وجه العموم فى سنوات قليلة ، فإنه يجب أن تصاحب هذه الزيادة فى الإنتاج توسع فى التصريف ، وأنه « دون الفصل بين سياسة الإنتاج وسياسة التصريف أخطار متعددة يمكن أن تتعرض لها الصناعة[٢] ».

هذا عن غزل القطن بصفة خاصة ، أما نسجه ، فقد كان هو الآخر فى تقدم مستمر ، خاصة فى السنوات الأخيرة . وقد قدر عدد الأنوال الموجودة فى نهاية سنة ١٩٥٨ بـ ١٩٥١٨ نولا . وبلغ الإنتاج الكلى من المنسوجات القطنيـــة ٤٧٧ مليون متراً سنة ١٩٥٨ ، و ٤٩٩ مليون مترا سنة ١٩٥٩ .

وقد كان من أثر نشاط صناعة المنسوجات القطنيـة على هذا النحو ما لوحظ بوضوح خلال السنوات الماضية من زيادة الصادر من هذه المنسوجات وقلة الوارد منها بالعكس ، وذلك على نحو ما يبين الجدول الآتى :

السنة[١]	الصادر بالطن	القيمة بالألف جنيه	الوارد بالطن	القيمة بالألف
١٩٥٢	٤٩٥	٤١٠	١٧٨٢	٢ر١٦١
١٩٥٣	٩٦٦	٨٧٠	١٧٢٩	٢ر٠٦٠
١٩٥٤	١٨١٠	١ر٨٢٠	٦٢٣	١ر٠٠٧
١٩٥٥	٢٥٥٨	٢ر٢٢٧	٤٥٠	٦١٨
١٩٥٦	٣٦١٦	٣ر٥٩٣	٢٥٩	٣٢٧
١٩٥٧	٣٧٤٥	٣ر٥٧١	٧٢	١٠٢
١٩٥٨	٥١٢٤	٤ر٤٢٨	٥٢	١٢٤

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، ١٩٥٨/١٩٥٩ ، ص ٤٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥١ .

ويمكن أن يعلل نجاح صناعة المنسوجات القطنية فى مصر على هذا النحو بأسباب معينة ، منها قدم عهد البلاد بهذه الصناعة ، وتوافر اليد العاملة اللازمة لها ، وقلة احتياجها ، على الأقل فى مراحلها الأولى ، إلى تخصص فنى كبير ، كما يعلل ذلك بوفرة المادة الخام[١] ، ورغبة الحكومة والرأى العام فى تصنيع هذه المادة ، فلا يقتصر على تصديرها غفلا كما كان الحال فى الماضى . يضاف إلى ذلك اطراد تزايد الطلب فى الداخل على المنسوجات القطنية ، وانفساح المجال نسبياً للتصدير إلى الخارج ، كل ذلك فضلا عما لاقته هذه الصناعة من شتى المساعدات من جانب السلطات العامة ، وذلك سواء فى شكل حمايتها جمركيا ، أو إنشاء صندوق الدعم الخاص بها ، أو بغير ذلك من الوسائل .

* * *

هذا عن الصناعات القطنية ، أما عن غيرها من المنسوجات ، فأخصها صناعة الحرير الصناعى . وقد أخذت صناعة تحويل خيوط الحرير الصناعى إلى منسوجات تنتشر فى مصر ابتداء من سنة ١٩٣٠ . على أنها ضعفت أثناء الحرب العالمية الثانية ، بسبب تعذر استيراد خيوط وقتذاك ، مما أدى إلى تحول معظم الأموال إلى المنسوجات القطنية[٢] . ثم عادت الصناعة المذكورة إلى النشاط بعد انتهاء تلك الحرب ، خاصة بعد إنشاء شركة مصر للحرير الصناعى سنة ١٩٤٦ ، وفى السنوات الأخيرة ، تم إنشاء بعض الشركات الأخرى ، كما تم توسيع بعض الشركات القديمة الهامة ، وأنشىء

---

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، المرجع السابق ، ص ٥٢ . وبيان وزير الخزانة المركزى عن مشروع ميزانية الجمهورية العربية المتحدة للسنة المالية ١٩٥٩ـ١٩٦٠ ، ص ١١٩ و ١٢٧ .

(٢) تستهلك هذه الصناعة فى السنوات الأخيرة ما يقدر بحوالى ٢٥ ٪ من محصول القطن السنوى .

(٣) وزارة التجارة والصناعة ، تقرير لجنة الصناعات ، المرجع السابق ، ص٣٣ـ٣٤ .

صندوق لدعم صناعة الحرير الصناعى سنة ١٩٥٧ . وقد تطور إنتاج الحرير الصناعى خلال السنوات ١٩٥٢ـ١٩٥٨ ، على النحو الآتى :

المنتجات	الوحدة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨[1]
خيوط الحرير الصناعى	ألف طن	٢ر٣	٢ر٥	٣ر٤	٤ر٣	٥ر١	٥ر٥	٦ر٥
ألياف قصيرة قيرن	ألف طن	١ر٧	٢ر٦	٢ر٩	٣ر٦	٤ر٣	٣ر٤	٤ر١
منسوجات حريرية	مليون متر	٥٦ر٠	٥٢ر٠	٥٨ر٠	٦٦ر٠	٦٩ر٠	٧٨ر٠	٧٣ر٠

ويلاحظ أن إنتاج الحرير الصناعى ومنتجاته قد فاض عن حاجة الاستهلاك المحلى فى السنوات الأخيرة[2] .

هذا ولما كانت صناعة الحرير الصناعى تعتمد على استيراد لب الخشب (السليلوز)، وتمثل هذه المادة ٧٠ ٪ من نفقة إنتاجها ، فقد تضمن برامج الصناعة الخمس إنشاء مصنع لإنتاج هذه المادة ، وذلك باستخدام مصاصة القصب .

كذلك فهنالك صناعة الصوف ، ويذكر عنها أنها ظلت يدوية فى عهد محمد على ، ثم أسس هذا الوالى صناعة الصوف الميكانيكية لتموين الجيش . وفى أوائل القرن الحالى أخذت البلاد فى استيراد خيوط الصوف المغزولة ميكانيكيا لنسجها محليا . كما بدأ ،

---

(١) وزارة الاقتصاد ، تقدمنا الاقتصادى ، سنة ١٩٦٠ ص ٢٧ ، هذا ويذكر الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٩/١٩٦٠ ، (ص ٥٠) أن إنتاج خيوط الحرير الصناعى فى سنة ١٩٥٨ بلغ ٥٠٠٢ طن ، وفى سنة ١٩٥٩ ٥٤٨٨ طنا .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

فى سنة ١٩٣٥، مصنع كانت الحكومة قد أسسته لتجهيز بعض ما تنتجه المصانع المحلية من الأقمشة الصوفية[١] .

وفى السنوات الأخيرة ، اتخذت عدة إجراءات للنهوض بهذه الصناعة، منها إضفاء الحماية الجمركية عليها ، وتقييد المستورد من الإنتاج الأجنبى ، فزاد بسبب ذلك إنتاج الغزل والمنسوجات الصوفية ، والبطاطين. والسجاد والأكلة[٢].

وأخيرا فهناك صناعة الكتان[٨] ، وقد كانت للكتان أهمية كبيرة فى مصر قديما، قبل انتشار زراعة القطن فيها ، ثم فقد أهميته عقب ذلك ، ومنذ الحرب العالمية الأولى، جعلت زراعته تنشط حينا وتركد حينا آخر ، تبعا لظروف وعوامل مختلفة .

ويستخدم الكتان فى مصر لصناعة الحبال والدوبارة وصناعة غزل الكتان . وقد قدر الإنتاج من هذا الغزل فى سنة ١٩٤٨ بـ ١٢٠٠ طن سنويا . كما قدر عدد المغازل بها حينذاك بـ ١٢٠٠ مغزلا . وكان إنتاج هذه المصانع فائضا عن حاجة الاستهلاك المحلى بسبب عدم توافر مصانع مختصة بنسج الكتان ميكانيكيا . ثم تطورت زراعة

---

(١) تقرير لجنة الصناعات ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٢) ارتفع الناتج من الغزل من ٢٥٦٧ فى سنة ١٩٥٧ إلى ٣٥٢٨ سنة ١٩٥٨ ، و ٣٥٢٠ سنة ١٩٥٩ ، لكنه لا زال أقل من الطاقة الإنتاجية للمصانع .

أما الناتج من المنسوجات الصوفية ، فقد ارتفع من ١،٢٢٧ طن سنة ١٩٥٢ ، إلى ٢،٠٤٧ طن سنة ١٩٥٧ ، و٢،٤٩٧ طن سنة ١٩٥٨ . و٢،٤٥٥ طن سنة ١٩٥٩ أنظر تقدمنا الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ ، والكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ، ص ٧٦ .

أما إنتاج البطاطين الصوفية ، فقد ارتفع من ١٦٦٩ طن سنة ١٩٥٥ إلى ١٧٩٣ طن سنة ١٩٥٨ ، ثم انخفض إلى ١٥٠٥ طن سنة ١٩٥٩ .

(٣) تقرير لجنة الصناعات ، المرجع السابق ، ص ٥٧–١٦٢ وتقدمنا الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٣٢–٣٣ .

الـكتان وصناعته منذ الثورة ، وزاد الإنتاج من الأقمشة الـكتانية حتى بلغ ١٫٢٠٠ ألف متر سنة ١٩٥٨ ، بعد أن كان يبلغ ٨٦ ألف متر فقط فى سنة ١٩٥٢[١] .

٢ — الصناعات المعدنية والهندسيـة :

ويندرج تحتها ما يوجد فى البلاد من صناعات حديثة تخص الحديد والصلب والنحاس والألمونيوم والزنك والرصاص الخ .

وكانت هذه الصناعات ، فى جملتها ، محل تقدم كبير خلال الفترة اللاحقة على الحرب الأخيرة ، ومكن إقامتها من توفير جزء من واردات البلاد من منتجاتها . وقد يعتمد بعض هذه الصناعات على مواد أولية مستوردة من الخارج ، أو منتجة بالعـكس فى مصر .

ونقتصر هنا على الإشارة إلى صناعة الحديدوالصلب ، باعتبار أنها أهم الصناعات المذكورة .

فقد قامت بعض المصانع لإنتاج الصلب بصهر الخردة التى تراكمت فى البلاد[٢]

---

(١) وتجب الإشارة أيضا إلىزراعة وصناعة الجوت . فقد بدت زراعتهفىمصر سنة١٩٢٦، كما تأسس مصنع شركة الجوت المصرية سنة ١٩٤٢ ، مستخدمة الجوت الخام المحلى والمستورد. وفى سنة ١٩٥٦ ، تألفت شركة جديدة للغرض نفسه ، وصل رأس مالها إلى ٢٫٥ مليون جنيه . وقد ارتفع إنتاج هذه الصناعة من ١٦٤٥ طنسنة١٩٥٢ إلى ٤٠٧٥ طنا فى سنة ١٩٥٨ . تقرير لجنة الصناعات ، المرجع السابق ، ص ٦٢ — ٦٣ . وتقدمنا الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٢) كما تأسس فى سنة ١٩٥٤ مصنع لإنتاج تماسيح الزهر من خردة الحديد أيضا ، وتبلغ قدرته الإنتاجية حوالى عشرة آلاف طن سنويا تستخدم فى صناعة مواسير المياه للضغط العالى أو صناعة الطلمبات أو أى نوع آخر من المسبوكات . وزارة الصناعة ، الصناعة فى عهد الثورة، ومشروع السنوات الخمس فيوليو سنة ١٩٥٧ ، ص ٥١ .

فى مدة الحرب والكميات الأخرى التى تتخلف سنوياً ، وتحويلها إلى منتجات أهمها أسياخ الخرسانة المسلحة . وسدت هذه المصانع جزءاً من حاجات البلاد ، إلا أن إنتاجها (وقد بلغ ٩٥٠٣٥ طناً فى سنة ١٩٥٦) كان أقل من طاقتها الإنتاجية الكلية ، وذلك بسبب تناقص كمية الخردة المخزونة ، وهو أمر بالغ الخطورة بالنسبة لتلك المصانع ، إذ أن الوارد من الخردة سنويا قليل لا يكفى حاجتها إلى المادة الأولية ، كما أنه أمر يتهدد المصلحة العامة ، خاصة إذا راعينا تزايد الاستهلاك من المصنوعات الحديدية ، فقد ارتفع استهلاكنا من هذه المصنوعات من ٢١٠ ألف قبل الحرب الأخيرة (متوسط عام ١٩٣٦ – ١٩٣٨) إلى ٣١٠ ألف طن (متوسط عام ١٩٥٠ — ١٩٥٢)، ثم إلى ٣٠٠ر٠٠٠ طن من الصلب و ٢٣ر٠٠٠ طن من الزهر فى سنة ١٩٥٩، وقدر هذا الاستهلاك فى سنة ١٩٦٣ بـ ٣٩٠٠٠٠ طن من الصلب و ٣٠٠٠٠ طن من الزهر، وذلك بمراعاة ما يتطلبه تنفيذ خطة التنمية من زيادة فى استهلاك المصنوعات الحديدية.

وقد عرف منذ سنين طويلة وجود الحديد بالقرب من أسوان . وكان التفكير فى استغلاله فى إقامة صناعة الحديد والصلب فى البلاد يثور من وقت إلى آخر ، ثم عمدت الحكومة سنة ١٩٥٤ إلى إخراج المشروع إلى حيّز التنفيذ ، وذلك بتكوين شركة الحديد والصلب ، التى ساهمت الحكومة فيها ، كما ساهمت بعض المؤسسات المالية والصناعية ، الوطنية والأجنبية ، ومنها شركة ديماج ، وهى مؤسسة صناعية ألمانية)، كما عرض جزء من أسهمها فى الاكتتاب العام ، وكان رأس مال هذه الشركة فى البداية ٩ مليون جنيه ، ثم زيد بعد ذلك عدة مرات ، حتى بلغ ١٩ مليون جنيه . وحدد إنتاج المصنع بـ ٢٦٥ ألف طن صلب غير مشكل ، تعادل ٢٠٠ ألف طن تام التشكيل . وحددت أهداف هذا الإنتاج بسد احتياجات مصلحة السكك الحديدية من القضبان والفلنكات ووصلات القضبان ، والاستهلاك المحلى

من الصاج ، وقطاعات مختلفة ، واحتياجات شركات الحـديد المحلية من قوالب الصلب نصف المشغولة[١] الخ.

وقد بلغ إنتاج الحديد ١٠٨ ألف طن فى سنة ١٩٥٨ ، مقابل ١٠٠ ألف طن سنة ١٩٥٧ ، و ٩٥ ألف طن سنة ١٩٥٦ . كما بلغ إنتـــاج المسبوكات الصلب ١٥ ألف طن سنـة ١٩٥٨ ، مقابل ٣ آلاف طن فى عام ١٩٥٧ ، و ٢٠٠٠ طن سنة ١٩٥٦[٢] .

ومما سهل قيام هذه الصناعة توافر خاماتها فى البلاد ، وذلك فيما عدا فحم الـكوك ، الذى يستورد حالياً من الخارج ، وتبلغ الـكمية اللازمة منه للمصنع ٣١٠ر٠٠٠ طن فى السنة . ففيما عدا ذلك يمكن الحصول محلياً على ما تتطلبه هذه الصناعة من الحديد الخام والحجر الجيرى وحجر الدلوميت وخام المنجنيز والماجنزيت والسيلكا والفلورسبار .

ولا شك أن قيام هـــذه الصناعة فى مصر أمر جوهرى للاقتصاد القومى ، وإن تطلب بعض التضحيات ، خاصة فإن صناعة الحديد والصلب أساس لـكثير غيرها من الصناعات المدنية والحربية ، فلا يمكن إقامة صرح صناعى متين إلا بعد توفير

---

(١) وذلك إلى جانب بعض المنتجات الأخرى ، وهى استعمال خبث الأفران العالية فى صناعة الأسمنت ومواد البناء العازلة للصوت والحرارة ، وكمية من السماد الفوسفورى (تبلغ ٦٩ ألف طن فى العام) ، ثم غازات الأفران العالية الناتجة من اختزال خامات الحديد والتى تبلغ ٧٠٠ مليون متر مكعب فى العام ، وتستعمل فى تشغيل محطة كهربائية قوتها ٤٥ ألف كيلوات ، يستخدم بعضها فى إدارة المصنع ، ويوزع الباقى على الشبكة الـكهربائية لمدينة القاهرة . أنظر المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، سنة ١٩٥٥ ، ص ١٧٧ ـ ١٩٧ ، والصناعة فى عهد الثورة ومشروع السنوات الخمس ، يوليو سنة ١٩٥٧ ، المرجع السابق ، ص ٢٨ ـ ٣٥ .

(٢) تقدمنا الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

منتجاتها ، كما لا يحسن الاعتماد فى ذلك على الاستيراد . ولا بد لنا من الانتقال من صناعة الحديد والصلب إلى صناعة الآلات والمعدات اللازمة للزراعة والصناعة والنقل إلخ ، فهذه الآلات والأدوات هى الأساس الذى لا غنى عنه فى التنمية الاقتصادية . ويلاحظ أننا نستورد منها حاليا كميات وافرة ، ويكلفنا ذلك نفقات كثيرة ، فقد قدر ما دفعناه ثمناً لآلات وعدد ووسائل نقل من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٣ حوالى ٢١٠ مليون جنيه ، أى بمتوسط ٤٠ مليون جنيه فى السنة . ولا بد أن هذا المتوسط زاد كثيرا فى السنوات اللاحقة . ويكفى فى ذلك أن نتذكر التكاليف اللازمة لتنفيذ البرامج الصناعية حديثا .

وقد تضمن برنامج التصنيع الأول توسعا فى الصناعات التى تعتمد على خام الحديد ، وذلك تحسينا لاقتصاديات مصنع الحديد والصلب ، والاستفادة من رأس المال الحالى المستغل فى المصانع الأهلية ، واستمرار تقديم حديد التسليح الذى تنتجه هذه المصانع إلى السوق ، وقد تضمن هذا البرنامج ، فيما تضمنه ، إنشاء وحدة لتركيز الحديد ، وأخرى لتلبيد الخام الناعم (١) .

كذلك شمل البرنامج الثانى اثنى عشر مشروعا لصناعات الحديد والصلب (٢) .

والواقع فقد لوحظ أنه رغم أن الطاقة الإنتاجية الحالية لمصانع الحديد والصلب ،

---

(١) ويقصد بذلك القيام بعمليات خاصة على الخام الناعم ينتج عنها تماسك حبيباته مع حبيبات فحم الكوك الناعم — وينتج عن ذلك كتل كبيرة صالحة للشحن إلى الأفران العالية ، وبذلك يصبح من المستطاع الإفادة من الخام الناعم فى الصناعة ، كما ينتج عنه أيضا زيادة فى الإنتاج ونقص فى استهلاك الكوك — الصناعة فى عهد الثورة ، المرجع السابق ص ٢٢٢ .

(٢) منها مشروع استكمال وحدة التبريد بشركة الحديد والصلب المصرية ، ورفع إنتاج قسم السحب ببعض المصانع ، والمسبوكات الزهر القابلة للطرق والمطروقات الصلب ، والدرافيل الزهر والصلب ، ووحدة درفلة الشرائح إلخ — وزارة الصناعة ، خطة التنمية الصناعية ، سنة ١٩٦١ ، ص ٣٦ .

وهى تقدر بـ ٣٥٠ ألف طن سنويا ، أعلى من رقم الاستهلاك الحالى ، فإن كميات الأصناف الممكن إنتاجها حاليا لا تتفق مع كميات الأصناف المناظرة لها من الاستهلاك ، نظراً لتعدد هذه الأصناف وصعوبة مواجهة الطلب عليها بالمعدات الحالية ، مما ترتب عليه أن الطاقة الإنتاجية بالنسبة لبعض الأصناف تفوق المطلوب منها ، بينما تقصر الطاقة المذكورة عن حاجة الاستهلاك بالنسبة لأصناف أخرى . ومن ذلك جاء التفكير فى إنشاء وحدات إنتاجية جديدة تمكن من الإفادة من الطاقة الإنتاجية الفائضة ، وسد حاجة الطلب فى الأصناف التى يقصر إنتاجها عن حاجة الطلب عليها[1] .

كذلك اشتمل البرنامجان الصناعيان على عدة مشروعات خاصة بصناعات النحاس والزنك والألومنيوم .

هذا عن الصناعات المعدنية بإيجاز ، أما الصناعات الهندسية ، فهى تتناول المنتجات المعدنية والمواد الخام بالتحويل إلى منتجات نهائية ، مستخدمة فى ذلك طرق الخلط والتشكيل ، وهى متنوعة الإنتاج ، ومن أخص ماينـدرج تحتها الصناعات الميكانيكية والكهربائية ، الثقيلة والخفيفة .

وقد وجدت بعض الصناعات الهندسية فى مصر الحديثة منذ عهد محمد على ، وكان من أهمها حتى وقت قريب ، بعض المصانع الخاصة بأعمال الصيانة العامة ، وصناعة السباكة وبعض المنتجات الميكانيكية (كالأوانى النحاسية والحديدية وغيرها)، وصناعة تشكيل المعادن ، وصناعة قطع الغيار للآلات والسيارات ، وأدوات الصاج المدهون ، والصفيح المشغول ، واللمبات الكهربائية والبطاريات السائلة[2] ، وتجميع أجهزة الراديو ومواسير الكهرباء العازلة والأدوات الكهربائية المصنوعة من البلاستيك .

---

(١) لجنة التخطيط القومى ، لجنة الصناعات المعدنية الأساسية ، مايو سنة ١٩٥٩ .

(٢) وزارة التجارة والصناعة ، تقرير لجنة الصناعات ، سنة ١٩٤٨ ، ص ٣٥٢ وما بعدها .

وقد عنيت الجهات المختصة بنشر هذه الصناعات فى مصر فى السنوات الأخيرة . واشتمل البرنامجان الأول والثانى على إنشاء وتوسيع كثير منها ، كمعدات النقل على الطرق والسكك الحديدية والجرارات الزراعية، وصناعة معدات النقل النهرى والبحرى، والمعدات الكهربائية والالكترونية ، والطلمبات ، وقطع الغيار المختلفة ، والمنتجات الهندسية الصغيرة ، والصناعات الخشبية .

ولاشك أن نشر هذه الصناعات الهندسية يمكن أن يفيد فى استيعاب جزء هام من الإنتاج المعدنى المحلى ، وفى توظيف عدد كبير نسبيا من العمال ، خاصة فإن منها مالايحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة .

وقدتم بالفعل تنفيذ عدد من مشروعات الصناعات الهندسية التى اشتمل عليها برنامجا التصنيع ، ومن أخصها صناعة عربات السكك الحديدية ، التى تعتمد فى الجزء الأكبر من خاماتها على منتجات الحديد والصلب المحلية . كما أنشئت صناعة السيارات والبايات وغيرها .

٣ ـ الصناعات الكيماوية والدوائية .

هـذه الصناعات كثيرة متعددة ، ومن أهمها بالنسبة لمصر صناعة الأسمدة ، إذ تحتاج الزراعة المصرية إلى كميات كبيرة من الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية . لذلك كانت مصر ولا تزال تستورد كميات كبيرة من هذه السلعة ، وذلك رغم توافر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها فى البلاد .

وقد ظهر ضرر الاعتماد على الخارج فى الحصول على الأسمدة اللازمة زمن الحرب، حين تعذر الحصول عليها من الخارج ، فكان ذلك بين الأسباب الهامة التى أدت إلى ضعف متوسط الغلة فى ذلك الحين ، على نحو ما أشرنا إليه قبلًا .

(١) وذلك بدليل تزايد استهلاك الأسمدة محليا من ٦٠٢ر٠٤٨ طنا سنة ١٩٥٣ إلى ٩٣١ر٨٧٠ طنا فى سنة ١٩٥٨ . أنظر الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات، ١٩٥٨ / ١٩٥٩، ص ٣٩٠ .

وقد أقامت الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية مصنعا بالسويس لإنتاج الأسمدة الأزوتية فى سنة ١٩٥١ ، وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢٥٠ر٠٠٠ طن فى العام من نترات الجير ، ويحتوى على ١٥ر٥٪ أزوت . كما تعمل الشركة فى صناعة سماد سلفات النوشادر المحتوية على ٢٠ر٥٪ أزوت .

كذلك يعمل مصنعان آخران فى إنتاج مادة السوبر فوسفات . وقد تزايد إنتاج هذه المصانع الثلاثة تدريجيا ، فارتفع فى سنة ١٩٥٦ إلى ١٥٧ ألف طن من السوبر فوسفات ، و١٧٢ ألف من نترات الجير . وكان من نتيجة ذلك أن قل نسبيا اعتماد مصر على الخارج فى السنوات الأخيرة فى الحصول على هذه الأنواع من الأسمدة التى تنتجها محليا . ورغم ذلك ، فإنها لاتزال تستورد كميات كبيرة من الأسمدة الأزوتية المختلفة ، فقد بلغت جملة الاستيراد منها ٤٥٠ر٩٨٣ طنا فى سنة ١٩٥٥ و٣٨٦ر٣١٨ ألف طن سنة ١٩٥٦ ، و٥٢٠ر٦٦٦ فى سنة ١٩٥٧ و٧١٠ر٤٤٠ فى سنة ١٩٥٨ و٣٤٣ر٢٧٤ فى سنة ١٩٥٩ .

فحاجة مصر إلى مزيد من إنتاج هذه الأسمدة قائمة إذن ، بل ويمكن أن تتوقع زيادتها بدرجة محسوسة فى المستقبل القريب ؛ إذ لايزال استهلاكنا للأسمدة دون المعدل الاقتصادى بكثير[1] . وذلك فضلا عن إمكانيات التوسع الزراعى فى المستقبل .

---

(١) يقدرون أن متوسط معدل التسميد الحالى للمحصولات الرئيسية يبلغ حوالى نصف متوسط معدل التسميد الاقتصادى للفدان . تقرير المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، المرجع السابق ص ٢١٤ . وتذكر بعض المصادر الأخرى أن أقل احتياجات الزراعة المصرية من السماد تقدر بنحو ١ر٥٠٠ر٩٠٠ طن سنويا من السماد الأزوتى على أساس نترات الجير ، وبذلك يصبح ما يخص الفدان نحو ٢ر٥ شوال نترات سنويا . أما الأسمدة الفوسفاتية ، فالمستعمل منها حاليا لا يتعدى ٢١٠ ألف طن سنويا من سوبر فوسفات الجير ، بينما تقدر أقل احتياجات الزراعة المصرية بمقدار ٦٠٠ ألف طن بمعدل شوال واحد من السوبر فوسفات للفدان سنويا إلخ . لجنة التخطيط القومى : تقرير لجنة الزراعة والإصلاح الزراعى ، سنة ١٩٥٩ ، ص ١٨ . وأنظر الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ، ص ١٦٣ :

ولاشك أن من المستطاع تغطية جزء من فائض الاستهلاك المنتظر عن طريق استغلال مصنع السويس بكامل طاقته الإنتاجية ، وكذلك بقيام هـذا المصنع نفسه بصناعة سماد وسلفات النوشادر ، وهو مايعمل له المصنع المذكور حاليا . على أنه تبقى رغم ذلك كمية كبيرة من هـذا الفائض دون تغطية ، إلا إذا تم تداركها بإقامة مصنع آخر للأسمدة ، وهو ما عملت له الحكومة منذ سنة ١٩٥٦ ، بتأسيسها شركة الصناعات الكيماوية المصرية ، وتقدر طاقتها الإنتاجية بـ ٣٧٠ ألف طن سنويا من نترات النشادر الجيرى المحتوى على ٥ر٢٠ ٪ أزوت ، وهذه تعادل ٤٩٠ ألف طن من السماد المحتوى على ٥ر١٥ ٪ أزوت ، ويعتمد فى هذا الإنتاج على استغلال الطاقة الكهربائية المولدة من مشروع كهربة خزان أسوان ، وبذلك تقوم صناعة نترات النشادر من خامات كلها محلية ، وهى الكهرباء والماء والهواء .

هذا، وقد تضمن البرنامج الخمسى الأول للصناعة إنشاء وحدة لإنتاج سماد التربل فوسفات قدرتها الإنتاجية حوالى ٢٠ ألف طن سنويا ، يمكن توسيعها فيما بعد بحيث تصل إلى ١٠٠ ألف طن ، وذلك مراعاة لإمكانيات التصدير . كما تضمن البرنامج إقامة صناعة أسمدة نتروجينية يخصص منها ١٠٠ر٠٠٠ طن فى السنة على هيئة سماد كبريتات النشادر، و٢٥٠ر٠٠٠ طن فى السنة على هيئة سماد نترات النوشادر الجيرى . كما تضمن البرنامج الثانى إنشاء خمسة مشروعات لإنتاج أسمدة فوسفاتية وأزوتية وبوتاسيومية .

كذلك، فمن بين الصناعات الكيماوية صناعة الصودا الكاوية ، وهى لازمة لبعض صناعات أخرى أخصها الحرير الصناعى والنسيج والنشا وتكرير السكر والورق . ويقدر إنتاج البلاد الحالى من هـذه المادة بحوالى ٢٠٠٠ طن سنويا ، بينما يبلغ الاستيراد فى الوقت الحاضر ٢٨ر٠٠٠ طن فى السنة ، ومن المنتظر أن يتزايد الاستهلاك فى المستقبل القريب ، تبعا للتوسع المرتقب فى الصناعات التى تعتمد على المادة المذكورة ، لذلك شجعت الحكومة فى سنة ١٩٥٧ تأليف شركة تقوم بإنتاجها ،

وهى شركة مصر للكيماويات ، على أن تبلغ طاقة هذا المصنع تدريجيا ٤٠٫٠٠٠ طن فى السنة . ومن مزايا هذا المشروع إمكان الاستفادة من الكلور الناتج عنه فى بعض الأغراض المفيدة .

وهنالك أيضا صناعة الورق ، ويقوم بها فى البلاد حاليا ستة مصانع ، تبلغ مقدرتها الإنتاجية ٢٣٫٥٠٠ طن ، لكنها لا تنتج إلا أنواعا محدودة من الورق والكرتون ، فهى لا تنتج ورق الجرائد ، كما أن إنتاجها من أوراق الكتابة والطباعة ضئيل ، وعلى العموم فإن إنتاجها هذا لا يغطى إلا نسبة ضئيلة من احتياجات البلاد الورقية ، وهى الاحتياجات التى تتزايد تبعا لنمو السكان وارتفاع مستوى الثقافة ، حتى ليقدر أنها ستصل فى السنوات حتى سنة ١٩٦٥ إلى حوالى ١٥٠ ألف طن من مختلف أنواع الورق والكرتون . وبسبب عجز الإنتاج الحالى عن مقابلة الطلب المتزايد على هذه المادة ، فإنه يعتمد فى الحصول على الجزء الأكبر منها على الاستيراد ، وذلك رغم إمكان إنتاج أنواع كثيرة من الورق ، وخصوصا ورق الكتابة والطباعة ، من خامات تتوفر فى بلد زراعى كمصر ، وأخصها فى حالتنا قش الأرز والبوص ومصاصة القصب .

وعلاجا لهذه الحالة تكونت فى سنة ١٩٥٦ شركة لإنتاج أوراق الكتابة والطباعة ، وتبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٥ ألف طن . كذلك تأسست فى سنة ١٩٥٧ شركة أخرى لصناعة أوراق التعبئة واللف ومنتجات لب الكرافت والخشب ، بما فى ذلك صناعة ورق أكياس تعبئة الأسمنت والجبس والأسمدة وغيرها . ويبلغ رأس مال هذه الشركة مليون جنيه ، كما يقدر إنتاجها بـ ١٠٠٫٠٠٠ طن سنويا من أوراق الكرافت .

هذا ، وقد اشتمل البرنامج الثانى للصناعة على عدد من المشروعات لصناعة الورق واللب والمنتجات السليلوزية .

ومن جهة أخرى فقد اشتمل مشروعا التصنيع على عدد آخر من مشروعات إنتاج الكيماويات

الأساسية ، وهى التى تستخدم كمواد أولية أو كمواد معالجة فى الصناعات الأخرى ، وتعتمد على صناعة الأحماض والقلويات وتقطير الفحم وتقطير البترول وتكريره .

كذلك يعد من الصناعات الكيماوية الهامة صناعة الزجاج . ويرجع تاريخها فى مصر الحديثة إلى عهد محمد على ، لكنها اندثرت من بعده ، ثم عادت إلى الظهور بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما أنشئت عدة مصانع لإنتاج هذه السلعة[1] ، وازداد الإنتاج بعد ذلك، حتى بلغ حوالى عشرة آلاف طن فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، و١٢٠٤٥ طنا سنة ١٩٥٢، ثم ١٧٧١٢ طنا فى سنة ١٩٥٩ . وكما زاد الإنتاج على هذا النحو ، كذلك تعددت أنواع الزجاج المصنوع . وقد اشتمل برنامج التصنيع على عدة مشروعات خاصة بهذه الصناعة . ونفذ منها بالفعل مشروعا الزجاج المسطح المنقوش (المعروف بالإنجليزى) ، والزجاج المتعادل. هذا ، وقد وصلت الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعة ٢٥٠٠٠ طن من الزجاج سنويا ، ومن المنتظر أن ترتفع هذه الطاقة إلى ٣٧٫٠٠٠ طن فى المستقبل القريب .

وتعتمد صناعة الزجاج حاليا على الرمال البيضاء المستوردة من الخارج ، لكن جرت أبحاث على خامات الرمال فى شبه جزيرة سيناء ومنطقة المعادى ، فوجد أن منها ما يصلح لهذه الصناعة ؛ لذلك فمن المتوقع أن تحل هذه الخامات المصرية فى القريب محل المستورد من الخارج .

وإذا كانت البلاد لا تزال تستورد كميات من الزجاج الذى تحتاجه (وقد قدر هذا الوارد بنسبة ٢٢٫٥٪ من جملة الإنتاج عام ١٩٥٩)، فإنه يلاحظ أنها أخذت أيضا

---

(١) زاد عدد هذه المؤسسات حتى بلغ فى سنة ١٩٥٩ عشرين مؤسسة ، منها ثلاث كبيرة ، تمثل ٨٢٫٥ ٪ من مجموع رأس المال المستثمر فى هذه الصناعة ، أما البقية، فمشروعات صغيرة يمثل رأس مالها كله ١٧٫٥ ٪ من المجموع المذكور . الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ، ص ٢٠٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

فى تصدير بعض الزجاج المنتج محليا (وقد قدرت الكمية المصدرة بـ ٩٣٧ طنا فى سنة ١٩٥٩)[١] .

أما عن صناعة الأدوية ومستحضرات الزينة . فقد ظهرت فى مصر قبيل الحرب العالمية الأولى، وكانت آنذاك قاصرة على بعض التحضيرات الصيدلية البسيطة، ثم تطورت فيما بعد ، وتعددت المؤسسات الكبيرة والصغيرة المشتغلة بها . ونشط كثير من هذه المؤسسات إلى العمل ، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية[٢] ، لكنها جعلت بعد ذلك تلقى منافسة المنتجات الأجنبية ، شأنها فى ذلك شأن معظم الصناعات المصرية الأخرى . وقد قويت صناعة الأدوية ، على الجملة ، على مواجهة هذه المنافسة ، وساعد فى ذلك جودة كثير من منتجاتها .

وقد قدر حجم الطلب على الأدوية والمستحضرات الصيدلية فى سنة ١٩٥٤ بـ ٥٫٣٠٨٫٤٠٦ جنيه مصرى ، ويشمل هذا الرقم قيمة المستورد من هذه المنتجات، وقد بلغت فى تلك السنة ٤٫٦١٣٫٤٨٣ جنيها مصريا[٣] ، أى بنسبة ٨٦٫٩١٪ من حجم الطلب، كما أنه يشمل قيمة المنتج محليا ، وقد بلغت ٦٩٤٫٩٢٣ جنيها ، أى بنسبة ١٣٫٩٪ من الحجم المذكور .

وقد ظل الإنتاج المحلى حتى السنوات الأخيرة ، رغم نمائه ، لا يمثل إلا نسبة محدودة من استهلاك الأدوية فى البلاد[٤] . كما أنه ظل ، حتى ذلك الحين ، قاصرا

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

(٢) تقرير لجنة الصناعات ، المرجع السابق ، ص ٣٣٨ .

(٣) لجنة التخطيط ، تقرير لجنة الأدوية ، سنة ١٩٥٩ ، ص ٥ وما بعدها . ولا يشمل هذا الرقم قيمة بعض مجموعات الأدوية والمستحضرات الصيدلية .

(٤) قدر الإنتاج المحلى بـ ١٠ ٪ من احتياجات السوق سنة ١٩٥٥ . أنظر ، سمير أمين، فى مقاله عن سوق المنتجات الدوائية فى الإقليم المصرى (بالفرنسية) المنشور فى مجلة :
L'économie et les finanees de la Syrie et des pays Arabes, No 31,Juillet, 1960, pp44&ss.
وانظر أيضا مقال : نجيب حداد ، عن صناعة الأدوية فى مصر ، المرجع السابق ، نمرة ٢٥ ، عدد يناير سنة ١٩٦٠ ، ص ١٠٤ .

على بعض التحضيرات البسيطة ، معتمدا فى ذلك أساسا على مواد مستوردة من الخارج .

وقد اتجه البرنامجان الأول والثانى للتصنيع إلى توسيع هذه الصناعة ، سواء من حيث زيادة إنتاجها الحالى ، أو من حيث تنويع منتجاتها ، بحيث لا تقتصر الصناعة المذكورة ، كما كان الحال قبلا ، على صنع بعض المستحضرات البسيطة ، بل تشمل أيضا بعض التراكيب المعقدة ، كما تشمل إنتاج المواد الكيماوية اللازمة لصنع الأدوية وتم حتى الآن تنفيذ جزء من المشروعات الواردة فى البرنامجين المذكورين ، ويجرى العمل لتنفيذ الجزء الباقى . ومن جهة أخرى ، فقد عمدت الحكومة ، فى سنة ١٩٦٠ إلى حصر استيراد الأدوية فى يد بعض المؤسسات العامة ، منعا لارتفاع أثمانها ، أو اضطراب هذه الأثمان ، وتلافيا لتهريب الأموال عن طريق الاستيراد ، وحتى تطمئن الحكومة إلى توافر الأنواع المطلوبة من الأدوية ، بالكميات والأثمان المناسبة .

٤ ـ الصناعات الغذائية :

وهى من أقدم الصناعات فى مصر . وكانت محل تطور كبير فى تاريخنا الحديث ، خاصة خلال السنين الأخيرة . ومن أهم هذه الصناعات صناعة السكر[١] ، التى قامت فى مصر من قديم ، واهتم بها محمد على ، ثم أولاها إسماعيل[٢] عناية خاصة ، مستهدفا من ذلك الاستعاضة بزراعة السكر وتصنيعه جزئيا عن القطن ، وذلك حين انخفضت قيمة هذا المحصول الأخير إثر انتهاء حرب الانفصال الأمريكية . ثم وضع بعض الماليين الفرنسيين أيديهم على صناعة السكر فى مصر منذ أواخر القرن الماضى حتى السنوات الأخيرة .

(١) أنظر ، صناعة السكر فى مصر ، النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ص ١٣ ـ ١٧ .

(٢) أنظر ماك كوان ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ وما بعدها .

وينتج السكر إما للاستهلاك المباشر ، أو لإقامة صناعات كثيرة عليه ، كصناعة الحلوى والمياه الغازية إلخ. وتشتغل بهذه الصناعة حاليا ستة مصانع ، أربعة تنتج السكر الخام ، وواحد ينتج السكر المكرر ، أما المصنع السادس فيقوم بتقطير الكحول من المولاس. وتقوم هذه المصانع جميعها فى الصعيد ، حيث تجود زراعة القصب ، كما تمتلكها الآن شركة واحدة ، رأسمالها ١٢ مليون جنيه ، تمتلك الحكومة ٥١٪ منه .

وقد تزايد الناتج من السكر الخام ، فبلغ ١٦٢٠٥٧ طنا فى سنة ١٩٢٩ ، ثم ١٨٨ ألف طن سنة ١٩٥٢ ، ثم ٣٢٨٨٧٤ طنا سنة ١٩٥٦ ، كذلك تزايد الاستهلاك حتى بلغ ٢٩٢٠٦٢ طنا فى سنة ١٩٥٥ ، و٣٣٦٢٤٨ طنا فى سنة ١٩٥٦ . ويبدو من ذلك أن ثمة ميلا إلى التوازن ، فى الوقت الحالى ، بين إنتاج السكر واستهلاكه . ولا يحول ذلك دون استيراد كميات منه أحيانا ، أو التصدير منه أحيانا أخرى .

ومراعاة لحاجة الاستهلاك المحلى فى السنوات المقبلة ، وكذلك لإمكانيات التصدير إلى البلاد المجاورة ، تضمن برنامج التصنيع عدة مشروعات جديدة لصناعة السكر والحلوى والتخمير والمياه الغازية ، وتوسيع بعض المصانع القائمة. كما جرى لاهتمام فى مجلس الإنتاج منذ بضعة سنين، بزراعة بنجر السكر وتصنيعه ، وعلى أساس استغلال بعض الأراضى بمنطقة ترعة النوبارية لهذا الغرض ، ولانخفاض القيمة الإيجارية لأراضى تلك المنطقه نسبيا .

كذلك، فهناك صناعة الطحن وضرب الأرز . ويقوم بطحن الغلال عدد من المطاحن يبلغ الموجود منها تحت الإشراف الحكومى ٢٢٦ مطحنا كبيرا. إلا أن المطاحن المجهزة تجهيزا حديثا قليلة نسبيا ، أما الباقى، فمجرد مطاحن بدائية قديمة ، وفى

---

(١) منها عشرون مطحنا تعمل بالسلندرات و ٢٨ تعمل بالسلندرات وبالحجارة ، الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات سنة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ ، ص ٢٢٨ وما بعدها .

ذلك ما يؤدى إلى عدم تجانس الدقيق الناتج . لذلك حبذ البعض إحلال المصانع الحديثة محل القديمة منها . أما مضارب الأرز ، فيلاحظ بالنسبة لها على وجه العموم حاجتها إلى استكمال بعض الآلات اللازمة للغربلة ولتجفيف رجيع الكون للاستفادة منه . كما يلاحظ أيضا وجود طاقة إنتاجية معطلة فيها ، ويظهر ذلك بجلاء فى السنوات التى يظهر فيها عجز فى محصول الأرز ، وهو أمر يتوقف أساسا على كمية المياه التى يمكن توفيرها لهذا المحصول ، مما لم يمكن التحكم فيه حتى الآن[1] .

وهنالك صناعة المحفوظات الغذائية ، وهى على عدة أنواع ، فمنها الأغذية المحفوظة غير المجمدة أو المجففة ، كمحفوظات الخضر والفواكه والبقول واللحوم ، ويشتغل بها عدد من المصانع الكبيرة والصغيرة . وقد لقيت هذه المنشآت ، خاصة منها تلك التى تشتغل فى الخضر والفواكه ، رواجا زمن الحرب العالمية الثانية ، حين انقطع الوارد من الخارج ، واشتد الطلب على منتجاتها من جانب الجيوش وغيرها . فلما انتهت الحرب ، عانت تلك المنشآت من المنافسة الأجنبية ، كما صادفتها من ذلك التاريخ صعوبات كثيرة ، بسبب ضيق السوق المحلية ، وإقبال المستهلكين على الخضروات والفواكه الطازجة التى تتوافر فى معظم فصول السنة : وبسبب صعوبات التصدير ، وارتفاع سعر التكلفة ، تبعا لارتفاع أثمان المادة الأولية ، وتعذر الحصول على الصفيح اللازم لصنع العلب — وارتفاع ثمنه . وصغر حجم الوحدات المنتجة .

ورغم ذلك ، فثمة ظروف تساعد فى قيام هذه الصناعة ، لعل أهمها التوسع فى زراعة الخضر والفواكه فى البلاد ، مع توافر اليد العاملة وتقديم الحكومة المساعدات لهذه الصناعة ، خاصة فى شكل حمايتها من المنافسة الأجنبية ، ومنحها بعض الامتيازات الجمركية ، وتسهيل سبل التصدير أمامها . وقد ترتب على ذلك زيادة إنتاجها

---

(١) استغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة فى الصناعات المصرية ، نشرة البنك الصناعى ، المجلد الأول ، العدد الثانى ، ص ٨١ ومابعدها .

فى السنوات الأخيرة . فمثلا بلغ المنتج من صلصة الطماطم ٨٣٤ طنا فى سنة ١٩٥٨، و١١٥٥ طنا فى سنة ١٩٥٩ ، كما قل الوارد من هـــذه المنتجات ، فقد هبطت الواردات من الطماطم المحفوظة وصلصة الطماطم مثلا فى سنة ١٩٥٩، فبلغت ٧٣٥١ كيلو جراما ، وذلك مقابل ١٨٢٠٠ كيلو جرام فى سنة ١٩٥٥، و ٠٠٠ر٦٤ كيلو جرام فى سنة ١٩٥٤

كذلك، فهناك صنـــاعة الحفظ بالتجميد والتجفيف ، وتشتغل بها حاليا عدة مصانع فى البلاد، وهى تعد إنتاجها للتصدير . وقد اشتمل البرنامجان الصناعيان على عدة مشروعات خاصة بتركيز وتجميد عصير البرتقال والليمون وغيرهما .

وأخيرا، فقد يلحق بالصناعات الغذائية صناعة الدخان والسجاير. وقد بدأت هذه الصناعة فى مصر منذ أواخر القرن الماضى . ويقال إن سبب ظهورها فى بلادنا حينذاك هو تقرير الحكومة التركية ، فى سنة ١٨٧٥ ، احتكار هذه الصناعة لنفسها، مما حمل المشتغلين بها فى تركيا على الهجرة إلى مصر ، والاشتغال بصناعتهم فيها . وقد ظلت المصانع التى أقيمت فى ذلك الوقت تقنع ، فى الأصل ، بتقطيع التبغ إلى شرائح ؛ تبيعها للمستهلكين، على أن يقوموا هم بلف السجاير . ثم أخذ الصنّاع يستخدمون الآلات فى لف السجاير منذ أوائل القرن الحالى ، وانخفض ثمنها تبعا لذلك ، فركدت صناعة السجاير اليدوية[1] .

وكان التبغ يزرع قديما فى مصر ، ثم حرمت زراعته فيها ابتداء من سنة ١٨٩٠، بحجة الرغبة فى ضمان إيراد جمركى وفير للخزانة عن طريق استيراد التبغ من الخارج، وأن التبغ المحلى ردىء النوع. على أن الحكومة عادت فى سنة ١٩٥٤، فأباحت زراعة التبغ فى مصر بشروط معينة ، لكن لا تزال هـذه الزراعة حديثة فى دور

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٥٤ ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، ص ٢٠٢ ــ ٢٠٨ .

التجربة ، لذلك استمر استيراد التبغ من الخارج حتى الآن . وكانت السيجارة المصرية تصنع قبلا من التبغ الشرقى ، المستورد من تركيا واليونان بخاصة ، ولكن تغيرت أذواق المستهلكين منذ الحرب العالمية الثانية ، فأصبحوا يفضلون السجاير المصنوعة من التبغ الفرجينى ، لذلك كثر استيراد هذا النوع منذ ذلك الحين[١] .

ومن المعلوم أن الحكومة تفرض رسوما على الدخان والسجاير المستورد . وقد جعلت هذه الرسوم تتزايد تدريجيا منذ أواخر القرن الماضى ، وأصبحت تكوّن ، منذ مدة طويلة ، موردا ماليا غزيرا . وإن لوحظ فى السنين الأخيرة أن الزيادات المتوالية فى فئاتها قد أثرت فى حجم الاستهلاك المحلى .

كذلك ، فقد كانت مصر تصدر إلى الخارج كميات لا بأس بها من السجاير ، لكن هبطت قيمة الصادرات منها منذ الحرب العالمية الثانية ، حتى بلغت ٣٣٥٥٦ جنيه فى سنة ١٩٥٩ ، بعد أن كانت مليون جنيه فى سنة ١٩٢٠ مثلا . وترجع هذه الظاهرة إلى تحول أذواق المستهلكين فى الخارج ، كما هو الحال فى الداخل ، عن السيجارة الشرقية التى اشتهرت مصر بصنعها قبلا ، إلى السيجارة المصنوعة من التبغ الفرجينى ، كما أنها ترجع إلى قيام بعض البلاد ، التى كانت تستورد السجاير المصرية ، بإنتاج هذه السلعة محليا ، وفرضها الحماية لصالح إنتاجها المحلى ، وإن كان قد لوحظ فى السنوات الأخيرة بعض الزيادة فى التصدير ، وذلك إثر إنشاء صندوق دعم صناعة الدخان والسجاير ، وإثر الجهود التى بذلت لزيادة حجم الصادر إلى البلاد التى اعتادت استيراد السجاير المصرية ، وكذلك إلى البلاد الأفروسيوية التى حصلت على استقلالها مؤخرا[٢] .

هـذا ، وقد قدر عدد المشتغلين بهذه الصناعة فى مصر فى سنة ١٩٥٢

---

(١) تقرير لجنة الصناعات ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ ـ ١٩٩ .

(٢) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ص ٢٦٤ .

بـ ١٠٥٩٤[١] شخصا ، كما قـدر عدد المصـانع المشتغلة بها فى ذلك التاريخ بـ ٣٠ مصنعا[٢] ، بين كبير يشتغل بأحدث الآلات ، وصغير يعمل للطلب المحلى فقط .

٥ ـ الصناعات الاستخراجية :

يرجع التاريخ الحديث لهذه الصناعات إلى صدر القرن الحالى ، حين بدأت بعض الشركات فى استغلال مناجم الفوسفات فى سفاجا والقصير بالقرب من البحر الأحمر ، ومناجم المنجنيز فى أم بجمة فى شبه جزيرة سيناء . ثم زاد نسبيا عدد الشركات والأفراد المشتغلين بالتعدين ، كما قامت بعض المشروعات باستغلال خامات الفوسفات فى الصعيد ، والطلق والأسبستس والذهب والكاولين والدولوميت وخامات الألوان والزنك والرصاص والقصدير فى أرجاء متفرقة من الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء ، والملح من البحيرات الواقعة فى شمال الدلتا ، وبدأت مؤخرا شركة الحديد والصلب فى استغلال خامات الحديد فى شرق أسوان .

ورغم ذلك فقد بقيت حركة التعدين ضئيلة النشاط فى مصر حتى وقت قريب ، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة ، من أهمها عدم توافر المعلومات الكافية عن التراكيب الجيولوجية والتعدينية للبلاد ، ووقوع معظم المناجم فى الصحراء ، وبُعدها عن العمران ،

---

(١) أما إذا أضيف إلى المشتغلين بصناعة التبغ ، المشتغلون بالصناعات المرتبطة بها ، كصناعة علب الكرتون والطباعة والنقل ، فإن العدد يرتفع إلى ١٥٠٠٠ شخص ، يضاف إليهم ٢٥ ألف شخص يشتغلون بتجارة التجزئة فى السجاير .

(٢) يقدر أن الصناعات الاستخراجية تشغل ٣ ٪ من الأيدى العاملة فى الصناعة فى مصر ، كما يزيد نصيبها على ٩ ٪ من القيمة المضافة فى الصناعة ـ أنظر سمير أمين ، الصناعات الاستخراجية والبترول فى الإقليم المصرى ، بالفرنسية ، مجلة :

L'économie et les finances de la Syrie et des Paya Arabes, No 34, Octobre, 1960. p42

وعدم توافر وسائل المعيشة فيها ، والصعوبات الإدارية التى يلقاها المعدنون فى ارتياد الصحراء ، وقلة عدد الفنيين من المهندسين والملاحظين والعمال المدربين على أعمال البحث عن المعادن واستغلالها ، وعدم توافر المعـــدات اللازمة لذلك ، كل ذلك فضلا عن صعوبة النقل فى تلك الأرجاء ، وضعف السوق الداخلية عن استيعاب كميات مناسبة من المعادن المنتجة ، وعدم الدراية الـكافية بالأسواق الأجنبية ، وما يقوم فيها من منافسة حادة بين منتجى الخامات المعدنية ، وصعوبة الحصول على القروض اللازمة للتمويل فى هذه الصناعات[1] الخ .

وقد أدت هذه الصعوبات كلها إلى تردد رأس المال فى ولوج هذا الميدان . على أن الحال بدأ يتغير تدريجيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وخاصة فى السنوات الأخيرة ، فقد عملت الحـكومة من جانبها على تشجيع حركة التعدين وقامت فى سبيل تحقيق هذه الغاية ، بتعديل قانون المناجم ســـنة ١٩٥٦ ، كما ساعدت فى تـكوين شركات جديدة ، ومن هـذه الشركات ما يهتم باستغلال خامات لم تـكن تنتج قبلا فى مصر ، كالإلمنيت على ساحل البحر الأحمر . كما أكثرت الحـكومة من البعوث الجيولوجية والتعدينية فى الصحراء ، وزودتها بالعدد والآلات اللازمة ، وكان من أثر ذلك الـكشف عن خامات هامة جديدة فى مناطق متفرقة من البلاد ، أهمها الفحم والحديد والنحاس والـكبريت والجبس . . . إلخ . كذلك عنيت الجهات المختصة بالبحث عن أسواق لتصريف الخامات المصرية ، سواء فى الداخل أو الخارج .

وقد بلغ المنتج من أهم الخامات المعدنية فى السنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ ما هو مبين فى الصفحة التالية .

---

(١) صناعة التعدين ومشاكلها : نشرة البنك الصناعى ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ١٩٥٧ ، ص ٥٢ ـ ٦٣ .

تطور إنتاج بعض المعادن الهامة فى مصر[١]

الوحدة بالطن

نوع الخام	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٥٩
منجنيز عالى	١١٩٨٨٢	٤٧	١٤٠٤٦	٤٦١٠٧	٦١٠٧٠
منجنيز واطى			٢٠٦٠٤٧	٦٥٧١٠	٦٦٥٨٥
خام الحديد	—	—	٥٠٠٠٠	١٧٨٤٦٤	٢٤٦١٤٥
فوسفات	٥٤٧٥٣٧	٣٤٩٣٧٤	٦٤٦٦٧٩	٥٥٨٠٩٨	٦٢٨٩٩١
ملح الطعام		٩١٤٧	٤٠١٦٩٩	٤٠٢٥٢٩	٣٨٢٦٧٦

هذا وقد تضمن برنامجاً التصنيع خطة شاملة للبحث عن المعادن واستغلالها ، ومن ذلك تزويد الجهات الحكومية المختصة ، وكذلك شركات التعدين ، بآلات البحث والحفر والاستغلال اللازمة ، والاستعانة بالطائرات فى التصوير الجوى وفى استخدام الآلات الجيولوجية ، وإجراء البحوث وإنشاء المعامل لتحليل وتركيز الخامات ورفع درجتها ، وإنشاء المطارات ، واستخدام آلات اللاسلكى تسهيلا للاتصال بين المناطق التعدينية المختلفة ، وإنشاء مراكز للتعدين فى الأماكن الهامة ، وتمهيد الطرق اللازمة لربط هذه الأماكن بعضها ببعض ، أو لربطها بداخل البلاد ، وتدريب العمال والملاحظين فى مراكز تدريب خاصة ، وإعداد طبقة من الفنيين فى مختلف فروع الجيولوجيا والتعدين ، والاستعانة بأهل الخبرة من الخارج كلما لزم ذلك ، وتكوين مشروعات لاستغلال خامات المناجم .

---

(١) أنظر : تقدمنا الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٤٠ . ومجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، المرجع السابق ، ص ٧٣ ، والكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرى ، ١٩٥٩ـ ١٩٦٠ ، ص٣٣١.

أما البترول، فقد بدأ البحث عنه فى مصر منذ سنة ١٨٦٨[1]، وذلك فى جنوب السويس وشبه جزيرة سينا، حيث وجدت آثار البترول ظاهرة على سطح الأرض. وكانت طرق البحث المتبعة أولا قاصرة على عمل المساحات الجيولوجية والطبوغرافية، لكنهم اضطروا فيما بعد إلى استخدام طرق البحث الفنية الدقيقة، وأخصها الطرق الجيوفيزيقية، الخاصة بالتعرف إلى الطبيعة الأرضية.

وقد تم اكتشاف حقل جمسة سنة ١٩٠٩/١٩١٠ — كما اكتشف حقل الغردقة سنة ١٩١٣/١٩١٤. وقد فقد هذان الحقلان أهميتهما فيما بعد. ثم اكتشف حقل رأس غارب سنة ١٩٣٧/١٩٣٨، أى فى السنوات السابقة تواعلى الحرب العالمية الثانية، وقدساعد استغلال هذا الحقل فى سد حاجة مصر إلى البترول وقت الحرب، وهو يعد أكثر حقول البترول إنتاجا فى مصر حتى الآن. والحقول السابقة تقع جميعها على الشاطئ الغربى لخليج السويس والبحر الأحمر، أما شبه جزيرة سينا، فقد بدأ كشف البترول فيها واستغلاله عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك فى حقول سدر وعسل ومطارمة ثم بلاعيم وفيران وأبورديس.

وقد تم أخيرا اكتشاف البترول أيضا فى رأس بكر بالقرب من رأس غارب ثم فى حقل رحمى. والواقع أن الفترة من سنة ١٩٥٣ حتى الآن تعد فترة نشاط فى البحث والتنقيب عن البترول، حيث نشطت شركات البترول إلى ذلك بعد صدور قانون المناجم فى تلك السنة، وهو القانون الذى منحها مزايا وضمانات كثيرة. ومن الشركات الحالية ما هو

---

(١) يروى ماك كوان M. Coan فى كتابه Egypt as it is آنف الذكر، ص ٣١٢ أنه تم العثور على البترول فى عهد إسماعيل على بعد مائة ميل من السويس، وأن أمريكيا كان فى خدمة الحكومة المصرية استخرج منه بضعة براميل، وأنه تم استحضار الآلات لفتح وتشغيل عدة آبار فى تلك المنطقة، وكان ينتظر البدء فى العمل حوالى سنة ١٨٧٧، لكن ذلك مالم يحصل بالفعل. وربما رجع توقف التنقيب والاستغلال فى ذلك الوقت إلى الحوادث المالية والسياسية التى ألمت بالبلاد فى تلك الفترة.

مختلط ، (رأس مال مصرى وأجنبى) ، وهى الشركة الشرقية للبترول ، لكن منها هيئات مصرية خالصة تعمل فى هذا الميدان أيضا ، وهى الجمعية التعاونية للبترول ، والشركة العامة للبترول (وهى برأس مال حكومى مستقل)، وذلك فضلا عن شركة تجارة البترول وتكريره.

وتتفاوت الكمية المستخرجة من البترول فى مصر حسب السنين ، وذلك تبعا لنضوب بعض الحقول القديمة أو اكتشاف حقول جديدة . وإن كان من الملاحظ أنها عادت إلى التزايد ابتداء من سنة ١٩٥٧ . وعلى أية حال ، فإن هذه الكمية المستخرجة لا تكفى تماما حاجة الاستهلاك المحلى حتى الآن ، وإن كان من المأمول أن يتم ذلك فى المستقبل القريب . والواقع أن حاجتنا إلى البترول تتزايد على مر الزمن ، وذلك سواء للأغراض الإنتاجية ، الصناعية والزراعية وأغراض النقل ، أو للأغراض المنزلية . ويعتمد معظم أهل الريف حتى الآن فى وقودهم على مخلفات الزراعة ، النباتية والحيوانية، كما كان يستعان قديما بهذه المخلفات فى إدارة الطواحين وماكينات الرى ، وذلك حالة تعذر الحصول على الفحم أو تعذر استعمال ماكينات الاحتراق الداخلى[1] . لكن البلاد كانت تعتمد فى وقودها على الفحم أساسا خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأخيرة . وكان الفحم يستورد من الخارج بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة . فلما انقطع الوارد منه بسبب تلك الحرب ، تحولت البلاد إلى المشتقات البترولية ، خاصة المازوت ، حتى ارتفع ما استهلك منه من حوالى ٤٤٨٨٨ طنا فى سنة ١٩٣٨، إلى ١٠٣٩٠٢٢ فى سنة ١٩٤٥ . ثم إلى ٢٫٧٠٨٫٠٠٠[2] سنة ١٩٥٩ .

وفيما يلى بيان بتطور الكميات المنتجة من البترول الخام خلال المدة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩[3] : (الوحدة ألف طن) .

---

(١) تقرير لجنة الصناعات ، المرجع السابق ، ص ٤٦٧

(٢) طن مترى .

(٣) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، ١٩٥٩ـ١٩٦٠ ، ص ٣٣٢، ومجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، ص ٧٥ .

السنة	الكمية المنتجة
١٩٤٤	١٣٥٣
١٩٥٢	٢٣٥٢
١٩٥٣	٣٣٥١
١٩٥٤	١٩٨٦
١٩٥٥	١٨١٨
١٩٥٦	١٧٥٦
١٩٥٧	٢٣٩٧
١٩٥٨	٣١٨٥
١٩٥٩	٣١٥٥

وتستورد مصر كميات من البترول لسد العجز فى الإنتاج المحلى عن حاجة الاستهلاك . وكان الاستيراد يتم عادة فى شكل مشتقات بترولية معدة للاستهلاك مباشرة ، لكن ثمة اتجاها فى السنين الأخيرة إلى الإكثار من استيراد الخام[1] ، على أن يتم تكريره فى مصر ، وذلك اقتصادا فى النفقات ، وتوفيرا فى العملات الأجنبية ، وخلقا لفرص العمل أمام الكثيرين فى صناعة التكرير .

والواقع أن هذه الصناعة كانت قاصرة أول الأمر على المنتج محليا من الخام ، وكان يقوم بها معملا التكرير بالسويس، وتمتلك أحدهما شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ، وكانت طاقته الإنتاجية فى البداية ٣٠٠ ألف طن ، ثم رفعت إلى ٢ مليون طن . أما المعمل الثانى ، فتمتلكه الحكومة ، وقد أنشئ أولا لتكرير خام الاتاوة التى تحصلها الحكومة عن الخام الذى تستخرجه الشركات ، لكنه توسع فى الإنتاج

---

(١) بلغت قيمة المستورد من البترول ومشتقاته فى سنة ١٩٥٩ ، ٢١،١٧٤،٤٧٨ جنيها مقابل ٢٣،٠١٩،٤٦٦ جنيها فى سنة ١٩٥٨ . الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، ١٩٥٩ـ ١٩٦٠ ، ص ١٠٢

بعد ذلك ، وتم توسيعه لهـــذا الغرض ، فارتفعت طاقته من ٤٠٠ر٠٠٠ طن إلى ١ر٢٠٠ر٠٠٠ طن. وإلى جانب هذين المعملين ، أنشأت الحكومة معملا آخر للتكرير فى الإسكندرية ، تبلغ كفايته الإنتاجية حوالى ٢٠٠ ألف طن ، وذلك بغرض تكرير بعض الخام المستورد من الخارج ، والإعداد لتكرير بترول الصحراء الغربية حالة تحقق استغلاله . كذلك أنشأت الحكومة معملا رابعا للتكرير فى مسطرد بالقرب من القاهرة ، وذلك لفصل المنتجات البترولية الواردة من معمل السويس بعضها عن بعض ، وتبلغ طاقته ٢ مليون طن فى السنة . وكما زادت طاقة التكرير على هذا النحو ، كذلك فقد تعددت المشتقات المنتجة منه عن ذى قبل، وحسن نوعها.

ونتيجة للتوسع فى صناعة التكرير المحلية على النحو المتقدم زادت المنتجات البترولية المكررة محليا من ٢ر٤ مليون طن فى سنة ١٩٥٢ إلى ٣ر١ مليون طن سنة ١٩٥٨ .

على أن مصر وإن كانت تستورد البترول حتى الآن على النحو السابق بيانه ، فإنها عمدت رغم ذلك فى السنوات الأخيرة إلى تصدير بعض إنتاجها من الخام ، ويعلل ذلك بحاجة الخام المصرى المستخرج من بعض الحقول إلى بعض طرق المعالجة الفنية التى لا تتوافر فى البلاد فى الوقت الحاضر ، كذلك تصدر مصر ، من وقت إلى آخر ، بعض المشتقات البترولية ، ونعنى بذلك الأسفلت ، حيث يوجد لديها فائض منه ، كما يوجد لديها فائض آخر من البنزين[1] .

وقد أولت الحكومة فى السنوات الأخيرة أمور البترول عناية خاصة ، يدل على ذلك ما أشرنا إليه حالا من تشجيعها حركة البحث عنه ، واستغلاله وتكريره ،

---

(١) بلغت قيمة الصادر من البترول ومشتقاته فى سنة ١٩٥٩ ، ٤،١٧٥،٣٢١ جنيها ، مقابل ٤،٤٨٥،٠٧٧ جنيها سنة ١٩٥٨ . المرجع السابق ، ص ١٠١ .

وإشراكها رأس المال العام فى ذلك ، حتى لقد كونت لهذا الغرض بعض شركات ذات رأس مال وطنى خالص ، وهو يعتبر أمرا جديدا فى قطاع البترول فى الشرق الأوسط، كذلك مدت الحكومة بعض أنابيب جديدة للبترول ، كما اشترت بعض ناقلات له، وأنشأت هيئة عامة للبترول ، وذلك للعناية بشئون البترول فى البلاد، خاصة من الناحية التجارية والصناعية ، كإنتاجه وتكريره ونقله وتوزيعه .

وقد شرعت الحكومة ، منذ مدة ، فى تنفيذ البرنامج الخمسى الأول للبترول ، وذلك سواء عن طريق الهيئة العامة للبترول آنفة الذكر ، أو عن طريق بعض المصالح الحكومية الأخرى المختصة بشئون الأبحاث الجيولوجية ، أو عن طريق بعض شركات البترول نفسها ، وقدرت تكاليف هذا المشروع بحوالى ٤٠ مليون جنيه ، وهو يشمل أعمال البحث والتنقيب عن البترول وإنتاجه (بما يستلزمه ذلك من عدد وآلات وخبرة فنية) ـ وإنشاء خطوط جديدة للأنابيب ، وكذلك إنشاء المستودعات ، وشراء الناقلات ، وإقامة مراسى على النيل ، وتوسيع بعض معامل التكرير ، وإقامة مشروع للزيوت المعدنية وآخر لتفحيم المازوت ، وثالث لإنتاج كيماويات البترول .

كما اشتمل البرنامج الثانى عدة مشروعات أخرى تتعلق بالموضوع نفسه ، وتهدف إلى « تحقيق الاكتفاء الذاتى للبلاد من البترول ومنتجاته وتصدير الفائض من الخام وبعض المنتجات والكيماويات البترولية . مع إنتاج بعض المواد الاستراتيجية المتعلقة به »[1] .

ويبين مما تقدم المركز الكبير الذى أصبح البترول يحتله الآن فى اقتصاديات

---

(١) وزارة الصناعة . خطة التنمية الاقتصادية وبرنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة ، ص ١١ ـ ١٤ . وقد قدرت تكاليف مشروعات البرنامج الثانى للبترول بحوالى ٦٦ مليون جنيه ، وهى تشمل أعمال البحث عن البترول وتجهيز واستغلال الحقول والتكرير والتصنيع . ثم مشروعات النقل والتخزين .

البلاد ، سواء كمادة منتجة ، أو كمادة تعد للاستهلاك ، ولن يكون من شأن استغلال مناجم الفحم المكتشفة حديثا ، أو استغلال الطاقة الكهربائية المولدة من خزان أسوان أو السد العالى ، مايفقد البترول أهميته الاقتصادية بل يمكن التنبؤ بأن السنوات المقبلة ستشهد تطورا فى هذا المضمار ، من حيث الكشف عن البترول ، وتكريره ، وكذلك وعلى وجه أخص ، من حيث الصناعات الكيماوية التى يمكن إقامتها على أساسه .

٦ — توليد وتوزيع الكهرباء :

وأخيراً نشير إلى مشروعات توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية ، حيث يعتمد التقدم الاقتصادى بدرجة كبيرة على درجة توفير هذه الطاقة ومبلغ رخصها ، بل إن من الصناعات ، كصناعة الألمنيوم ، ما يتعذر قيامه إلا إذا توافرت الكهرباء الرخيصة ، إذ تكوّن الكهرباء الجزء الأكبر من تكاليف إنتاجه .

وقد أقيمت أول شبكة لتوزيع الطاقة الكهربائية فى مصر فى سنة ١٨٩٢ فى القاهرة وفى سنة ١٨٩٣ فى الإسكندية، ثم أخذت تنتشر تدريجيا فى كثير من مدن مصر الأخرى . كذلك أقيمت شبكات للكهرباء لخدمة أغراض الرى والصرف فى بعض مناطق الوجهين البحرى والقبلى ، كما يحصل كثير من المشروعات على الكهرباء من وحدات خاصة مملوكة لها ، وكذلك يفعل بعض الأفراد فى القرى .

وقد تزايد إنتاج الكهرباء واستهلاكها بدرجة كبيرة ، فلم يكن هذا الإنتاج يتجاوز ٣٠٠ مليون كيلووات ساعة فى السنة عام ١٩٣٦ ، كما أنه لم يكن يزيد على ٥٠٠ مليون بعد الحرب العالمية الثانية ، و ٩٩١ مليون كيلووات سنة ١٩٥٢ ، ثم ارتفع إلى ٢ مليار و ١٢٥ مليون كيلووات ساعة فى سنة ١٩٥٩ ، أى أن إنتاج الكهرباء فى مصر زاد إلى أكثر من مثليه فى أقل من عشر سنوات ، كما ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية إلى مليار و ٨٠٧ مليون كيلوات ساعة فى سنة ١٩٥٩،

ومليار و ٦١٩[١] كيلووات ساعة فى سنة ١٩٥٨ . وقد بقى الاستهلاك حتى الآن مركزا بصفة أساسية فى أغراض الرى واحتياجات الاستهلاك الخاص، وإن تزايد نسبياً استهلاك المشروعات الصناعية من الكهرباء فى السنوات الأخيرة . والوحدات المنتجة للكهرباء فى مصر هى ، حتى الآن ، وبصفة أساسية ، وحدات حرارية . ويتركز جزء هام منها فى منطقة القاهرة ، التى زادت فيها الطاقة الكهربائية بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة ، وذلك بتوسيع محطة شمال القاهرة ، بإضافة وحدتين إليها ، قوة كل منهما ٣٠٫٠٠٠ كيلووات ، وإنشاء محطة جنوب القاهرة ، وبها وحدتان رئيسيتان قدرة كل منهما ٦٠٫٠٠٠ كيلووات ، ومحطة التبين ، بجوار مصنع الحديد والصلب ، وتحتوى على ثلاث وحدات رئيسية ، قدرة كل منها ١٥ ألف كيلووات . كما أنشئت حديثا محطات توليد جديدة فى مدينة الإسكندرية ـ وكذلك فى بعض الجهات الأخرى من القطر ، لإدارة طلمبات الرى والصرف، أو لغير ذلك من الأغراض . وكان من نتيجة هذه السياسة أن ارتفعت قدرة المحطات الكهربائية فى مصر إلى ٦٣٥ ألف كيلووات[٢] .

ورغم ذلك لا يزال استهلاك الكهرباء فى مصر فى مستوى منخفض ، إذ لم يتجاوز نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ٨٢ كيلووات ساعة فى سنة ١٩٥٩ . كما ظلت نسبة المنتفعين بهذه الطاقة حتى وقت قريب ، بحيث لا تشمل أكثر من ٣٠٪ من سكان كثير من المدن ، بل إن هذه النسبة تهبط إلى ١٠٪ من سكان المدن التى لا يزيد تعدادها على ١٠٫٠٠٠ نسمة[٣] .

كذلك يلاحظ أن سعر الكهرباء فى مصر مرتفع ، كما أن كثيرا من أرجاء القطر

---

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، ١٩٥٩ـ١٩٦٠ ، ص ١٢١ .

(٢) بيان وزير الأشغال أمام مجلس الأمة ، سنة ١٩٥٧ .

(٣) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٧/٥٦ ، ص ٩٩ـ١٠١ .

محرومة منها تماما ، ويرجع البعض ذلك إلى أن الهيئات الحكومية والشركات المولدة للكهرباء تعمل كل منها على استقلال من الوجهتين الفنية والاقتصادية ، ولا تربطها شبكة كهربائية موحدة ، وقد كان ذلك سببا فى ارتفاع تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية ، وبالتالى ارتفاع تكلفة أوجه النشاط الاقتصادى ، من زراعية وصناعية التى تستخدم الكهرباء فى إنتاجها . كما تعد هذه الظاهرة أحد أسباب قلة انتشار الصناعة فى الريف ، حيث يتعذر الحصول على الطاقة الكهربائية اللازمة ، وميل هذه الصناعة بالعكس إلى التركز فى القاهرة ، إذ يمكنها الحصول فيها على الكهرباء بأسعار أقل . كما كان من نتائج انفصال هذه الهيئات المنتجة للكهرباء بعضها عن بعض، تضارب مقاييس الكهرباء وأسعارها ومواصفاتها ، وتعدد الضغوط الكهربائية فى التوزيع والنقل[١] .

وقد استعان مجلس الإنتاج فى سنة ١٩٥٤ بهيئة كهرباء فرنسا فى عمل الدراسات الفنية والاقتصادية لجميع شئون الكهرباء فى أنحاء البلاد ، ورسم المجلس بذلك الخطوط الرئيسية للدراسات المطلوبة ، كما أنشئت مؤخرا هيئة كهرباء الجمهورية بغرض القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية لجميع شئون الكهرباء ووضع برنامج شامل فى إنارة الكهرباء واستغلالها خلال السنوات القادمة .

وقد وضع مشروع لربط المحطات بعضها ببعض ، بإنشاء خط كهربى ومحطات محولات ومفاتيح لربط المحطات الرئيسية بالوجه البحرى بمحطات منطقة القاهرة[٢] .

على أن أهم مشروعات الكهرباء فى مصر هى بلا شك كهربة خزان أسوان، ثم مشروع توليد الكهرباء من السد العالى[٣] . فأما كهربة خزان أسوان ، فقد

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ـ٢٩٤ .

(٢) الجمهورية العربية المتحدة ، الكتاب السنوى ١٩٥٩ ـ مصلحة الاستعلامات ص ٢١٠

(٣) ويفسر الاهتمام بتوليد الكهرباء من مساقط المياه المذكورة بأن مصادر الوقود الموجودة

بدأ التفكير فيه من قديم ، أى منذ التعلية الأولى للخزان عام ١٩١٢، كما وافق مجلس الوزراء عام ١٩٤٧ على عطاء آلات محطة التوليد الخاصة به، لكن ، لم يخرج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ إلا فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، إثر قيام الثورة ، حيث تقرر السير فيه حينذاك ، وقد آتى أول نتائجه فى مستهل سنة ١٩٦٠ . وتقدر الطاقة الكهربائية التى تولدها هذه المحطة ، طبقا للتصرفات والمناسيب المحلية ، بحوالى ١٩٨٠ مليون كيلووات ساعة[1] ، تخصص منها نحو ١٣١٤ مليون كيلووات ساعة لمصنع السماد بالقرب من أسوان . أما الباقى ، فيستغل فى إدارة طلمبات الرى المعدة لرى الأراضى التى تحول من رى الحياض إلى الرى المستديم، وكذا الأراضى المرتفعة التى ستخصصها الحكومة لتعويض أهالى النوبة عن أراضيهم التى ستغمرها المياه عند خزان السد العالى، كما يستغل بعض هذه الطاقة فى مد المرافق البلدية فى مديريتى أسوان وقنا بالكهرباء. وقد بلغت التكاليف التقديرية لهذا المشروع حوالى ٢٨٫٥ مليونا من الجنيهات ، وقدر سعر الطاقة الكهربائية التى تولد من هذا المشروع بحوالى مليم واحد عند المحطة، بينما قدر هذا السعر فى سنة ١٩٥٥ ، بـ ٢٥٫٦ مليما فى القاهرة و ٥٠ مليما فى بعض بلاد الإقليم الأخرى . أما مشروع السد العالى . فينتظر أن تتولد منه طاقة كهربائية هائلة تقدر بنحو ٨ مليار كيلووات ساعة فى السنة، قيمتها ٢٠ مليون جنيه ، ويمكن أن

فى البلاد لا تكاد تكفى ٦٨ ٪ من احتياجاتها الحالية . ولأن تكاليف الحصول على الطاقة الكهربائية من مساقط المياه أقل عادة من تكاليف الحصول عليها من المحطات الحرارية، كما يلاحظ أن جميع الدول المتقدمة فى استهلاك الكهرباء تعتمد أساسا على القوة الكهربائية المائية . المرجع سابق ، ص ٢٠٧ . ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن توليد الكهرباء من المساقط المذكورة يصاحبه فى نفس الوقت تحسين فى شئون الرى ، وبذلك فإن المشروعات المشار إليها تخدم الكهرباء والرى فى نفس الوقت .

(١) تذكر بعض المراجع أنه ينتظر أن تصل جملة الطاقة الكهربائية المولدة من خزان أسوان سنة ١٩٦٤ إلى ٢٢٥٠ مليون كيلووات ساعة . أنظر الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، ١٩٥٩–١٩٦٠ . ص ١٢٣ .

يباع الكيلووات ساعة منه بنصف مليم فقط، فإذا نقل إلى القاهرة قدر السعر بمليمين. ويقدر أن سيكون من آثار هذا المشروع إمكان التوسع بدرجة كبيرة فى بعض الصناعات، ومنها صناعة السماد، كما سيكون من آثاره تحسين الملاحة بمجرى النيل طوال السنة، مع ضمان وجود فرق توازن على القناطر المختلفة المقامة على النيل، مما يسمح بتوليد الكهرباء منها[1]. كما تجرى حاليا بعض الدراسات الفنية والاقتصادية لتحديد إمكانية توليد الكهرباء من منخفض القطارة. وعلى وجه العموم فإن من الواجب وضع برنامج تفصيلى للقوى المحركة فى البلاد — سواء عن طريق الكهرباء أو البترول أو الفحم. مع العمل على الاستزادة من هـذه المصادر جميعا، والتنسيق بينها، بحيث نحصل منها جميعا على أكبر فائدة اقتصادية بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة. كما يجب فى نفس الوقت كفالة الحصول على القوة المحركة الكافية فى القرى، والأفضل أن يكون ذلك عن طريق الكهرباء كلما كان ذلك ممكنا. والواقع أن الكهرباء إذا ما وصلت القرية فإنها لابد أن تحدث تغييرا أساسيا فى نوع النشاط فيها، إذ تمكن سكان الريف من الاشتغال بالصناعة بنجاح، كما لابد أن يترتب على ذلك تغيير كبير فى حياة الناس أنفسهم، فإن إضاءة منزل الفلاح بالكهرباء لابد أن يكون له أثره العميق فى حياته الاجتماعية والفكرية.

***

ذكرنا فيما سبق نبذة مقتضبة عن تطور بعض الصناعات الهامة فى مصر فى الفترة الحديثة. وقد أردنا بهذه الإشارة إلى إعطاء فكرة عن هـذه الصناعات كلا على انفراد. والواقع فليس هنا مجال حصر الصناعات القائمة حاليا فى مصر وتناول كل منها بالوصف والتفصيل، لذلك أغفلنا هنا بعض صناعات هامة كتلك الصناعات المتعلقة بالبناء، والزيوت، والكاوتشوك، والبلاستيك الخ الخ.

والآن فمن الواجب أن نكمل هذه الصورة عن الصناعات المختلفة بتحليل لأهم جوانب

---

(١) الصناعات فى عهد الثورة، المرجع السابق، ص ١٥.

التغير الذى طرأ على الصناعة المصرية فى مجملها ، وذلك سواء من حيث كمية الإنتاج الصناعى أو نوعه أو مستواه أو تسويقه ، أو من حيث ملكية المؤسسات الصناعية وحجمها وتوطنها الخ . وسنرجئ إلى مابعد أموراً أخرى ، من أخصها التغير الذى طرأ على تمويل الصناعة فى مصر .

وسنقتصر أساسا فيما يلى على الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية ، فهى التى تتوافر عنها الإحصاءات الكافية .

٢ — أهم مظاهر التجديد فى الصناعة المصرية الحديثة

(ا) حجم الإنتاج الصناعى ، ومكوناته الأساسية ، ومستواه .

سبق أن ذكرنا أن حجم الإنتاج الصناعى فى مصر كان فى ازدياد خاصة منذ فرض الحماية الجمركية عندنا سنة ١٩٣٠ . وإن كان هذا الميل إلى التزايد قد اختلف شدة وضعفا حسب الأحوال خلال هذه الفترة . ولا توجد تحت أيدينا أرقام قياسية للإنتاج الصناعى إلا عن السنوات الأخيرة . ويمكن بسهولة الاستدلال على زيادة ذلك الإنتاج خاصة بمراجعة أرقام الواردات والصادرات ، إذ تدل أرقام التجارة الخارجيـــة على تناقص استيراد كثير من سلع الاستهلاك ، بل ونضوب هذا الاستيراد أحيانا ، حتى فى السنوات السابقة مباشرة على الحرب العالمية الثانية ، كما أنها تدل على اتجاه بعض الإنتاج المحلى نحو التصدير . كل ذلك رغم تزايد عدد السكان فى تلك الفترة وارتفاع مستوى معيشة فئات كثيرة منهم على نحو محسوس . وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد . كذلك ، فإنه يمكن أن تتبين تزايد الإنتاج الصناعى بإلقاء نظرة على تطور أرقام الكميات المنتجة فى مصر من بعض السلع الهامة ، وهو ما أشرنا إلى شئ منه حالا عند الكلام فى الصناعات المختلفة فى مصر . ونعود فنجمله فى الأرقام التالية المستقاة من جدول تضمنته بعض دراسات الأمم المتحدة خاص بإنتاج بعض الصناعات فى مصر[1] .

---

(١) تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، الأمم المتحدة ، سنة ١٩٥٨ ، ص ٢٨١ .

إنتاج بعض الصناعات (بآلاف الأطنان المترية ، ما لم ترد إشارة إلى غير ذلك)

الصناعة أو الإنتاج	١٩٢٨	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
السكر المكرر	١٠٩	١٦٢	١٩١	١٧٤	١٩٥	٢٣٨	٢٧١	٣١٨	٣١٢
الرز المضروب والمبيض	٢٤٤	٤٧٥	٦٤٥	٨٠٣	٨٤٢	٤٣٤	٧٦٩	٨٧٢	٠٠٠
غزل القطن	٣[1]	٢١	٣٣	٥٤	٤٩	٥٦	٦٤	٧٣	٧٥
الأقمشة القطنية[3]	٠٠٠[2]	٩٣	١٩٥	٢١٦	٢٢٥	٣٢٢	٣٥٢	٣٨٠	٤٠٥
خيوط الحرير الصناعي	—	—	—	٠٫٩	١٫٩	٢٫٥	٣٫٤	٣٫٩	٦٫٠
الفبران (ألياف الحرير الصناعي)	—	—	—	٠٠٠	١٫٤	٢٫٦	٣٫٠	٣٫٦	٣٫٠
غزل الصوف	٠٠٠	٠٠٠	٤٫٦[1]	٢٫٥	٢٫٥	٣٫٦	٢٫٨	٣٫٩	٤٫٣
الأقمشة الصوفية[4]	٠٠٠	٠٠٠	٠٫٨	١٫٤	١٫١	١٫٨	٢٫١	١٫٧	٢٫١
زيت بذرة القطن	٠٠٠	٥٣	٧٤	٩٥	٩١	١٠٢	٨٧	٨٥	٨٧
الأسمدة الأزوتية	—	—	—	—	٨٣	١١٥	١٥٩	١٩١	١٧٢
السوبر فوسفات بمختلف أنواعه	—	٢٠	١٥	٠٠٠	٦٩	٦٨	١٠٨	١٣٧	١٥٧
بنزين المحركات	٣٠[5]	٩٥	١٨٨	٢١٥	٢٠١	١٨٧	٢٢٤	٢٥٩	٢٥٦
الكيروسين	١٧[6]	١٨	٦٧	١٢٩	١٥١	٢٢٤	٢٢٠	٢٥٣	٢٤٢
الأسمنت	٩٠	٣٠٥	٥٨٨	٧٨٦	١٫٠٢٠	١٫٠٩٧	١٫٢٣٧	١٫٣٧١	١٫٣٥١

(١) سنة ١٩٣١ . (٢) يدل هذا الرمز على أن البيانات غير متوفرة أو لم يرد ذكرها مستقلة كما يدل رمز — على أن المرموز إليه منعدم أو لا يستحق الذكر
(٣) بملايين الأمتار . (٤) لا تشمل الأقمشة المخلوطة . (٥) سنة ١٩٣١ . (٦) ١٩٣١ .

وواضح أن هذا الجدول يشمل الأرقام المطلقة التى تبين اتجاه الإنتاج فى بعض الصناعات الهامة فى الفترة من سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٥٦ . أما الرقم القياسى للإنتاج الصناعى فى مجمله ، فقد جعل البنك الأهلى المصرى ينشره دوريا منذ سنة ١٩٥٤ ، كما اهتمت بعض الجهات الأخرى بوضع بعض جداول مشابهة . ونشير فيما يلى إلى الأرقام القياسية التى نشرها البنك الأهلى خاصة بالإنتاج الصناعى . فى السنوات الأخيرة .

الرقم القياسى للإنتاج الصناعى (١٩٥٤ = ١٠٠)[1]

××	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
١ ـ صناعات تقوم على إنتاج زراعى	١٤٥ر٣	١٢٩ر٢	١٠٠ر٠	١٣٤ر٨	١٠٥ر٦	١٣٢ر١	١٥٤ر٥
٢ ـ استخراج المعادن والأحجار	١١٨ر٣	١١١ر٥	١٠٠ر٠	١٠٣ر٦	٩٥ر٨	١١٧ر٦	١٥٣ر٣
٣ ـ الصناعات التحويلية	٩١ر٨	٩٣ر٦	١٠٠ر٠	١٠٩ر٤	١١٧ر٢	١٢٣ر٤	١٣٤ر١
أ) الغزل والنسج	٨٩ر٠	٩١ر٤	١٠٠ر٠	١٠٦ر٠	١١٥ر٣	١٢٢ر٨	١٣٤ر٤
ب) صناعات تحويلية أخرى	٩٤ر٢	٩٥ر٥	١٠٠ر٠	١١٢ر٢	١١٨ر٨	١٢٣ر٩	١٣٣ر٩
٤ ـ القوة الكهربائية	٥٠ر٧	٩٦ر٨	١٠٠ر٠	١١٣ر٨	١٢٤ر٦	١٣٦ر٥	١٥٣ر٦
٥ ـ الرقم العام	٩٥ر٠	٩٦ر٧	١٠٠ر٠	١١٠ر٠	١١٥ر١	١٢٣ر٧	١٣٧ر٣
الرقم العام باستبعاد البند ١	٩٢ر٩	٩٥ر٤	١٠٠ر٠	١٠٩ر٠	١١٥ر٥	١٢٣ر٣	١٣٦ر٦
الرقم العام باستبعاد البندين ١ و ٤	٩٤ر٤	٩٥ر٣	١٠٠ر٠	١٠٨ر٨	١١٥ر١	١٢٢ر٩	١٣٦ر٠

والرقم العام للإنتاج الصناعى الذى يبينه هذا الجدول لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لكل فرع من فروع الإنتاج الصناعى المذكورة فيه صناعات تقوم على الإنتاج الزراعى ، استخراج المعادن والأحجار ، الصناعات التحويلية ، القوة الكهربائية) ، بل إنه يضعها جميعا فى نفس المرتبة من الأهمية . وهو ، لهذا السبب،

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، سنة ١٩٦٠ ، العدد الأول ، ص ٧٨ . ولنا أن نقارن بين هذه الإحصائية وتلك التى يوردها مؤلف تقدمنا الاقتصادى، المرجع السابق ، ص٢٢، عن تطور إنتاج الصناعات التحويلية فى الإقليم المصرى ، والتى تبين أن هذا الإنتاج ارتفع فى إجماليه إلى ١٧١ ٪ ، بافتراض سنة ١٩٥٢ = ١٠٠ .

×× تشمل جلج وكبس القطن

لايعطى فكرة دقيقة عن تطور حجم الإنتاج الصناعى فى الإقليم . والواقع فمن المعروف أن أهمية الصناعات التحويلية تفوق بكثير أهمية غيرها من الصناعات فى مصر، وذلك خلافا لبعض بلاد الشرق العربى الأخرى ، كالعربية السعودية والعراق والكويت ، حيث يشغل استخراج البترول أعلى مرتبة فى الإنتاج الصناعى ، بل إنه قد يشغل ، كما هو معروف ، قمة الإنتاج الكلى فى عدد من تلك البلاد .

ومن جهة أخرى ، فإنا إذا نظرنا إلى كلٍّ من الفروع آنفة الذكر ، وجدنا أن الأهمية النسبية لمكوناته قد اختلفت من وقت إلى آخر . وإذا اقتصرنا على الصناعات التحويلية ، فإنا نجد أن مكونات هذا الفرع لم تبق على حال واحد . وتشير بعض دراسات الأمم المتحدة إلى التغير الذى طرأ على الصناعات التحويلية على هذا النحو فى كل من مصر وتركيا وفلسطين ، فتذكر أن قطاع الصناعة التحويلية الصغير الذى كان موجودا فى نهاية العقد الثالث من هذا القرن ، فى كل من هذه البلدان « كان يتصف بانعدام وجود صناعات السلع الإنتاجية تقريبا ، وبنسبة منخفضة نسبيا من السلع نصف المصنوعة والمنتجات الوسيطة الأخرى ، وبغلبة السلع الاستهلاكية ، التى كانت نسبة السلع الدائمة فيها أكبر نوعاما فى فلسطين منها فى مصر وتركيا . ولم تتجاوز نسبة التوظيف فى الصناعات المعدنية والميكانيكية فى كل بلد من هذه البلدان الثلاثة ما يتراوح بين ١١ و١٣ فى المائة من مجموع التوظيف الصناعى ، وكان قوامها فى الأغلب ورش التصليح ، أما المنتجات نصف المصنوعة فقد كان الغزل ينتج بكمية محدودة جدا فى مصر وتركيا ، ولا يكاد ينتج بتاتا فى فلسطين » .

«واقتصرت السلع الوسيطة الأخرى على الأسمنت والدقيق والوقود ... وكان حجم الإنتاج فى أغلب الأحيان أقل بكثير من الطلب المحلى ..»

وتشير الدراسة آنفة الذكر إلى أن كثيراً من السلع الهامة التى وجدت فى مصر وفى البلدين الآخرين اللذين تناولتهما الدراسة المذكورة ، فى السنوات اللاحقة على

الحرب العالمية الثانية لم تكن موجودة بها قبلا (ومن ذلك فى مصر صناعة الأسمدة الآزوتية وصناعة الحديد والصلب) . كما تذكر تلك الدراسة أنه حدث فيما بين عامى ١٩٢٨ و١٩٥٦ توسع كبير فى الصناعات الاستهلاكية، وأبدت مصر فى البداية اهتماما بالمنتجات الغذائيـة والمنسوجات . كما ظهرت بعض الصناعات الجديدة للسلع الاستهلاكية ، وأعقبت هذا التغيير أو صحبته زيادة فى إنتاج المنتجات الوسيطة ، فزاد مثـلا إنتاج الغزل والأسمنت ، وبدأ إنتـاج سلع وسيطة جديدة ، كالسماد والحديد والصلب. وفى سنة ١٩٥٠ كانت الصناعات الاستهلاكية لاتزال هى الغالبة . كما كانت نسبة السلع الدائمة إلى بقية سلع الاستهلاك ، نسبة صغيرة ، وأهم هذه السلع الدائمة هى الأثاث وأدوات القطع وبعض أنواع المصنوعات المعدنية والأدوات والأجهزة الكهربائية. ويبين الجدول الآتى أهمية سلع الاستهلاك ، خاصة غير الدائمة منها ، فى الصناعة التحويلية فى مصر خلال السنوات ١٩٥٠ـ١٩٥٤ :

نصيب إنتاج الصناعات التحويلية[1] حسب القيمة
فى خمس فئات رئيسية من السلع غير الدائمة[2] .
(بالنسب المئوية إلى مجموع إنتاج الصناعات التحويلية) .

القيمة الإجمالية		القيمة المضافة	
١٩٥٠	١٩٥٤	١٩٥٠	١٩٥٤
٨١	٧٩	٧٢	٦٨

أما السلع الإنتاجية ، فقد ظلت حتى السنوات الأخيرة ضئيلة الأهمية فى إنتاجنا الصناعى ، إذ اقتصر إنتاجها فى معظمه على المعدات الأساسية ، والأدوات ، وقطع غيار بعض الآلات . كما وجدت فى مصر بعض المصانع لتجميع السيارات ، أما المنشآت

(١) تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ .
(٢) وهى المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ والمنسوجات والملابس .

التى تندرج فى الإحصاءات تحت الفئات الكبرى الآتية « الآلات » و « الأدوات والأجهزة الكهربائية » و« معدات النقل » ، فتتألف من ورش التصليح بوجه عام[١] .

ويمكن أن نفسر كبر أهمية الصناعات الاستهلاكية فى مصر ، كما فى كثير غيرها من البلاد الساعية إلى النمو ، بعدم احتياج هذه الصناعات على وجه العموم ، إلى نفس الدراية والدربة الفنية التى تحتاجها الصناعات الأخرى ، لذلك تستطيع البلاد المذكورة أن تقيم هذه الصناعات عندها فى أولى مراحل تطورها الصناعى . كذلك يلاحظ أن هذا النوع من الصناعات ذو عائد كبير وسريع ، كما أنه مضمون السوق إذا ما درست حاجة المستهلك بعناية ، لذلك أقبل عليه الرأسماليون ، ولم يصرفوا بالعكس العناية الواجبة إلى صنع السلع الإنتاجية ، رغم أنها تعد دعامة تقوم عليها صناعات أخرى كثيرة ، كما أهملوا كثيرا من الصناعات الوسيطة ، التى تستخدم منتجاتها فى غيرها من الصناعات ، كالصودا الكاوية ، التى تحتاجها صناعات الورق والحرير الصناعى وغيرها .

وبذا يمكن تفسير قلة الاهتمام بصناعة السلع الإنتاجية والوسيطة قبلا بضيق السوق المحلية وعجزها عن تصريف منتجاتها ، كما يرجع ذلك ، فى حالة الصناعات الإنتاجية ، إلى قلة أرباحها نسبيا ، إذ يجب فى هذه الصناعات اعتدال الثمن أو خفضه ، حتى تقل تكلفة الصناعات التى تستمد منها مادتها الأولية . على أنه مهما يكن من أمر هذه الظروف ، فلا شك أن تأخر قيام هذه الصناعات الإنتاجية والوسيطة كان يعد سببا فى بطء وضعف حركة التصنيع فى مصر على وجه العموم ، كما كان من شأنه عدم استقرار كيان الصناعة المحلية على أساس وطنى مكين ، إذ كانت هذه الصناعة تعتمد على الخارج فى الحصول على مقومات وجودها وعناصر كيانها الأساسية ، وفى ذلك ما يكلف البلاد أعباء مالية واقتصادية بالنسبة للخارج ، وما يربطنا وإياه برابطة التبعية الصناعية ، ويعرض صناعتنا للأخطار فى أزمان

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

الاضطرابات الدولية وما نحا نحوها . ويلخص البعض الملاحظة السابقة فى قوله «إن الصناعات الاستهلاكية ترفع من مستوى المعيشة وتحقق الكثير من التوظف . ولكن الإغراء فى التوسع فيها معناه تقليل ما يضاف إلى رأس المال بالقدر الكافى لمقابلة التوسع فى النشاط الاقتصادى فى المستقبل ، أو بعبارة أخرى البطالة ، وهبوط مستوى المعيشة فى المدى الطويل . كذلك يجب أن يذكر أن هناك الكثير من الصناعات البراقة التى يؤدى إنشاؤها إلى زيادة الدخل القومى بشكل واضح فى المدى القصير ، ولكنها فى المدى الطويل تصبح من معوقات الزيادة[١] » .

وقد اشتمل البرنامجان الصناعيان على عدد كبير من الصناعات الإنتاجية والوسيطة ، وذلك إلى جانب الصناعات الاستخراجية والخاصة بتوليد القوة الكهربائية . لكن اشتمل البرنامجان المذكوران أيضا على عديد من الصناعات الاستهلاكية . وقد ورد فى بعض البيانات الرسمية[٢] عن برنامج التصنيع المستقبل أنه إذا كان من الواجب إنشاء الصناعات الأساسية التى تحتاجها البلاد ، فإنه يجب فى نفس الوقت تحقيق التوازن بينها وبين الصناعات الاستهلاكية ، وذلك للغرضين الآتيين :

الأول : تحطيم عنق الزجاجة الذى يتمثل فى ندرة العملات الأجنبية التى يحتاجها تنفيذ برنامج التصنيع ـ ويكون ذلك بإقامة بعض الصناعات الاستهلاكية التى تغنينا عن استيراد بعض سلع الاستهلاك من الخارج ، وتوفر لنا العملة الأجنبية التى كنا نبذلها فى هذا السبيل ، فنستعين بتلك العملة فى بناء صرح الصناعة فى جملته ، كما يساهم هذا الإنتاج الجديد بصورة سريعة فى رفع مستوى الدخل القومى .

الثانى : أن ازدهار بعض الصناعات الأساسية التى نفذت فعلا كصناعة الحديد

---

(١) سياسة التصنيع ، نشرة البنك الصناعى ، المجلد الأول ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٧ ، ص ٣٢ .

(٢) بيان وزير الصناعة فى مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ .

والصلب لا يتحقق إلا بقيام صناعات تقوم على استخدام منتجاتها ، كما يلاحظ أن إقامة بعض الصناعات الأساسية كان يعوقه عدم وجود تلك الصناعات التى تطلب منتجاتها كى تقوم بتصنيعها فى مراحلها النهائية وجعلها بذلك صالحة للاستهلاك .

ولا شك أنه سيكون من نتائج تنفيذ البرنامجين الصناعيين المشار إليهما زيادة أهمية إنتاج السلع الصناعية الإنتاجية والوسيطة ، ويعتبر ذلك ، فى حد ذاته ، انتقالا إلى مرحلة جديدة من مراحل التصنيع فى مصر ، وهى المرحلة التى لا نكتفى فيها بإنتاج السلع الاستهلاكية ، ويؤمل أن يؤدى تطورنا الاقتصادى على هذا النحو إلى تحقيق المزايا التى أشرنا إليها حالا ، والتى تترتب على وجود إنتاج ناجح للسلع الإنتاجية والوسيطة فى البلاد .

وأخيراً ، نذكر أنه كما وقع التجديد فى حجم الصناعة ومكوناتها ، كذلك فإنه وقع فى أصناف السلع التى تنتجها كل صناعة على حدة ، وفى درجة جودة كل صنف منها . فإذا نظرنا إلى الصناعات القائمة حاليا ، فإنا نجد أن كلا منها بدأ بإنتاج بعض أصناف قليلة سهل عليها إنتاجها ، بسبب قلة رأس المال اللازم لها نسبيا ، أو لبساطة طريقة صنعها ، أو لتوافر السوق بالنسبة لها ، أو لغير ذلك من الأسباب . وغالباً كانت هذه الأصناف المنتجة مما يتميز بالرخص ، حتى تتلاءم وحاجات المستهلكين ، وتوافق قدرتهم المحدودة فى الشراء . لكن لم يلبث الحال أن تغير تدريجيا ، فقد جعلت الأصناف المصنوعة من السلعة الواحدة تكثر شيئا فشيئا ، وارتفع مستوى إنتاجها على وجه العموم ، حتى أصبح يضاهى أحيانا الإنتاج الراقى فى الخارج ، وإن قل عنه فى أحايين أخرى . ويمكن أن نلحظ هذا التطور فى معظم إن لم يكن فى جميع صناعاتنا التحويلية ، ومن أخصها صناعة المنسوجات والمواد الغذائية والكيماوية والصناعات البنائية وصناعة الحديد والصلب . وقد استعانت الصناعة المصرية أحيانا فى تحقيق هذا التطور بوسائل من أخصها حصول تلك الصناعة على حق استخدام بعض براءات الاختراع الأجنبية . والواقع فقد شعرت

هذه الصناعة بأنه لابد لها ، فى سبيل الفوز فى حلبة المنافسة القائمة بينها فى الداخل ، من العمل على إرضاء المستهلك وإشباع رغباته التى أخذت فى التعقد ، خاصة فى المدن ، إذ لم تعد هذه الرغبات بسيطة كما كانت قبلا . بل إن من صناعاتنا ما تطور تحت تأثير الطلب الخارجى ، لا الطلب الداخلى وحده ، وذلك على نحو ما وقع بالنسبة لصناعة الغزل ، التى تميل كما ذكرنا قبلا إلى الإكثار من الغزل الرفيع ، لسهولة تسويقه نسبيا فى بعض الأسواق الخارجية .

٢ — مدى استخدام الآلات ، وتوفير الإخصائيين الفنيين والعمال المدربين ، وتطبيق الأساليب الفنية فى الصناعة المصرية

لا شك أن شيئاً كثيراً من التجديد قد وقع فى صناعتنا من هذه النواحى جميعا ، وإن كان من المتعذر فى معظم الأحيان قياس هذا التجديد أو حتى التدليل عليه بالأرقام .

فإذا بدأنا بالكلام فى استخدام الآلات الحديثة فى الصناعة المصرية ، فإنا نجد أن ذلك يرجع إلى عهد محمد على ، على ما سبقت الإشارة إليه . وكان طبيعيا أن تبقى هذه الظاهرة قائمة من ذلك الوقت حتى الآن ، وإن اختلفت قوة وضعفا حسب الأزمنة. والواقع فقد صاحب استخدام الآلات انتشار الصناعة الحديثة ، وكان قاصرا على هذه الصناعة أساسا .

أما الصناعات الحرفية وأشباهها ، فلم يكن لها منها نصيب يذكر . على أن هذه الصناعات الأخيرة قلّت أهميتها كثيراً خلال القرنين الماضى والحالى، لذلك جعلت الآلة تغزو ميادين الإنتاج الصناعى تدريجيا فى مصر، وذلك بسبب ما لها من مزايا معروفة، من حيث كثرة الإنتاج وتمائله وانخفاض نفقته إلخ . وساعد فى ذلك توافر الأموال الأجنبية والوطنية اللازمة لإقامة بعض الصناعات الحديثة فى مصر ، وكذلك توافر إمكانيات التسويق نسبيا .

كذلك يلاحظ أن استخدام الآلات وتجديدها هو أظهر ما يكون فى المصانع الكبيرة ، وكذلك فى نسبة هامة من المصانع المتوسطة . أما فى المصانع الصغيرة ،

وكذلك فى بعض المصانع المتوسطة ، فيقل نسبيا استخدام الآلات وتجديدها[١] .

ويمكن ، إلى حد كبير ، أن تتبين تزايد استخدام الآلة فى الصناعة المصرية فى السنوات الثلاثين الأخيرة ، إذا نظرنا إلى الجدول الآتى ، الذى يوضح قيمة الوارد من أهم الآلات والأجهزة المستخدمة فى الصناعة ، ونسبتها إلى جملة الواردات فى السنوات من ١٩٣٩ ـ ١٩٥٩[٢] :

السنوات	جملة الواردات	نسبة الآلات إلى جملة الواردات
١٩٣٩	٣٤٧١٠	٣،٦٤
١٩٤٥	٦٣١٠٥	١،٥٣
١٩٤٦	٨٥٥٤١	٤،١٦
١٩٤٧	١٠٤١٨٤	٥،٤٤
١٩٤٨	١٧٥٦٦٧	٤،٦٣
١٩٤٩	١٨٠٣٥٧	٥،١٣
١٩٥٠	٢١٩٤٩٧	٤،١٠
١٩٥١	٢٨٤٠٦٢	٣،٥٧
١٩٥٢	٢٣٠٠٠٧	٤،٥٩
١٩٥٣	١٧٩٩٦٢	٤،٢٣
١٩٥٤	١٦٤٥٢٣	٥،٦٨
١٩٥٥	١٨٧٢٥٨	٩،٧٤
١٩٥٦	١٨٦١٣٤	٨،٦١
١٩٥٧	١٨٢٥٦٢	٥،١٠
١٩٥٨	٢٣٨٢٤	٧،٣٠
١٩٥٩	٢٨٣٢٤٩	١١،٠٤

(١) ويضرب البعض لذلك مثلا مطاحن الحبوب ، فيذكر أن النادر من هذه المطاحن اسطوانية حديثة ، أما الباقى فما زال مزودا بأحجار الرحى . كما يستخدم أغلب مضارب الأرز آلات قديمة تتلف الحب وتدر إنتاجا أقل بكثير للعامل الواحد . أنظر ، تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ـ٢٤٩ .

(٢) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، المرجع السابق ، ص ٨٥ . أما الأرقام الخاصة بسنتى ١٩٥٨ و١٩٥٩ ، فقد تفضلت فأمدتنا بها مصلحة الإحصاء والتعداد .

ولا تشمل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة قيمة الواردات من الآلات لحساب مشروعات السنوات الخمس . ولو أضيفت هذه القيمة لتغيرت هذه الأرقام تغيرا جوهريا ، وذلك تبعا لضخامة البرامج المذكورة ، وجسامة قيمة ما تحتاجه من آلات وعدد تستورد من الخارج .

هذا ويثير استخدام الآلات عموما فى مصر ، كما فى غيرها من البلاد المتخلفة المكتظة بالسكان ، مشكلة المفاضلة بين الاستكثار منها أو الاستكثار بالعكس من الأيدى العاملة فى الصناعة ، إذ يرى البعض أنه يحسن فى مثل الظروف التى تحيط بمصر ، الاستغناء بالعمال عن الآلات كلما أمكن ذلك ، حيث يؤدى ذلك فى اعتقادهم إلى محاربة البطالة وخفض النفقة ، لتوافر الأيدى العاملة فى البلاد ، كما يستندون فى ذلك إلى مايستلزمه شراء الآلات من عملات أجنبية كثيرة ، رغم صعوبة الحصول على هذه العملات . ولا يخلوا هذا القول من بعض الصحة ، على أنه يلاحظ أن من الصناعات الحديثة مايتعذر فيه الاستغناء بالعمال عن الآلات ، فهى بطبيعة أوضاعها الفنية تقوم على استخدام كثيف للآلات ، ومن قبيل ذلك الصناعات الحديثة الخاصة بالحديد والصلب ، والصناعات الحربية ، وكثير من الصناعات الكيماوية والهندسية وغيرها . وحتى بالنسبة للصناعات الأخرى ، التى يمكن فيها ، إلى حدما ، إحلال العامل محل الآلة ، كصناعة الغزل والنسج ، فإن الاعتماد فيها على الأيدى العاملة كثيرا مايؤدى إلى زيادة التكلفة وصغر حجم الإنتاج ، وانخفاض مستواه وصعوبة تسويقه بالتالى ، لذلك فمن الواجب أن تبحث حالة الصناعات تفصيلا ، لكى نحدد نسبة العمل إلى رأس المال فى كل منها ، وذلك طبقا لمقتضياتها الفنية ، وفى ضوء اعتبارات النفقة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها . ولا يفهم من ذلك أنا نرى الاندفاع فى استخدام الآلة فى صناعاتنا الحديثة فى غير موجب ، فالأمر بالعكس ، إذ يحسن فى رأينا إفساح المجال أمام الإفادة من الأيدى العاملة فى الصناعة إلى الحد الذى لا يؤدى إلى الإضرار بصالح

الإنتاج القومى على وجه العموم . وبعبارة أخرى فإنا نعتقد وجوب تحقيق التوازن فى صناعتنا بين الآلة واليد العاملة على النحو الذى يضمن لنا أكبر نفع اقتصادى واجتماعى ممكن ، ولا يتأتى ذلك إلا بالنظر فى ظروف كل صناعة على حدة ، والربط بينها وبين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية العامة .

هـــذا من حيث استخدام الآلات فى الصناعة المصرية ، أما من حيث توفير الاخصائيين والفنيين والعمال المهرة لهذه الصناعة ، فيلاحظ أنه كان يعتمد فى ذلك أساسا على الأجانب ، وذلك من عهد محمد على حتى وقت قريب . ولا ينفى ذلك ما بذل قديما وحديثا من مجهودات لتشغيل المصريين فى الصناعة ، وهو ما عمل له محمد على كما سبقت الإشارة. على أن محاولته لم تتكرر فى الفترات التالية على عهده ، وظل الحال كذلك حتى إنشاء بنك مصر ومشروعاته ، التى قامت كما ذكرنا قبلا على عناصر مصرية صميمة . ثم وقع توسع محسوس فى استخدام المصريين فى الصناعة وغيرها من أوجه النشاط غير الزراعى ، إثر ولوج مصريين آخرين هذه الميادين، وكذلك إثر إصدار المشرع المصرى بعض القوانين بقصد الاحتفاظ لأبناء البلاد بحد أدنى من وظائف الشركات المساهمة. كما ساعد فى ذلك أيضا ارتفاع مستوى الثقافة العامة والمهنية بين أبناء البلاد . ورغم ذلك كله ، فقد بقى العنصر الأجنبى قويا فى دوائر الأعمال الصناعية الحديثة فى مصر ، وفى دوائر النشاط التجارى أيضاً ، وكان ذلك أظهر ما يكون فى الوظائف الكبيرة وفى الأعمال الفنية وأعمال الملاحظة والإشراف فى الشركات الصناعية والتجارية. ثم تغير الحال بسرعة بعد ثورة مصر سنة ١٩٥٢ ، إذ تخلصت مصر ، من ذلك الحين، من كثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما تخلصت مما سارت عليه هذه الاستثمارات من تشغيل الموظفين والفنيين الأجانب . وليس معنى ذلك أن الصناعة المصرية أصبحت بحيث لا تستعين حاليا بالخبراء الأجانب ، فإنها تفعل ذلك فى أحايين كثيرة ، إلا أن هؤلاء لم يعودوا يعملون فى الأصل إلا لمدد معلومة ، كما أن عملهم يتم لحساب المشروعات الوطنية التى يشتغلون فيها . كذلك ، فالأصل فيهم أيضا أن يعملوا بصفة مساعدة

ومكملة لعمل الفنيين والإداريين العرب ، الذين حملوا المسئولية بصفة أساسية من ذلك الحين .

على أن الاعتماد فى هـذه الأعمال على أبناء البلاد يستلزم بالطبع توفير الأعداد اللازمة منهم ، وتزويدهم بالمعلومات النظرية والتطبيقية المطلوبة ، حتى نضمن لديهم ما يجب من كفاية ودربة فنية . ولم تكن هذه الأمور من قبل تلقى عناية كافية ، كما أنها لم تكن تخضع لسياسة مرسومة أو لتخطيط ما ، شأنها فى ذلك شأن كثير غيرها من الأمور ، وكانت نتيجة ذلك عدم توافر كثير من التخصصات والأعمال الفنية بين المصريين ، وساعد فى ذلك عدم اهتمام الأجانب من المشتغلين بالصناعة فى مصر ، بنقل هـذه المعرفة إليهم ، كما كان من نتيجة ذلك انخفاض مستوى الكفاية الفنية عند المشتغلين بالصناعة من المصريين على وجه العموم.

وبذلك ظهر من الواضح وجوب إخضاع هذا الأمر لتخطيط معين ، يلبى أغراض الخطة العامة ، ويمكن من الحصول على الأعداد المطلوبة من الأيدى العاملة عند المستوى المطلوب من الكفاية الفنية . وزاد هذا الأمر حدة الشروع فى تنفيذ برامج التصنيع ، فمن شأن هذه البرامج ، على ما سبق القول ، زيادة حجم الصناعة أضعافا مضاعفة ، وكبر احتياجاتها من الأيدى العاملة بالتالى .

ورغم عدم كفاية الإحصاءات فى هذا الشأن ، فإنها تبين بجلاء نقص المشتغلين بالصناعة عن الحاجة ، وذلك فى مختلف مستويات العمل .

فهنالك نقص فى كثير من فئات الإخصائيين ، وهم « الذين يتولون رسم سياسة العمل ووضع تصميمه لمراحل الإنتاج المختلفة »[1] ، كالمهندسين والعلميين

---

(١) وزارة الصناعة المركزية ، برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة ، يناير سنة ١٩٦٠ ، ص ٨٠٥ ـ وانظر أيضا تقرير لجنة التدريب فى لجنة التخطيط القومى .

والمحاسبين والأطباء والزراعيين ، فمثلا لا يوجد فى كلية الهندسة أى قسم لتخريج مهندسى الغزل والنسيج ، وذلك فيما عدا ما تقوم به جامعة الإسكندرية من دراسات فى ذلك لأعداد قليلة من خريجى القسم الميكانيكى . كما يعوز خريجى كليات التجارة التخصص الدقيق فى فروع التكاليف والتسويق والأفراد وغيرها . كذلك فإنه لا توجد حتى الآن معاهد لتخريج الإخصائيين البحريين إلخ .

وهنالك أيضا نقص فى الفنيين والمشرفين[1] على العمال ، مع ضعف مستواهم الفنى والإدارى .

أما العمال ، وهم الذين يقومون بالإنتاج الفعلى سواء كان آليا أو يدويا ، فإما أن يكونوا عمالاً مهرة أو متوسطى المهارة أو عمالاً غير مهرة . وهنا أيضا تجب العناية بتوفير الأعداد اللازمة من المهرة ومتوسطى المهارة منهم ، ويتم ذلك على الأخص بتدريب هؤلاء العمال تدريبا مهنيا. ويلاحظ ، فى هذا الصدد ، أن نظام الطوائف كان يعنى قديما، على الأقل إبان ازدهاره ، بشئون التدريب هذه . ثم اضمحلت الطوائف المذكورة ، وحلت محلها المصانع الحديثة ، ولم تعن هذه المصانع ، فيما عدا القليل منها، بتدريب عمالها . ويلاحظ بعض الكتاب[2] فى هذا الصدد ما غلب ، فى المرحلة

---

(١) يعرف الفنيون بأنهم « الذين حصلوا على ثقافة فنية من معهد فنى ويؤدون عملا فنيا يساعد على زيادة الإنتاج إلى جانب معاونتهم للمهندسين فى وضع تصميم الإنتاج وطرق تنفيذه ورسم برنامج العمل بما يسمح بتحقيق الأهداف المطلوبة » .

كما يعرف المشرفون على العمال بأنهم الذين يتولون قيادة العمال ونقل التعليمات إليهم ومراقبة تنفيذهم لها وتوجيههم لتحقيق المستوى الفنى المطلوب والوصول بالإنتاج إلى الحجم المقرر » . المرجع السابق ،ص ٨٠٧ .

(٢) عبد المغنى سعيد ، تخطيط القوى العاملة ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى للدراسات التخطيطية ، لجنة التخطيط القومى ، يناير سنة ١٩٦٠ ، ص ١٢،١٣ .

وانظر أيضا ، عبد المجيد العبد ، التدريب المهنى ، رسائل فى التخطيط القومى ، لجنة التخطيط القومى ، مايو سنة ١٩٥٧ .

الارتجالية الأولى للتصنيع، من « نزوع أصحاب الأعمال إلى الاعتماد على العمل الرخيص ، والاكتفاء بنظام صناعى نصف آلى يدار بوسائل إنتاج متخلفة ، وقد رأوا فى وجود رصيد كبير من فائض سكان الريف الزائدين عن حاجة الأرض ، والراغبين فى أى عمل بأى أجر ، ما أغراهم على الاعتماد على الأيدى العاملة الرخيصة غير المدربة التى تلحق رأسا بالمصانع حيث تدرب على العمل الصناعى خلال مزاولتها للعمل ، وبطرق بدائية تحت إشراف الاسطوات الذين يكلفون بالتدريب كعمل إضافى إلى جانب عملهم الأصلى ، دون أن يعدوا إعدادا خاصا لهذا الغرض » :

ويؤدى هذا النقص الكمى والكيفى فى المشتغلين بالصناعة إلى مخاطر كبيرة ، لعل أكبرها شأنا عدم إمكان تنفيذ برامج التصنيع بنجاح دون تلافى النقص المذكور ، كما يعد منها تبديد المواد ورداءة نوع المنتجات ، والاضطرار إلى استخدام عدد من العمال فى أداء عمل معين أكثر ممن يستخدمون لأداء نفس العمل فى بلد آخر أكثر تصنيعا ، ويضربون لذلك مثلا أنه فى سنة ١٩٥١ كان متوسط عدد العمال اللازمين لكل ١٠٠٠ مغزل فى صناعة الغزل يبلغ ١٦ عاملا بالنسبة للصناعة بأكملها ، مقابل ٦ فى بعض المصانع المصرية الحديثة ، و ٥ فى غرب أوربا و ٤ فى الولايات المتحدة . وكان عدد الأنوال بالنسبة إلى العامل الواحد فى صناعة المنسوجات القطنية ٢ إلى ٤ فى مصر و ٤ إلى ٨ فى تركيا ، مقابل ٢٤ إلى ٢٨ فى اليابان و ٧٥ إلى ١٠٠ فى بعض المصانع الأمريكية التى تنتج أقمشة خشنة . وإذا كان انخفاض مستوى الأجور يؤثر فى خفض النفقات ، فإن هذه العوامل قضت على هذا التأثير بل وتجاوزت ذلك »[1].

لذلك تلقى هذه الأمور حديثا عناية متزايدة ، خاصة من جانب بعض الجهات الحكومية ، كوزارة التربية والجامعات ، التى توسعت مؤخرا فى إنشاء المدارس والمعاهد الفنية ، وفى إنشاء بعض أقسام التخصص المطلوبة فى الجامعات . وفيما يتعلق

---

(١) تطور الصناعة التحويلية فى مصر وتركيا وإسرائيل ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

التدريب المهنى والكفاية الإنتاجية على وجه الخصوص ، فقد بادرت الحكومة فأنشأت، فى أوائل سنى الثورة ، وبمساعدة هيئة العمل الدولية ، مركزاً لهذا الغرض. ولما أنشئت وزارة الصناعة سنة ١٩٥٦ ، تحول هذا المركز فأصبح مصلحة تابعة لها. وتقوم هذه المصلحة برعاية شئون التدريب المهنى والكفاية الإنتاجية ، وتشرف فى سبيل ذلك على إنشاء مراكز كثيرة للتدريب على مختلف الصناعات ، مما تضمنه تفصيلا برنامجا التصنيع الأول والثانى . ولا تنفى هذه الجهود أن ثمة حاجة إلى مزيد من التوسع فى هذا الشأن ، وإلى مزيد من التنسيق بين الجهات المعنية بشئون التدريب والكفاية الفنية فى البلاد ، فالملاحظ أن الجهود التى تبذلها هذه الجهات هى ، على فضلها ، جهود متفرقة مبعثرة ، بل إنها قد تتعارض فيما بينها أحيانا ، مما يقلل كثيراً من نفعها وجدواها .

وكما توجه العناية إلى شئون التدريب المهنى بالمعنى الدقيق ، كذلك فإنها توجه إلى رفع الكفاية الإنتاجية فى المشروعات الصناعية المختلفة . وذلك بتنظيم هذه المشروعات تنظيما علميا يستهدف حسن استخدام عناصر الإنتاج، ويمنع التبذير والضياع، ويخفض النفقة ، ويحقق سرعة الإنتاج وزيادة وحداته ، ويسهل تصريف هذه الوحدات . وتتضمن هذه الكفاية أموراً مختلفة ، منها تنظيم الوحدات الإدارية والفنية التى يتكون منها المشروع الصناعى تنظيما علميا ، بحيث يحدد اختصاص كل من هذه الوحدات وتنسق أعمالها ، وتحكم الرابطة فيما بينها ، كما يحدد كل عمل من الأعمال فى المشروع ، والصفات التى يجب أن تتوافر فى القائم بها ، والأجر الذى يدفع له ، والطريقة التى ينفذ بها هذا العمل ، والوقت الذى يستلزمه . كذلك ينظر إلى الآلات والأدوات المستخدمة فى الإنتاج من حيث كفايتها ونفقة تشغيلها وموضعها من المصنع .. إلخ . وتبذل مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى المشار إليها حالا جهداً كبيراً فى هذا الميدان ، وقد قام رجالها ببحث ودراسة حالة

بعض مصانعنا الهامة واقتراح الحلول فى شأنها ، وكان لمقترحاتها أثر ملموس فى زيادة الكفاية الإنتاجية فى بعض تلك المصانع .

ومن جهة أخرى ، يلاحظ أن ثمة ميلًا واضحًا إلى الأخذ فى الصناعات المصرية الهامة ، بالأساليب والمستحدثات الإنتاجية المتطورة ، والمسارعة إلى تطبيق مايأتى به العلم من تحسينات فنية فى هـذا الصدد ، مع تشجيع البحث العلمى الذى تجريه بعض الهيئات المحلية المختصة فى شئون صناعية معينة ، كالغزل والبترول والتعدين . وتهدف هذه الأبحاث العلمية إلى مراعاة الظروف المحلية القائمة ، فلا تنقل الأساليب والمستحدثات الإنتاجية الأجنبية نقلا حرفيا دون تنبه إلى الاختلاف القائم فى الظروف والأحوال [1] . ولا تزال حركة البحث العلمى فى الصناعة المصرية فى بدايتها ، ولابد لها من توسيع وتعميق .

٣ — توطن الصناعة

لم تتوطن الصناعة فى عهد محمد على فى منطقـة أو منـاطق معينة من القطر ، فإنه وإن كان الجزء الهام منها قد أقيم فى القاهرة ، إلا أن بقية المصانع وزع فى أرجاء البـلاد المختلفة ، بحيث أقيمت فى الإسكندرية وقليوب وشبين والمحلة الكبرى وزفتى وميت غمر والمنصورة ودمياط ودمنهور وفوة والواسطى وبنى سويف

---

(١) ويشير بعض الكتاب إلى ضعف هذه الحركة فى معظم البلاد العربية ، أنظر محاضرات الدكتور بدر فى الاقتصاد الصناعى والعالم العربى ، (محاضرات على الآلة الكاتبة) ، معهد الدراسات العربية ، سنة ١٩٦١ ، ص ٣٨ـ٣٩ .

كما يضرب البعض الآخر مثلا يبين وجوب إجراء الأبحاث العلمية المذكورة فى شئون الصناعة المحلية ، فيذكر أنه تبين أحيانا عدم صلاحية الآلات المستوردة للمواد الخام المحلية ، مما أدى إلى ضعف الإنتاج ، أنظر تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ وهامش (٢)

وأسيوط وقناوإسنا وغيرها[١]. ويمكن أن يفسر عدم توطن الصناعة فى مناطق قليلة فى ذلك العهد بأن مزايا التوطن النسبية لم تكن قد ظهرت بعد فى مصر ، كما أن الصناعة التى أقيمت حينذاك لم تكن تهدف إلى تغذية أسواق الاستهلاك، حتى يحملها ذلك على القرب من الأسواق المذكورة ، بل كانت تقصد أساسا إلى تغطية حاجات الجيش. ورغم ذلك فقد دعت بعض الظروف حتى فى ذلك الحين ، إلى تفضيل بعض المناطق لإقامة صناعات معينة فيها ، وذلك كصناعة السكر التى اضطروا إلى توطينها فى الوجه القبلى ، بعد أن ظهرت أفضلية تركيز زراعة القصب هناك . كما عمل الوالى على توطين الصناعات الحرفية فى أحياء معينة فى القاهرة ، وذلك لداعى سهولة الإشراف الإدارى على تلك الحرف إلخ .

وقد بقيت هذه الظروف قائمة إلى حد ما فى عهد إسماعيل[٢]، ثم اتضح الميل إلى توطن الصناعة فى جهات معينة بعد أن تولى الأفراد من الأجانب والوطنيين أمر الصناعة فى البلاد ، أى من أواخر القرن الماضى حتى السنوات الأخيرة . ففى خلال هذه الفترة ، تركز الجزء الأكبر من الصناعة فى منطقتى القاهرة والإسكندرية (بما تشمله كل من هاتين المنطقتين من بلاد مجاورة للمدينتين المذكورتين وأخصها حلوان وشبرا الخيمة بالنسبة للقاهرة ، وكفر الدوار والبيضا بالنسبة للإسكندرية).

وقد نلمس ذلك إذا ماعرفنا أن القاهرة اختصت وحدها فى سنة ١٩٥٧ بـ ٤١و٢٧٪ من مجموع عدد المشتغلين فى المؤسسات الصناعية التى يشتغل فيها ١٠

---

(١) أنظر ، الدكتور محمد فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة ، المرجع السابق ، ص ٤٣٧ وما بعدها . والدكتور على الجرتلى، تاريخ الصناعة فى مصر ، المرجع السابق ص ٦٢ وما بعدها . ويروى الدكتور الجرتلى ، نقلا عن بعض المصادر ، أن الوالى فكر ، فى أواخر حكمه ، وبعد أن بلغ به اليأس مبلغه من نجاح الصناعة ، فى نقل المصانع جميعا إلى أسوان ، « نظرا لجفاف الجو فيها وقلة التراب وتوافر القوة المحركة من الشلالات » ، لكن لم تخرج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ.

(٢) ماكوان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ وما بعدها .

فأكثر ، بينما اختصت الإسكندرية بـ ٩٨و٢٤٪ من هذا المجموع . وفى ذلك مايدل على أن أكثر من نصف عدد المشتغلين فى تلك المؤسسات يقيم فى المدينتين المذكورتين، وأما الباقى ، فموزع بين بقية أرجاء القطر.

ولا شك أن ثمة أسبابا اقتصادية واجتماعية وجغرافية هى التى أدت إلى توطن الصناعة على النحو المتقدم بيانه. ويتلخص أهم هذه الأسباب فى المزايا التى تتمتع بها منطقتا القاهرة والإسكندرية[٢] ، من حيث قرب كل منهما من طرق المواصلات المختلفة، واتساع أسواقهما، وتوافر الفنيين والعمال المهرة ومحلات بيع قطع الغيار وورش الصيانة والإصلاح فيهما ، وكذلك إمكان حصول المصانع المقامة فى هاتين المنطقتين على ما يلزمها من القوة المحركة وغيرها . ويضاف إلى ماتقدم أن الأجانب الذين بدأوا بإقامة الصناعة فى مصر كانوا يفضلون إنشاءها بالقرب من محال إقامتهم ، وكذلك فعل كثير من المصريين الذين ساهموا فى هذا الميدان ، فكثيرا ما كانوا من التجار والماليين ومن إليهم من سكان المدينتين المذكورتين .

على أن من الصناعات المصرية الهامة ما أقيم فى مناطق أخرى ، وذلك على الأخص سعيا إلى القرب من مناطق الخام والمواد الأولية اللازمة لها ، ومن هذه صناعات التعدين واستخراج البترول وتكريره وصناعة السكر وبعض الصناعات الغذائية الأخرى ، وصناعة حلج القطن . كما أقيمت صناعة هامة للنسيج فى المحلة الكبرى .

ولا شك أن توطين الصناعة على هذا النحو كان يرجع ، فى معظم الأوقات ، إلى الرغبة فى الاقتصاد فى النفقة وتحقيق الوفورات الخارجية على وجه العموم . ورغم ذلك فقد انتهى هذا الوضع إلى مساوئ اقتصادية واجتماعية لايستهان بها ، إذ ازدادت به الفروق المادية والاجتماعية وضوحا بين المدينة والريف فى مصر ، كما تجاوز حجم بعض

---

(١) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، المرجع السابق ص ٣٨ .

(٢) أنظر شارل عيسوى المرجع السابق ص ١٥٦ .

المناطق الصناعية من بعض الوجوه وفى ظل الظروف القائمة ، حـده الأمثل ، فقلت بسبب ذلك المزايا التى كانت الصناعة تحصل عليها أولا نتيجة توطنها فى تلك المناطق، كل ذلك فضلا عن الأضرار والمشاكل الاجتماعية التى نجمت عن تـكدس السكان فى أماكن قليلة .

وقد حملت هذه الاعتبارات السلطات العامة على الاهتمام بالأمر[1] ، فعملت مؤخرا على تخطيط مناطق صناعية جديدة ، مراعية فى ذلك بعض الظروف المتعلقة بسهولة الحصول على المـادة الأولية أو القوى المحركة أو الخاصة بالتسويق فى الداخل أو الخارج ، مع الأخذ بعين الاعتبار فى نفس الوقت ما يجب من تصنيع الريف ، ونشر مزايا التصنيع فى مختلف أرجاء القطر على وجه العموم . ومن قبيل ذلك إنشاء بعض الصناعات الهامة فى أسوان والسويس ودمياط . والواقع ، فقد جعل لـكل محافظة نصيب فى برنامجى التصنيع . ولا ينفى ذلك أن القاهرة والإسكندرية تفوزان فى هذين البرنامجين أيضا بنصيب الأسد ، ويكفى أن نشير إلى أن نصيب القاهرة فى برنامج التصنيع الثانى يبلغ ١٨١ مشروعا، تقدر جملة تـكاليفها بـ ٠٠٠ر٨٤٧ر١٥٧ جنيه ، كما حصلت الإسكندرية فى هذا البرنامج أيضا على ٩٣ مشروعا ، تقدر تـكاليفها بـ ٠٠٠ر١٣١ر٨٢ جنيـه . وعلى أية حال ، فمهما تـكن المصاعب التى تترتب فى البداية على إنشاء مناطق صناعية جديدة ، فإنه لابد أن تنتج فى الجملة آثار حميدة، ليس أقلها تصنيع الريف ، وترقية مستواه المادى والاجتماعى والفـكرى تبعاً لذلك .

---

(١) انظر البحث المقدم من الدكتور عبدالمنعم البيه والاستاذ محمد عبد الله مرزبان والدكتور محمد إبرهيم غزلان فى موضوع تنمية الصناعة فى الاقليم الجنوبى ، حلقة الدراسات الاقتصادية العربية الأولى، يناير سنة ١٩٦١ ، ص٩–١١ .

٤ — حجم المؤسسة الصناعية

قلنا إن الصناعة فى مصر ظلت حتى أوائل القرن الحالى ، وفيما عدا بعض استثناءات قليلة ، تقوم على أساس من المصانع الصغيرة والورش ، التى تشتغل برأس مال بسيط ، وبعدد قليل من العمال ، ولا تعتمد إلا قليلا على الآلات ، كما ظل إنتاج هذه المصانع ضعيفا وبقى سوقها ضيقا . وقد ظل هذا الحال قائما مع تطور بسيط حتى السنوات الثلاثينية ، لذلك قال بعض الكتاب إنه كما أن مصر بلد المزرعة الصغيرة ، فهى أيضا بلد المصنع الصغير .

ولا شك أن الإحصاءات الحديثة عن الصناعة فى مصر تدل على أن الغلبة ، حتى هذه الأوقات ، هى للمصانع الصغيرة جدا ، ومن أدلة ذلك أنه فى سنة ١٩٥٧ كانت المؤسسات التى يشتغل بها عشرة أشخاص فأكثر تمثل ٦٪ فقط من جملة عدد المؤسسات الصناعية فى مصر ، أما بقية المؤسسات ، وكانت تمثل ٩٤ ٪ من المجموع . فلم يكن يتجاوز عدد العمال فيها عشرة أشخاص . ويمكن أن يقال إن جزءا هاما من هذه المؤسسات هو دون الحد الواجب من حيث الحجم الاقتصادى للمؤسسة ، وفى ذلك ما يقلل نفعه ويزيد فى تكلفته .

وقد أجرت مصلحة الإحصاء عقب الحرب الأخيرة عدة إحصاءات للمؤسسات الصناعية ، كان آخر ما نشر منها تفصيلا هو إحصاء سنة ١٩٥٨ ، وقد استبعدت منه المؤسسات التى يشتغل بها أقل من عشرة أشخاص ، وقسم الباقى بحسب عدد المشتغلين بها إلى ثلاث فئات : الأولى ، وتشمل المؤسسات التى يشتغل بها من عشرة أشخاص إلى ٤٩ شخصا . والثانية ، ويشتغل فيها من ٥٠ إلى ٤٩٩ شخصا . والثالثة ، ويعمل فيها ٥٠٠ شخص فأكثر ، وكان توزيع هذه المؤسسات بحسب حجمها على النحو الآتى :

---

(١) الدكتور حسن حسين ، مذكرات فى الإحصاء فى خدمة التخطيط ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٦١ ، ص ٨ .

حجم المؤسسة	عدد المؤسسات الصناعية	عدد الأفراد المشتغلين
١	٢٥٣٣	٥٢٢٧٥
٢	٦١٧	٨٥٧٧١
٣	٧٤	١٣٢٧٩٩
المجموع	٣٢٢٤	٢٧٠٨٤٥

ويبين من ذلك أن المؤسسات الداخلة فى الفئة الأولى ، وهى صغيرة نسبيا، تكوِّن، من حيث العدد ، معظم مؤسساتنا الصناعية[1] التى شملها الإحصاء المذكور. والواقع فإن غلبة المشروعات الصغيرة عندنا على وجه العموم هى ظاهرة قديمة ترجع . فيما ترجع إليه ، إلى ضعف حركة الاستثمار الخاص فى الصناعة فى مصر ، وتفضيل كثير من المستثمرين الاشتغال لحسابهم الخاص وبرؤوس أموالهم ، أو الاقتصار على الاشتراك مع عدد قليل من أقاربهم أو معارفهم لتكوين شركات صناعية صغيرة الحجم، كذلك قد ترجع هذه الظاهرة إلى رغبة أصحابها فى التخفف من الأعباء المالية التى يلقاها عليهم المشروع الكبير أو المتوسط ، وكذلك رغبتهم فى مراعاة حجم السوق، حتى لا يتعرض المشروع إلى خطر تعذر تصريف منتجاته .

ورغم ثبوت الغلبة العددية للمصانع الصغيرة على هذا النحو ، فإنها لا تمثل الآن إلا جزءاً صغيراً فى الإنتاج ، ولعل من أدلة ذلك أن المصانع التى كان يتجاوز عدد عمالها عشرة أشخاص فى سنة ١٩٥٧ ، كانت تشغل فى تلك السنة ٦٠ ٪ من جملة

(١) ينتقد بعض الكتاب قياس حجم الوحدة الإنتاجية على أساس عدد العمال المشتغلين بالمصنع فى مصر، أنظر، جمال سعيد ، المرجع السابق ، هامش ص ٩٧ .

المشتغلين فى المؤسسات الصناعية ، كما كانت تساهم فى القيمة المضافة للإنتاج الصناعى بنحو ٨٠ ٪[١] .

هذا ، ولابد أن تتزايد أهمية المشروعات الكبيرة والمتوسطة بسبب تنفيذ البرنامجين الصناعيين الأول والثانى ، إذ لا يشتمل هذان البرنامجان الضخمان على صناعات صغيرة إلا فى القليل ، بل إن جزءاً هاما من استثماراتهما ينصب على مشروعات ذات حجم كبير جدا ، ففى هذا الخصوص ، يلاحظ بعض الكتاب أنه بالرغم من أن عدد المشروعات التى يتضمنها البرنامج الأول يربو على ٢٠٠ مشروع ، « إلا أن جانبا كبيرا من إنفاقه يتركز على بعض المشروعات الكبرى . وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للصناعات التحويلية ، حيث يتبين أن تسعة من المشروعات الكبرى من بينها شركات كيما والحديد والصلب وراكتا والترسانة البحرية والسيارات وفحم الكوك كانت مسئولة عن نحو ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات فى هذا الميدان ، وهذه الظاهرة لامفر منها فى أى برنامج للتصنيع ، إذ أن الكثير من الصناعات الأساسية ذات الأولوية الواضحة من نواح متعددة تتطلب مثل هذا الإنفاق الضخم على الاستثمار »[٢] .

ولا ينفى ذلك أن الغالبة العددية ستبقى فى مصر مدة طويلة من الزمان للمؤسسات ذات الحجم الصغير نسبيا ، ولن تقل أهمية هذه المؤسسات إلا إذا زادت زيادة واضحة جاذبية المشروعات ذات الحجم المتوسط ، على الأخص ، للأيدى العاملة ورؤوس الأموال . بل إنه حتى فى هذه الحالة ، فإن النقص الذى قد يقع بسبب ذلك فى عدد المنشآت الصغيرة قد يعوض ، إلى حدما ، بزيادة فى عدد المشروعات المشتغلة بالصناعات الريفية واليدوية .

---

(١) الدكتور حسن حسين ، المرجع السابق ، ص ٨ .

(٢) الأساتذة عبد المنعم البيه ومحمد عبد الله مرزبان ومحمد إبراهيم غزلان ، لمحات عن تنمية الصناعة فى الإقليم الجنوبى ، حلقة الدراسات الاقتصادية العربية الأولى ، يناير سنة ١٩٦٠ ، ص ١٦ .

والواقع فإن هذا النوع الأخير من الصناعات لم يلق عندنا حتى الآن ما يجب له من عناية ، وذلك رغم المزايا الواضحة التى نستطيع تحقيقها من ورائه إذا ما أقيم على أسس سليمة، فهذه الصناعات راسخة منذ القديم فى كثير من مناطق البلاد ، وهى قليلة التكاليف الرأسمالية ، أى أنها تعتمد على الأيدى العاملة إلى حد كبير ، مما يسمح بتوفير العمل للعاطلين عطالة مستترة أو صريحة[1] ، كما أنها لا تستلزم عند القائمين بها مستوى عاليا من الكفاية الإدارية أو المالية أو الفنية ، كذلك فإن من منتجاتها ما يجد سوقه بسهولة سواء فى الداخل أو فى الخارج ، كل ذلك فضلا عما فى نشر تلك الصناعات فى الريف من معنى كبير ، مؤداه وصول الصناعة إلى الريفيين فى عقر دارهم ، مما لابد أن يؤثر تأثيراً مباشراً فى دخولهم ومستوى معيشتهم وطرائق تفكيرهم وأسلوب حياتهم ، ويساعد فى نفس الوقت فى تصنيع الزراعة نفسها .

والواقع فإن لنا فى بعض البلاد الأخرى ، كالهند واليابان ، أسوة حسنة فى هذا الخصوص ، إذ عملت هذه البلاد على نشر الصناعات الصغيرة فيها ، وحققت من وراء ذلك نتائج مرضية[2] . ويجب ، فى نشر هذه الصناعات عندنا ، اتخاذ الوسائل الكفيلة برفع مستوى المشتغلين بها ، وتسهيل حصولها على الأموال اللازمة ، وفتح الأسواق أمامها ، ومن الخير أن تنتظم الصناعات المذكورة فى جمعيات تعاونية للإنتاج أو التسويق أو غير ذلك .

وتذكر تقارير وزارة الصناعة أنها ضمنت برنامجها الثانى بعض التدابير بغرض

---

(١) تقدر وزارة الصناعة عدد العمال المشتغلين حاليا فى الصناعات الحرفية اليدوية بأكثر من مليون عامل متفرغ للعمل فيها كل الوقت والبعض الآخر يعمل فيها بجانب عمله فى الزراعة . ولا نستطيع تحديد مدى هذا الرقم من الصحة . انظر وزارة الصناعة خطة التنمية الصناعية وبرنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة ، ص ٤٢ .

(٢) انظر ، النهوض بالصناعات الصغيرة فى الهند ، نشرة البنك الصناعى المجلد الأول العدد الثالث ، ١٩٥٧ ، ص ٨٢ — ٩٤

تنمية الصناعات الريفية والحرفية، لزيادة وتحسين منتجاتها وتسهيل تسويقها . ويشمل ذلك إنشاء وحدات ريفية لتوفير الخدمات أو صنع المنتجات ، بحيث تكون تلك الوحدات نماذج يتنافس الصناع على الوصول إلى مستواها . كما يشمل إنشاء هيئة للصناعات الحرفية واليدوية لزيادة الإنتاج[١] .

وعلى أية حال ، فإن انتشار هذه الصناعات الريفية والحرفية يؤثر بالطبع فى نسبة حجم المشروعات الصغيرة إلى غيرها من المشروعات . ومن الكتاب[٢] من يظهر مزايا الإكثار ، فى البلاد المتخلفة من المشروعات الصغيرة الحجم عموما ، سواء كانت هذه الصناعات ريفية أو يدوية أم لم تكن كذلك، وعندهم أنه «لما كان التقدم الاقتصادى يعتمد إلى حد كبير على المحاكاة والتقليد ، فمن المرغوب فيه أن يساهم أكبر عدد مستطاع من الأفراد فى الأساليب الفنية الإنتاجية الحديثة مع مجاراة روح العصر . وإن ندرة المنظمين ذوى الخبرة من الأسباب التى تعضد قيام المشاريع الصغيرة ، ذلك لأن المشاريع الكبيرة ـ لكى تبلغ مستوى الكفاية ـ تتطلب درجة فائقة من المهارة الإدارية التى قلما توجد فى المناطق المتخلفة ، وعلاوة على ذلك فإنه كلما انكمشت أحجام المشاريع كلما تهيأت فرص أكبر للتدريب على أعمال الإدارة ، وثمة ميزة أخرى للمشاريع الصغيرة ، وهى نقص عنصر المخاطرة فيها ، إذ من المستطاع تقدير النتائج وتصحيحها بسرعة أكثر مما يكون فى مشاريع الاستثمار الضخمة » . ويضيفون أنه « قد لا يكون لمعمل ضخم لتكرير البترول سوى أثر بسيط على العمالة، وحتى لو كان هذا المعمل ملكا خاصا أو عاما للمواطنين ، فإن ما يفيده سواد الشعب منه قليل أو غير مباشر ، وقد تزيد إيرادات الحكومة عن طريق حصيلة الاستثمارات

---

(١) وتشمل الوحدات المذكورة منشآت للأشغال المعدنية وللسبك ولأشغال اللحام وأعمال الصاج والعمرة العمومية للسيارات والجرارات والنجارة الميكانيكية. وزارة الصناعة ؛ خطة التنمية الصناعية ، المرجع السابق ، ص ٤٥ ومابعدها .

(٢) أنظر بوكانان وأليس، وسائل التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ج١ ،ص١٢٧ـ١٢٩ .

العامة أو الضرائب على المشاريع الخاصة ، ومع ذلك فإن جمهور العمال الغير الفنيين والمزارعين والأجراء سيمضون فى سبيلهم غير متأثرين بالانقلاب الصناعى ، وهنا ينشأ ما يسمى بالاقتصاد « المزدوج » .

على أن هؤلاء الكتاب يعترفون بأن من المشروعات الصناعية ما يحتاج بطبيعته إلى رأس مال كبير ، وفى اعتقادنا أن المهم عند انتقاء حجم المشروعات المختلفة ، الموازنة بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية ، المباشرة وغير المباشرة ، التى تترتب على كل منها ، على أن يجرى بحث ذلك فى ضوء الإمكانيات المالية والفنية والإدارية السائدة .

٥ — ملكية المشروعات الصناعية

ذكرنا قبلا أن المشروعات الصناعية التى أنشئت فى عهد محمد على ، كانت قد مولتها الحكومة تماما ، على أنه كان من الصعب حينذاك تحديد المالك لتلك المشروعات ، إذ كان يختفى فى ذلك الحين الحد الفاصل بين الملكية العامة وملكية الوالى . وفى عهد إسماعيل ، كان الجزء الأكبر من المصانع ذات الشأن مملوكا للخديوى وبعض أقاربه . أما بعد ذلك ، فقد أصبحت غالبية المصانع فى البلاد مملوكة للأجانب ، وظل الحال كذلك حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، حين أخذ المصريون يشاركون فى إنشاء المصانع ، واشتدت حركتهم هذه منذ العقد الرابع من القرن الحالى . ويبين إحصاء سنة ١٩٤٨ أن غالبية ملاك المشروعات الصناعية أصبحوا فى ذلك الوقت من المصريين ، وإن انحدر بعضهم من أصل أجنبى[1] ، كما يبين الإحصاء المذكور غلبة نسبة المصريين بين المشتغلين بالصناعة فى مصر عموما . وقد اشتدت هذه الظاهرة المزدوجة

---

(١) أنظر شارل عيسوى ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ — ١٥٦ . وانظر أيضا ، تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ ومابعدها

وضوحا عقب الثورة ، نتيجة مواصلة المصريين إنشاء مشروعات صناعية جديدة ، وكذلك نتيجة تمصير بعض المشروعات الصناعية الأجنبية إثر الاعتداء على بورسعيد .

هـذا ، وقد بقيت الاستثمارات الحكومية ، حتى السنوات الأخيرة ، بمنأى عن الاشتغال بالصناعة ، فلم تكن الحكومة تملك ، حتى قيام الثورة ، إلا بضع مصانع قليلة ، كان من أهمها معمل تكرير البترول بالسويس ، ومنجم السكرى للذهب ، وبعض الورش والمطابع إلخ . أما عقب قيام الثورة ، وخاصة بعد البدء فى تنفيذ برامج التصنيع (سنة ١٩٥٨) ، فقد ارتفعت مساهمة الاستثمارات العامة فى الصناعة إلى أضعاف ما كانت عليه قبلا .

وسنعود إلى استيفاء هذه النقاط فيما بعد .

* * *

تلك هى بعض التغيرات الأساسية التى وقعت فى ميدان الصناعة المصرية خلال الفترة موضوع البحث . وسنشير فيما بعد إلى أهمية الصناعة فى مصر على وجه العموم سواء من حيث الاستثمار أو تكوين الدخل القومى أو غير ذلك . ونقتصر الآن على التنويه بأن اطراد نمو الصناعة المصرية يتوقف على حل بعض مشاكلها الأساسية ، التى تتعلق على الأخص بارتفاع نفقة إنتاجها ، وانخفاض كفايتها الإنتاجية . والواقع فإن أيا من هاتين الظاهرتين ليس قاصرا على الصناعة وحدها ، بل إنهما ملاحظتان عامتان على فروع النشاط الاقتصادى الأخرى فى مصر .

ومن الدلائل على ارتفاع نفقة الإنتاج الصناعى عندنا ، ما يلاقاه إنتاجنا الصناعى فى كثير من الأحيان من صعوبات فى التسويق ، سواء فى الداخل أو فى الخارج . فأما عن الداخل ، فقد اضطرت الدولة إلى حماية الإنتاج المحلى حتى تحتفظ له بالسوق الداخلية ، ورغم ذلك ، تذكر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى [1] أنه « لا يزال انخفاض الإنتاجية

(١) البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية ، المجلد العاشر ، العدد الثانى سنة ١٩٥٧ ، ص ١٤٠ .

وارتفاع التكاليف من أهم ما تتوجع منه الصناعة ، وهو ما يجعل أسعار منتجاتها النهائية من الارتفاع بحيث لا يمكنها ، فى كثير من الأحيان ، منافسة السلع المستوردة رغم الحماية الجمركية العالية » . وأما عن التسويق الخارجى ، فكثيراً ما تضطر الدولة فى سبيله إلى منح الصناعات المصدرة بعض الإعانات المباشرة أو غير المباشرة ، أو أنها قد تستعين فى ذلك بنظم المقايضة والاتفاقات الثنائية ، رغم ما قد يكلفها ذلك من ارتفاع فى ثمن الواردات أو غير ذلك[1] .

وليس عيبا أن نستعين ، خاصة فى بداية عهدنا بالتصنيع ، بهذه الإجراءات أو تلك لضمان التسويق الداخلى أو الخارجى لإنتاجنا الصناعى ، لكن من الواجب أن نقيس إلى تكاليف الإجراءات المذكورة ، ونقارن بين هذه التكاليف وبين النفع الذى يعود من ورائها على اقتصادنا القومى فى مجموعه . كذلك ، فمن الواجب أن نتنبه إلى أن ارتفاع نفقة إنتاجنا الصناعى هو ، فى حد ذاته ، نقطة ضعف جوهرية فى هذا الإنتاج ، ولن يصح لنا التصنيع على نطاق واسع ، كما لن يصح لنا الإفادة من مواردنا على أحسن وجه ممكن ، إلا بخفض تلك التكاليف إلى أكبر حد ممكن . ويستلزم ذلك متابعة دراسة تكاليف كل صناعة على حدة ، ثم تكاليف الصناعة فى مجموعها ، كى نعرف على نحو مستمر أسباب ارتفاعها ومدى وطبيعة التغيرات التى تطرأ عليها ، وكيفية معالجة كل من هذه الأسباب . ولا نستطيع هنا إلا مجرد الإشارة إلى بعض الأسباب الأساسية فى هذه الظاهرة ، وهى تتلخص ، حسب الأحوال ، فى ارتفاع أثمان بعض المواد الأولية المنتجة محليا (كارتفاع ثمن القطن المصرى المستخدم فى صناعة الغزل والنسيج) . وكذلك أثمان بعض المواد المستوردة من الخارج ، خاصة فى الوقت الحالى بالنظر إلى صعوبات النقد الأجنبي . كما يعد من هذا القبيل أيضا ارتفاع تكاليف القوة المحركة ، وقطع الغيار ، والأثمان ، وهذا كله مع قلة الوفورات الخارجية ،

(١) أنظر ، تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، المرجع السابق ، ص٢١٦ـ ٢١٧ .

وضيق نطاق السوق . والواقع فإن ضعف السوق يعد بعض أسباب ارتفاع النفقة ، وذلك فى نفس الوقت الذى يعد فيه بعض نتائج هذا الارتفاع .

وأما الظاهرة الثانية ، فهى الخاصة بانخفاض الكفاية الإنتاجية فى المصانع المصرية ، ويقيسونها[1] عادة بالقيمة المضافة للعامل الواحد فى قطاع معين من قطاعات الإنتاج ، أو بقـــدرة الصناعة الوطنية على التنافس مع صناعات البلاد الأخرى. وسواء نظرنا إلى هذا المعيار أو ذاك ، فإنا نجد هذه الظاهرة متحققة عندنا ، وهى تعد بدورها بعض الأسباب الرئيسية فى ارتفاع نفقة الإنتاج . أما عوامل انخفاض الكفاية الإنتاجية ، فيهمنا أن نذكر منها ما يلحظ فى كثير من مشروعاتنا الصناعية من ضعف فى التنظيم الفنى والإدارى والمالى للمشروع ، وقلة تدريب عماله والمشتغلين فيه ، وعدم التزامهم الدقة والنظام فى العمل . وما يقع ، فى كثير من الأحيان ، من عدم إقبال المشرفين على المشروع ، على تجديد أساليب الإنتاج والآلات المستخدمة فيه ، أوعدم تمكنهم من ذلك . كل ذلك فضلا عما تلقاه الصناعة أحيانا ، سواء تعلقت بالقطاع العام أو الخاص ، من معوقات تؤثر تأثيرا سيئا فى كفايتها وفى قدرتها على التوسع والانطلاق .

---

(١) المرجع السابق ، ص٢٠٩ ـ ٢١١ .